

ثقافة الأمن الفكرى فى المدارس

إعداد

صلاح محمد

مؤسسة دار الفرسان

للنشر والتوزيع

٥١ ش ابراهيم خليل المطرية

ت : ٢٢٥١١١١٠ - موبایل : ٠١٢٢٩٨٧١٢٣٧

اسم الكتاب : ثقافة الأمن الفكرى فى المدارس

المؤلف : صلاح محمد

الناشر : مؤسسة دار الفرسان

تصميم الغلاف: فرى برنت - ٠١٠٤٤٧٠٦٤٥

رقم الإيداع : ٨٠٠٦

طبعة أولى : ٢٠١٦

فهرسة أثناء النشر

محمد ، صلاح

ثقافة الأمن الفكرى فى المدارس / صلاح محمد - القاهرة . - ط ١ :

مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦

١٦٠ ص ؛ ٢٤ سم

تدمك : ٠-٧٦-٦١٦٩-٩٧٧-٩٧٨

١- التعليم

٢- الثقافة

أ- العنوان

٣٧٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ
قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم
طه ١١٤

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يخطئ من يعتقد أن مهمة المؤسسات التعليمية تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإعطاء مفاتيح العلوم للطلاب دون العمل على تعليم الناس ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية ، وترجمة هذه العلوم إلى سلوك وواقع ملموس . وأهم شيء يحتاجونه ولا حياة لهم بدونه هو الأمن في الأوطان ، وأستطيع القول بأن الأمن هو مسؤولية الجميع ، ولكنه في حق المؤسسات التعليمية أهم ؛ لأن هذه المؤسسات تجمع كل فئات المجتمع على اختلاف أعمارهم بدايةً من السن المبكرة التي تتمثل في المرحلة الابتدائية والمتوسطة ، وفيها يستطيع المعلم والمربي أن يشكل الطالب بالكيفية التي يريد ، فإذا لقي الطالب من يوجهه التوجيه السليم نشأ نشأة طيبة يجني ثمارها المجتمع الذي يعيش فيه ، وإن كان الحاصل غير ذلك فالعكس هو النتيجة الحتمية .

ويجب أن تبدأ معالجة الانحرافات الفكرية بمعالجة الأسباب والعوامل المؤدية لها والوقاية منها . فللمدرسة دور بالغ الأهمية في تنشئة شخصية الطالب من خلال استكمال دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى بتطويع سلوكه وتوجيهه وإكسابه القيم والمفاهيم الصحيحة . وهذا سوف يحصن الفرد ضد المؤثرات الفكرية السلبية مهما كان مصدرها .

أما دور المعلم فهو عظيم ومهم ، وتحمل الجزء الأكبر في تعزيز الأمن الفكري ، فهو القدوة والمربي ، والموجه والمحرك لفئة الشباب داخل

الحرم المدرسي وخارجة ، وكلمته مسموعة عندهم ، بل يقلدونه في كثير من مناحي حياتهم ، وسلوكهم ويعتبرونه المثل الأعلى لهم ، لذا فإن مسؤولياته كبيرة ، وتوجيهاته ضرورية وملحة .

حيث أنه من الأهمية بمكان أن يتعلم الطالب كيف يتحقق أمن المجتمع بصفة عامة ، وأمنه بصفة خاصة، من خلال تهيئة نفسية واجتماعية للتكيف مع القيم والآمال وتطلعات المجتمع.

وينبغي ألا نغفل أهمية دور المدرسة في الكشف عن المظاهر ذات المؤشر الانحرافي الفكري أو الأخلاقي منذ بدايتها، ودراستها دراسة دقيقة ومعالجتها عبر الإرشاد الطلابي بالمدرسة ، والاتصال بولي أمر الطالب لتنظيم التعاون مع الإدارة المدرسية قبل استفحال المشكلة ، وعلاجها قبل أن تصبح سلوكاً اعتيادياً.

لقد تعددت مصادر تهديد الأمن الفكري واختلفت باختلاف مروجيها فتأتي أحيانا كثيرة من جماعات التطرف والتشدد الفكري ، ومثيري الفتن ودعاة الفرقة. ولما كانت الرقابة الأمنية او الضوابط والقيود على ما تقوم بعرضه وبثه تلك الجماعات من خلال البث الإعلامي والانترنت وغيرهما من الوسائل من الصعوبة بمكان نظرا لما يسمى بالعولمة وعصر تدفق المعلومات بكثافة ، فقد أصبح اللجوء إلى استراتيجيات اجتماعية متكاملة أمرا ملحا للمساهمة في الحفاظ على عقول الشباب وغيرهم من الغزو الفكري وتحصينهم ثقافيا من خلال المعلومات الصحيحة التي تزيد الوعي الأمني والثقافي.

التعليم فى الوطن العربى

أمام التحديات التكنولوجية

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل فى أى منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك إن بداية التقدم الحقيقية؛ بل والوحيدة هي التعليم ، وأن كل الدول التي تقدمت - بما فيها النمر الآسيوية - تقدمت من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم فى أولوية برامجها وسياساتها.

ومما لا شك فيه - أيضاً - أن جوهر الصراع العالمى هو سباق فى تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذى يجرى فى العالم هو تنافس تعليمى.

إن ثورة المعلومات، والتكنولوجيا فى العالم ، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية ، لنلحق بركب هذه الثورة، لأن من يفقد فى هذا السباق العلمى والمعلوماتى مكانته، لن يفقد فحسب صدارته، ولكنه يفقد قبل ذلك إرادته ، وهذا احتمال لا نطبقه ولا يصح أن نتعرض له.

تناولنا فى هذا البحث فى الفصل الأول مفهوم التكنولوجيا ومقدمة تاريخية بسيطة عنها ثم تحدثنا فى الفصل الثانى عن واقع التعليم العربى بشقية (الأساسى والثانوى، الجامعى والعالى) وربطنا ذلك بالطالب العربى باعتباره أهم ركيزة من ركائز التعليم والهدف الأساسى من العملية التربوية التعليمية ومن خلال ذلك ظهرت لنا التحديات التكنولوجية للتعليم فى الوطن

العربي وهنا برزت لنا -جليا- التحديات التكنولوجية التي يواجهها الطالب العربي في القرن الواحد والعشرين الذي أهم سماته هي التكنولوجيا والمعلومات ثم تحدثنا عن واقع التعليم العالي في اليمن مقدمين احد الحلول لتطويره ثم تكلمنا عن مدرسة المستقبل وعن التعليم الالكتروني كنموذج تكنولوجي ثم حاولنا معرفة ماذا يجب علينا نحن العرب من خطوات اسعافية للنهوض ومحاولة اللحاق بركب العالم المتقدم، ركب التكنولوجيا والمعرفة حتى نستطيع كتابة عالمنا العربي في التاريخ المعاصر وحتى نستعيد موقعنا الطبيعي في هذا الوقت الحساس الذي نمر فيه بعدة هزائم أبرزها الهزيمة التكنولوجية العلمية ولابد أن "تتعلم لنكون" فالتاريخ لا يرحم وصدق الله عز وجل حيث يقول ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [سورة الرعد: ١١] .

التكنولوجيا تاريخيا :

من أكثر الألفاظ استخداما في يومنا هذا - حتى من قبل المواطن العادي- لفظ "التكنولوجيا". ويبدو أنه بقدر ما يزداد الغموض واللبس اللذين تكتنفانه. فقد اكتسب لفظ "التكنولوجيا" الكثير من المطاطية وأصبح يعني أشياء مختلفة - بل في أحيان كثيرة، متناقضة-حسب مستخدم اللفظ المذكور. كما اكتسبت كلمة "تكنولوجيا" قوة ميتا فيزيقية وسحرية متزايدة.

و تشتق كلمة Technology من اللغة اللاتينية، حيث تتكون من مقطعين techno و تعنى الفن أو الحرفة أو تقني و logia و تعني الدراسة أو العلم.

فمصطلح التقنية يعنى التطبيقات العلمية للعلم و المعرفة في جميع المجالات

وتعرف إجرائيا بأنها استخدام الآلات والأدوات والمعدات الكبيرة والصغيرة من قبل الفرد أو الجماعة أو المجتمع في ميدان العمل وذلك بتحويل الأفكار والمفاهيم النظرية إلى ميدان تطبيقي لغرض زيادة الإنتاج والإنتاجية والجودة معتمدة على البحث العلمي وميادينه النظرية والتطبيقية بقصد رفاهية المجتمع وتطوره.

و مهما يكن تعريف التكنولوجيا الذي سنأخذ به، فإنه من الواضح أن الآثار التي تخلقها التكنولوجيا تصل في يومنا هذا إلى شتى مجالات الحياة، بما في ذلك قيمنا وحياتنا الخاصة الحميمة، سواء أتت هذه الآثار بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي حين يرى البعض في التكنولوجيا الحديثة تنويجاً باهراً لنجاح العقل البشري في السيطرة على الطبيعة وتطويعها لمصلحة الإنسان والبشرية، نجد أن البعض الآخر يرى في نفس التكنولوجيا شبحاً مخيفاً يهدد البيئة بالتلوث والخراب، والإنسانية بالدمار(الحرب الذرية، الكيماوية....الخ)، والحياة الخاصة بالاختفاء.

وتاريخ التكنولوجيا يبين أن التدرج في هذا المجال كان أكثر من أي مجال آخر، فسيطرة الإنسان على الطبيعة وتطوير التكنولوجيا المساعدة على ذلك تحققت بشكل تدريجي ومتعرج وهكذا يبدو أن "الإنسانية صعدت سلم الحضارة درجة درجة".

فقد كان الإنسان الأول واقعيًا، وبراعماتيا. وفي معركته من أجل البقاء والارتقاء أخذ يستخدم الخامات المتاحة له لصنع الأدوات التي تزيده قوة وإنتاجية، فاستخدم الحجارة - وبالأخص الصوان - والعظام والخشب ليكون ما في جعبته الأولى من التكنولوجيا.

واكتشاف الإنسان للنار دون غيره من المخلوقات يبرهن على مقدرة الإنسان الفريدة في استغلال كل ما حوله، وهكذا تطور الإنسان ببطء في استخدام كل ما يحيط به فصنع أدوات الزراعة وال سلاح ثم التعدين ثم العربات ذات الدواليب المعدنية وهلم جرا. وإن كانت التطورات التكنولوجية الأولى من نصيب الحضارات الآسيوية (بما فيها حضارة وادي النيل)، وإذا كان التفكير العلمي المنظم قد ابتدعه الإغريق ، فقد كان على العرب في المرحلة التالية أن يستفيدوا من انجازات الشرق العملية وانجازات الإغريق النظرية ليتوصلوا إلى "أول زواج" بين العلم والتكنولوجيا، إذا جاز التعبير، بحيث لم يعد الفصل جائزا بين التفكير النظري والتطبيقات العملية. فقد كان العلماء العرب العظام بين التأملات النظرية والتطبيقات المختبرية وقسموا عملهم بين هذين النشاطين.

لكن نتيجة للتفكك الداخلي والحروب الأهلية وهجمات التتار والمغول والأتراك والصليبيين كلها اتحدت في وقت واحد لانتزاع الشعلة الحضارية

من أيدي العرب إلى الأيدي الأوروبية وهنا أهل القدر ظروفًا موضوعية مواتية للنهضة الأوروبية - وبالأخص في مجال العلم والتكنولوجيا - فمنذ الحروب الصليبية بدأ الاتجاه نحو تعظيم العقل عند الإنسان وقدرته على الإبداع ، فقد استطاعت الأزمات السياسية والدينية والنزوات وتفشي الأمراض أن تلحق أضرارًا كبيرة بسكان أوروبا في نهاية القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، لكن يبدو أنه كانت صدفة عجيبة، فإن هبوط السكان في أوروبا، وانخفاض الأيدي العاملة المتاحة، ساهما في تسريع بروز عصر الآلة.

ثم ظهرت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر ثم أتت "ثورة العلم والتكنولوجيا" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليس لتربط التكنولوجيا بالعلم على أوثق ما يكون، وإنما لتحديث تغييرات جذرية في البيئة الطبيعية والاجتماعية، تغييرات لم يعرفها المجتمع البشري منذ نشأته والتي أدت إلى اهتزاز الأسس التي كانت تتشكل عليها ثروات الأمم ودور الفرد في المجتمع، كما بدأت تختل القوانين الطبيعية للبيئة، ومن الواضح أننا نلمح هنا إلى التطورات في مجال الطاقة، وفي مجال "الثورة الخضراء" وإلى "الثورة البيولوجية" التي أدت إلى التلاعب بأنواع وسلالات الحبوب والحيوانات والبشر. كما نلمح إلى "ثورة المعلومات" التي جسدها اختراع الحاسب الإلكتروني. ثم ظهور الشبكة العالمية المعلوماتية (الإنترنت).

واقع التعليم في الوطن العربي

سنركز في هذا الفصل على واقع التعليم في الوطن العربي باعتبار أن الطالب أحد أهم ركائزه.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد هزيمة فرنسا، شعر الناس بخيبة أمل فادحة، وفي ظل هذا التشاؤم من حرب خاسرة طرح شارل ديغول سؤالاً ذا مغزى حين سأل عن أوضاع التعليم في فرنسا وعن حالة الجامعات وعن القضاء، فأخبر أن التعليم والقضاء بخير، فعلق قائلاً: "إن فرنسا بخير"؛ ويفهم من هذا أن حالة التعليم في دولة ما هي محك نجاح الدولة وتقدمها وصحتها بعد كبوتها. وقد سئل أحد الساسة أيضاً عن رأيه في مستقبل أمة فقال: "ضعوا أمامي منهجها في الدراسة أنبئكم بمستقبلها".

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك إن بداية التقدم الحقيقية؛ بل والوحيدة هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت - بما فيها النمر الآسيوية - تقدمت من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها.

ومما لا شك فيه - أيضاً - أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي. إن ثورة المعلومات، والتكنولوجيا في العالم، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية، لنلحق بركب هذه الثورة، لأن من يفقد في هذا

السباق العلمي والمعلوماتي مكانته، لن يفقد فحسب صدارته، ولكنه يفقد قبل ذلك إرادته ، وهذا احتمال لا نطقه ولا يصح أن نتعرض له (٥) ص ٤؛

واليوم يعيش العالم ثورة في المعلومات لم يسبق لها مثيل، سهل اتساعها وانتشارها التقدم الهائل في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فتغير مفهوم الزمان والمكان، وأخذت العولمة والانفتاح وحرية تدفق المعلومات، والمواد والأفراد،.. الخ تؤثر في مناحي الحياة المختلفة، مما فرض على دول العالم وشعوبه تحدي التعامل مع هكذا معطيات والاستجابة لمتطلباتها، والاستفادة القصوى منها لتستطيع العيش الآمن في القرن الحادي والعشرين. ومع أهمية ذلك لجميع دول العالم وشعوبه إلا أن الدول العربية هي أحوج ما تكون للتعامل مع هذه المتغيرات، حيث الهوة بينها وبين أغلب دول العالم واسعة، وإن كانت المؤسسات الحياتية المختلفة مطالبة بالتميز ومواكبة التطور، فإن المؤسسة التربوية والتعليمية هي الأولى بمثل هذه المطالبة، فهي المسؤولة عن إعداد جيل قادر على استيعاب تطورات العصر والتعامل معها، وقيادة التغيير نحو التقدم والنماء، وتمكين أمتنا العربية من أخذ دورها في عالم القرن الحادي والعشرين. (٦) ص ١٤٦

إن أهم مقاييس تقدم الأمم والشعوب، هو مدى تقدم التعليم في كل وطن أو بلد ، والحقيقة الواضحة وضوح الشمس، التي لا تخفى على أحد أن التعليم في معظم الوطن العربي يعاني إما في إمكاناته أو سياساته أو مناهجه، وربما في كل هذه العناصر مجتمعة.

ورغم هذا فصورة تعليمنا العربي المعاصر ليست بالسوء الذي يؤدي إلى الظلام ، فهناك طرق وأساليب يمكن إتباعها تمثل بصيص أمل

للهوض بالتعليم في أغلب أقطارنا العربية، وأولى هذه الطرق تتمثل في التعرف على عناصر التعليم لوضع أيدينا عليها وتحديد ما للعمل على الارتقاء والنهوض بها، وبالتالي النهوض بالمنظومة التعليمية بأكملها.

فيمكن تلخيص عناصر العملية التعليمية في أي مكان كالتالي:

- المتعلم " التلميذ منذ دخول المدرسة حتى المرحلة الثانوية أو الطالب من الثانوي إلى آخر الجامعي.
- المعلم "الأستاذ الجامعي أو باقي معلمي التعليم العام والخاص".
- المناهج التعليمية.
- العوامل المؤثرة في العملية التعليمية.

كل ركن من أركان العملية التعليمية الأربعة سابقة الذكر لابد من تشريحه وبيان أهميته، حتى يمكن بالتالي الوصول إلى ما يجب أن يكون فيما يخص كل عنصر منها، وبالتالي الوصول للصورة المثلى للعملية التعليمية المستهدفة التي يجب أن يكون عليها نظام التعليم في بلادنا العربية والإسلامية.

أولاً: المتعلم: هو الركيزة الأساسية للعملية التعليمية، وهو العنصر الذي وجدت من أجله العملية التعليمية، فهو رأس المال البشري الذي إذا صلح، صلح المجتمع كله وصلاحه قائم على صلاح باقي عناصر العملية التعليمية الأخرى وهو مرتبط بها وبصلاحها.

ثانياً : المعلم : خلاصة القول فيما يتعلق بهذا الركن في العملية التعليمية وهو الذي يمثل الركن الثاني و إذا تم الاهتمام به مادياً ونفسياً

وفكرياً وعلمياً وقبل ذلك اختياره على أسس علمية صحيحة للمكان الذي سيعمل فيه، فإنه بذلك يمكن الوصول لمخرجات تعليمية سليمة، وأول وأهم هذه المخرجات المخرج البشري "المتعلم".

ثالثاً : المناهج التعليمية : الحل الوحيد لهذا الركن أو العنصر لكي يؤول ثماره أن يوضع بصورة منهجية علمية مقننة قائمة على حاجة الأمة و احتياجات سوق العمل، مراعية لقدرات المتعلمين والفروق الفردية بينهم، متماشية مع التطورات العلمية التكنولوجية المتسارعة ومواكبة لها، خالية من الحشو الكمي الذي لا جدوى منه.

رابعاً : العوامل المؤثرة في العملية التعليمية : وهذا العنصر أو الركن يتمثل في الإمكانيات المادية والبشرية يمكن من خلالها النهوض بالعملية التعليمية عامة، وبالمتعلم خاصة "رأس المال البشري" الذي تقوم عليه التنمية في أي مجتمع. ومن أمثلة تلك العوامل المؤثرة: المدارس والأبنية التعليمية الحديثة المجهزة بأرقى وأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، مثل الكمبيوتر ومستلزماته، والانترنت، والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة من مديريين وإداريين وغيرهم .

وسوف نستعرض واقع التعليم في الوطن العربي في الصفحات التالية:-

أولاً : واقع التعليم الأساسي والثانوي:

فقد حذر البنك الدولي من أن مستوى التعليم في العالم العربي متخلف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.. ويحتاج إلى إصلاحات عاجلة

لمواجهة هذه المشكلة وهي مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية.

وجاء في تقرير البنك الذي أطلق من العاصمة الأردنية عمان بعنوان (الطريق غير المسلوكة.. إصلاح التعليم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، انه على الرغم من تحقيق الكثير حيث يستفيد معظم الأطفال من التعليم الإلزامي وتقلص الفجوة بين الجنسين في التعليم إلا أن الدول العربية ما زالت متخلفة عن كثير من الدول الناشئة.

وقال التقرير للبنك انه رغم سهولة الوصول لمصادر التعليم حالياً مقارنة بالماضي إلا أن المنطقة لم تشهد نفس التغيير الإيجابي فيما يتعلق بمكافحة الأمية ومعدل التسجيل في المدارس الثانوية الذي شهدته دول ناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأشار التقرير إلى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية، وذكر بان احد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير. إلا أن التقرير وهو سادس تقرير يصدره البنك الدولي عن التنمية في المنطقة، أشاد بحدوث تحسن في البلدان العربية من خلال انخراط اكبر للإناث في التعليم، وخصوصاً في المرحلة الأساسية، وقال التقرير إن الدول العربية خصصت حوالي ٥% من إجمالي الناتج المحلي، و ٢٠% من الإنفاق الحكومي على التعليم خلال الأربعين سنة الماضية، كما أشاد بالدول العربية كالأردن والكويت ولبنان ومصر وتونس التي قال بأنها أبلت بلاءً حسناً بشكل خاص، في توفير التعليم للجنسين، وتحسين نوعية التعليم والكفاءة

في تقديمه في المراحل الثلاث، بينما تأتي جيبوتي واليمن والعراق والمغرب في القاع من حيث سهولة الوصول إلى مصادر التعليم، والفاعلية والنوعية.

ويمكن أن نحصر أبرز مظاهر واقع التعليم في الدول العربية فيما يلي:

(١) تدني نوعية التعليم العربي؛ إذ تشير معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعية التعليم، وضعف الطالب والمدرس على السواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل و شخصية التلميذ، فالتعليم العربي اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية وتدريبه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر؛ بل هي ثقافة تخاف الحاضر ومشكلاته وتعمل على التهرب منه، وتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات والمهارات التي يحتاجها طالب اليوم، ومواطن الغد، ولعل من أهم القدرات المرتبطة بتحسين النوعية هي بناء قدرات التحليل، والتركيب، والاستنتاج، والتطبيق، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها في كل نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه بعضاً ويمزج العلوم المختلفة ببعضها بعضاً.

(٢) نمطية التعليم العربي؛ فالتعليم العربي يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي و الجامعي باعتبار أن التعليم الأساسي موحد و متشابه إلى حد كبير، و لكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والجامعي، فالتعليم الثانوي خلال نصف القرن الماضي لا يخرج عن

فرعي الآداب والعلوم، وبالنسبة للجامعات العربية فإن الأقسام العلمية تكاد تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية، فهي متكررة ومزدوجة، وهذه التقسيمات الأكاديمية تتناسب وحقيقة المجتمع العربي في الماضي، أما الآن فهناك ضرورة لتنويع شعب التعليم الثانوي وأقسام الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، التكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، فالتقسيمات الأكاديمية قديمة و كانت تتناسب مع بساطة المجتمع العربي، أما الآن بشكل أو آخر فقد تطورت الحياة في المجتمع العربي و بنيته الاقتصادية، لذلك لابد أن تؤسس شعب وتقسيمات أكاديمية جديدة تستجيب لبنية المجتمع العربي الاقتصادية، ويمكن في ذات الوقت أن توفر أيدي عاملة للتخصصات وتقسيمات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة، وما لم يبدأ العرب في تنويع و تحسين تعليمهم وبرامجه فسيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول و المهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر و حركته الاقتصادية، والاجتماعية.

(٣) ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين، إذ أن أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة، هم الذين يوجهون نحو كليات التربية وكليات إعداد المعلمين، وهؤلاء من نتاج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين للاستظهار بدلاً من التعليم للتفكير والإبداع، وهم يمارسون بعد التخرج تطبيق هذا النظام، حين يلتحقون بمؤسسات التعليم المختلفة.

٤) عدم توفر البيئة المدرسية في العديد من الدول العربية على المتطلبات الأساس لإتجاح العملية التربوية، سواءً تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات الفصلية والمعملية، أو بفرص التعبير الحرّ عن الآراء، يضاف إلى ذلك المركزية الشديدة في الإدارة، مما يؤثّر تأثيراً سلبياً على العملية التعليمية، ويحدّ من حرية المبادرة والتصرف والتفكير في استنباط الحلول للمشكلات القائمة على مستوى الإدارات التعليمية، وعلى مستوى أسرة التعليم في المدارس وهيئات التدريس وفي المعاهد والكليات أيضاً.

٥) تفشّي الأمية بشكل كبير في العديد من الدول العربية وعدم قدرة تلك الدول على محوها بشكل فعّال وشامل، على الرغم من الجهود المبذولة والأموال التي أنفقت في هذا المجال.

ثانياً : واقع التعليم العالي :

إن الجامعات في الوطن العربي تمثل مصنع قيادات الأمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، حيث تساهم في قيادة الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية بشكل سليم، إضافة إلى أنها تحافظ على هوية الأمة وثقافتها في ظل العولمة وكذلك تواكب مستجدات العصر الواقعية في النهوض والتقدم

في ظل العولمة ومجتمع المعرفة الحديثة والحاجات المتغيرة للسوق والأوضاع الاقتصادية التي نعيشها جميعاً، وتحقيقاً لرؤية عالمية تقوم على الإبداع في الوسائل والغايات لم يعد الهدف من التعليم في المرحلة الجامعية

يقتصر على التدريس فقط، فالتغيير المتسارع على جميع الصعد والنويات المتوالية من المبتكرات العلمية والتكنولوجية والأفكار الاجتماعية تتطلب نظم تعلم وأولويات مختلفة تركز على سياسات وأهداف التعليم المطلوب الآن بصورة متزايدة وبالذات مهارات التواصل (القراءة، الكتابة، التحدث، الإصغاء) والمهارات الاجتماعية التي تكسب المتعلم المسؤولية والمواقف الإيجابية، لذلك يوكل اليوم للجامعات والمعاهد مهمة إعداد الأجيال والنشء للتعامل مع التداخل القيمي والثقافي الذي يميز هذا العصر من خلال تنمية مهارات التفكير النقدي و الابتكاري والقدرة على اتخاذ القرار الصائب وحل المشكلات ومهارات البحث المعرفي أي كيفية الحصول على المعرفة وكيفية معالجتها إضافة للعمل الجماعي والتعامل مع المهام وإنجازها.

ولتحقيق هذه المتطلبات نحتاج إلى هيئات تدريس تمتلك فهما لأصول التعليم والتعلم وأساليب التقييم المناسبة، فعملية الحصول على شهادة الدكتوراه في غالبية المؤسسات التعليمية تعد تدريباً على البحث وليس تدريباً على التدريس، إضافة إلى تغيير قناعة المدرس الجامعي الذي مازال يؤمن بتقديم المعرفة الجاهزة في استحواذ على معظم الدور الإداري والأكاديمي وبصورة تقليدية في مقابل دور سلبي للطلبة والمتعلمين، إن التعليم يجب أن يستثير رغبةً للتعلم وأن لا يهدف إلى تكديس المعلومات في أدمغة وأذهان الطلبة وإنما تطوير القدرة على مواصلة التعلم والإقبال عليه فالإسراف في التعليم يقتل الرغبة في التعلم، لقد غدا التعليم المستمر ضرورياً بصورة حاسمة للتنمية الاقتصادية إذ يعتمد الاقتصاد التنافسي

المعولم والقائم على المعرفة على التطور والتغير نحو الأفضل ولذلك لا يتوقف التعليم والتدريب عند درجة أو حد معين.

إضافة للطالب والمدرس يعتبر المنهاج الدراسي مرتكزا ثالثا للعملية التعليمية وتأتي أهمية المنهاج من انه الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المأمولة، إلا أن عملية تخطيط المناهج الجامعية تكاد تكون في أبسط صورها حيث تركز على الجانب المعرفي دون الالتفات إلى تضمين المنهاج ما يحقق المتطلبات التي سبق الحديث عنها.

والتعليم الجامعي كغيره من المجالات الأخرى يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة المتمثلة بشكل رئيسي في الحاسوب، وبالإمكان أن يوظف هذا التأثير توظيفاً إيجابياً، بل يمكن أن تكون التكنولوجيا بمختلف أشكالها أحد الحلول الفريدة لمعضلات التعليم في المرحلة الجامعية وذلك من خلال استخدام الحاسوب والتجهيزات الحديثة وتقنيات التعليم كأدوات تكنولوجية معرفية لا يقتصر دورها على عرض المعلومة بل يمتد إلى تنمية مهارات عقلية عليا لدى الطالب الجامعي كالتنبؤ والتفسير والتحليل وغيرها، حيث إن الاستخدام الحالي للتكنولوجيا في معظم حالاته هو مجرد انصياع للنداءات المتكررة لإدخال تكنولوجيا الحاسوب في العملية التعليمية دون التفكير في الكيفية التي توظف فيها توظيفاً سليماً .

إن إعداد جيل مثقف واع مؤمن بدوره وبقضايا أمته هو السبيل للنجاح والبقاء والقدرة على التنافس في هذا العالم المتغير، فالانفتاح على الحضارات الأخرى والتعامل معها أصبح أمراً لا مهرب منه، ولا جدوى من الانغلاق الفكري والثقافي، الشيء الذي يتطلب أن تشرع الجامعات ومعاهد

التعليم العالي في تحديد آليات التعامل مع التحديات من خلال رؤية جديدة تنسجم والدور المرتجى منها .

أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي

١. تحدي العولمة والمنافسة العالمية، حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.

٢. تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.

٣. تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.

٤. سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.

٥. يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب عليه، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، هذا فضلا عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.

وهنا نورد هذه الإحصاءات:

١ - أعداد الطلاب و معدل الالتحاق من فئة العمر الجامعي

العام	أعداد الطلاب(مليون)	معدل الملتحقين من فئة العمر الجامعي
١٩٧٥	١,٠	-
١٩٩٦	٣,١	٩%
١٩٩٨	٣,٦	١٥%
٢٠٠٨	٧,١٦٤	٢٠%

٢ - كلفة التعليم العالي في الأقطار العربية

العام	التكلفة(مليون \$)
١٩٧٠	٣٠٧
١٩٨٠	١٢٠٤
٢٠٠٠	٧٠٠٠
٢٠٠٨	١٠٠٠٠

٣ - معدل الإنفاق علي طالب التعليم العالي:

الدولة	معدل الإنفاق للطالب (\$)
--------	--------------------------

٥٥٠	الدول العربية الفقيرة
١٥٠٠٠ - ٧٠٠٠	الدول العربية الغنية
٤٥٠٠٠ - ١٦٠٠٠	الدول المتقدمة

٤ - أعداد الجامعات العربية:

أعداد الجامعات	العام
١٠	١٩٥٠
٣٣	١٩٧٩-١٩٧٠
٥١	١٩٩٠-١٩٨٠
٣٩٥	٢٠٠٨
٦٠٠٠ (أمريكا) *	٢٠٠٨
٨٠٠٠ (الهند) *	٢٠٠٨

التعليم العالي في الوطن العربي التحديات والحلول:

شهد العالم خلال العقود الماضية تغيرات سريعة، ومتلاحقة في مختلف ميادين الحياة، وخصوصاً ميادين العلوم التطبيقية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، كما شهد أيضاً نمواً كبيراً في التعليم، والتدريب، وزيادة هائلة ومستمرة في أعداد السكان؛ وانطلاقاً من هذا الواقع فقد أصبح من الضروري مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات روح العصر الذي نعيش

فيه، ومواجهة تحديات المستقبل الذي سيشهد المزيد من الانفجار السكاني والمعرفي.

كما تواجه الجامعات النظامية في أوائل القرن الحادي والعشرين تحديات مختلفة والتي تفرض عليها أن تغير من طبيعتها، وأسلوب عملها التقليدي، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل من ناحية، وتلبية احتياجات أفراد المجتمع من ناحية أخرى، ولعل من أهم هذه التحديات وأبرزها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وطوفان الطلاب، وأزمة الثقة في المؤسسة التعليمية النظامية.

مما دعا العديد من التربويين لاستحداث صيغ جديدة لمواكبة هذه التحديات، وتعد الجامعة المفتوحة أحد الصيغ التربوية المهمة التي تحظى باهتمام عالمي من قبل المغنيين، والمهتمين بالعملية التعليمية، فمن خلالها يمكن مواجهة الأعداد الهائلة من الطلبة الذين لا تسمح ظروفهم بالانتظام في الدراسة الجامعية النظامية لسبب أو لآخر، ولديهم الرغبة في مواصلة التعليم الجامعي، وهي مفتوحة من حيث شروط القبول والتسجيل، وهي مفتوحة أيضاً من حيث إعطاء الدارس حرية اختيار التخصص الذي يريده، كما أنها تعطيه الحرية في اختيار عدد الساعات الدراسية التي باستطاعته أخذها في كل فصل دراسي، وكذلك تعطيه الحرية في اختيار الزمن والمكان المناسب للدراسة.

والوطن العربي يعاني من مشكلات وتحديات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، وتعليمية أيضاً تجعلها غير قادرة على تحقيق احتياجات المجتمع، وفق متطلبات العصر، فهي تبحث عن حلول تتلاءم مع متطلبات

العصر، مع إتاحة الفرصة للجماهير اليمنية المتطلعة لممارسة حقها في التعليم دون حدود أو قيود.

أبرز مظاهر الأزمة :

أن نظام التعليم الجامعي في يعاني من كثير من المشكلات والتحديات التي جعلته غير قادر على تلبية احتياجات المجتمع ومن هذه المشكلات والتحديات ما يلي:

- ١ - التزايد السكاني السريع.
- ٢ - التراجع في النمو الاقتصادي.
- ٣ - الثورة العلمية والتكنولوجية.
- ٤ - مجتمع ما بعد الصناعة.
- ٥ - العولمة الاقتصادية والثقافية.
- ٦ - الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ٧ - التوزيع الجغرافي للسكان ولمؤسسات التعليم.
- ٨ - الهجرة من الريف إلى المدن.
- ٩ - الإناث وتلبية طموحاتهن في التعليم.

كذلك فإن نظام التعليم الجامعي التقليدي لم يشهد تحديثاً أو تطويراً في خدماته، وأنماطه التعليمية، بل ظلّ محصوراً بإطار تقليدي، مما جعلها غير قادرة على مواكبة عصر المعرفة والمعلومات، كما أن الجامعات النظامية لم

تعد قدرة على تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي، الأمر الذي يتطلب دراسة متعمقة لإحداث نقلة نوعية في الخدمة التعليمية الجامعية، بإدخال أنماط تعليمية معاصرة تعتمد على التكنولوجيا إلى حد كبير.

وفي الدراسات المستقبلية وسيناريوهات الجامعة المفتوحة " كأحد الحلول، فهناك ثلاثة سيناريوهات لإنشاء الجامعات المفتوحة من خلال واقع التعليم الجامعي في، والاتجاهات العالمية المعاصرة، ونتائج الدراسة الميدانية، مع مراعاة طبيعة وإمكانيات المجتمع العربي، بالإضافة إلى تناول الدراسات المستقبلية من حيث المفهوم، والأنماط، والأساليب، وأهميتها في التربية، وذلك للإجابة على الهدف الرابع من أهداف الدراسة الذي ينص على " تقديم رؤية مستقبلية لإنشاء جامعة مفتوحة في، على صورة سيناريوهات".

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات الميدانية:

١- جميع مجالات استطلاع الرأي حصلت على موافقة عالية جداً من قبل أعضاء عينة الدراسة (الخبراء من الأساتذة والأساتذة المشاركين بجامعتي صنعاء وعدن، والمستفيدين من الجامعة المفتوحة الحاصلين على مؤهلات ابتدائية، وإعدادية، وثانوية، وجامعية).

٢- وجد فروق ذات دلالة إحصائية - في جميع مجالات الدراسة - بين استجابات أعضاء هيئة التدريس (الخبراء) من الأساتذة والأساتذة المشاركين بجامعتي صنعاء وعدن عند مستوى دلالة أقل من (٠,٠١).

٣- توصلت الدراسة إلى أن الكليات المرغوب فتحها في الوقت الراهن بناءً على رأي الخبراء من الأساتذة والأساتذة المشاركين بالجامعات العربية، والمستفيدين من الجامعات المفتوحة الحاصلين على مؤهلات ثانوية، وجامعية هي كالتالي :

أ- كلية الحاسبات.

ب- كلية العلوم والتكنولوجيا.

ج- كلية اللغات.

د- كلية التجارة والاقتصاد.

٤- توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة (الخبراء من الأساتذة والأساتذة المشاركين بالجامعات العربية قد اقترحوا أن يكون عدد الساعات المعتمدة في الجامعات المفتوحة في حوالي ١٤٠ ساعة. واقترحوا توزيعها على النحو التالي:

أ- ١٦ ساعة متطلبات جامعة.

ب- ٢٦ ساعة متطلبات كلية إجباري.

ج- ٢٢ ساعة متطلبات كلية اختياري.

د- ٧٢ ساعة متطلبات تخصص.

٥- توصلت الدراسة إلى بناء ثلاث سيناريوهات بديلة للجامعة المفتوحة في، انطلاقاً من واقع التعليم الجامعي التقليدي، ومن الاتجاهات العالمية المعاصرة، بالإضافة إلى نتائج الدراسة الميدانية وهي كالتالي:

- السيناريو الأولي (سيناريو التردّي)
- السيناريو الوَسْطِي (سيناريو التحسن).
- السيناريو الابتكاري (السيناريو المستهدف).
- ولمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى المصدر.

التحديات التكنولوجية أمام التعليم العربي وكيفية حلها :

أن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا وهو الدخول ببلادنا إلى حضارة التكنولوجيا المتقدمة التي أصبحت العامل الحاسم في تقدم الشعوب، ولا شك أن نقطة البدء هي إعداد الكوادر القادرة على إنجاز هذا التحول الكبير، الذي يتطلب خلق بنية تعليمية يبنى الطالب من خلالها خبراته التعليمية عن طريق تعليمه كيفية استخدام جميع مصادر المعرفة، وجميع وسائل التكنولوجيا المساعدة؛ لذا يجب تجهيز المدارس والجامعات بالوسائل المتعددة، ومعامل العلوم المتطورة وقاعة استقبال بث القنوات التعليمية ومن ثم تدريب أعضاء هيئة التدريس في مراكز التدريب المحلية بالمديريات والمحافظات ومراكز التدريب التخصصي المركزية ، ومعامل العلوم المتطورة والتعليم عن بعد فيما غدا يعرف باسم "مدرسة بلا أسوار" Wall-less School أو "مدرسة المستقبل" Future School أو المدرسة الذكية Smart School أو التعليم الإلكتروني .

مفهوم مدرسة المستقبل أو المدرسة الذكية

مدرسة المستقبل أو المدرسة الذكية هي "عبارة عن مدارس مزودة بفصول إلكترونية بها أجهزة حواسيب وبرمجيات تمكن الطلاب من التواصل إلكترونياً مع المعلمين والمواد المقررة، كما يمكن نظام المدارس الذكية من الإدارة الإلكترونية لأنشطة المدرسة المختلفة ابتداءً من أنظمة الحضور والانصراف وانتهاءً بوضع الامتحانات وتصحيحها. كما تمكن المدارس الذكية من التواصل مع المدارس الأخرى التي تعمل بنفس النظام الأجهزة التعليمية المتصلة بالمدرسة وكذلك التواصل مع أولياء أمور الطلاب"

التعليم الإلكتروني في الوطن العربي (كنموذج تكنولوجي) :

أولاً : الإطار العام للتعليم الإلكتروني:

١- نشأة و تطور التعليم الإلكتروني : تعود نشأة التعليم الإلكتروني إلى سنة ١٩٩٦، منذ أن أطلق الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" مبادرته المعروفة باسم تحديات المعرفة التكنولوجية التي دعا من خلالها إلى ربط كافة المدارس الأمريكية العامة و صفوفها بشبكة الانترنت بحلول عام ٢٠٠٠، و كنتيجة أولية لهذه المبادرة قام اتحاد المدارس الفدرالية العامة سنة ١٩٩٦ بإدخال مشروع الانترنت الأكاديمي و هو عبارة عن أول مدرسة تقوم بتدريس مقررات عبر الخط في ولاية واشنطن. و ظهرت كذلك بعض النداءات تناشد بإنشاء جامعة إلكترونية في إنجلترا، و التي تمت بالفعل و يتوقع منها أن تقدم مقررات عبر الخط في التعليم المستمر و التنمية المهنية، و امتد تطبيق التعليم الإلكتروني ليشمل دول أخرى، وعلى

سبيل المثال و نتيجة لزيادة الطلب المتزايد على تعلم اللغات الأجنبية من قبل الطلاب التايوانيين و لزيادة مهارتهم اللغوية و لثقافية قامت كلية اللغات بطرح برامجها اللغوية عبر شبكة الإنترنت، و قد وجد أن هذا النمط أسلوب و بديل جيد لتعلم اللغات عما هو سائد في الفصول التقليدية، و كذا يسد النقص القائم في هذه الأخيرة.

٢- مفهوم التعليم الإلكتروني : التعليم الإلكتروني هو ذلك النظام الذي يقوم فيه الكمبيوتر بكامل العملية التعليمية حيث يتعلم الطالب من الكمبيوتر بدون الحاجة إلى المعلم، وفيها يقوم الكمبيوتر بما يشبه المدرس الخصوصي من حيث الشرح والتجريب و التقويم.

٣- أهمية التعليم الإلكتروني : يمكن للتعليم الإلكتروني أن يفيد الطلاب غير القادرين و ذوي الاحتياجات الخاصة و كذلك الطلاب غير القادرين على السفر يوميا إلى المدرسة بسبب ارتفاع كلفة المواصلات.

- يساعد التعليم الإلكتروني على التعلم الذاتي و الذي يسهل فيه المعلم للمتعلم الدخول لمجتمع المعلومات.
- يكون التعليم الإلكتروني ذا فعالية لسكان المجتمعات النائية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم.

يرى كثير من علماء التربية المتحمسون لهذا النوع من التعليم أن تكلفته المادية أقل بكثير من تكلفة التعليم التقليدي.

٤- متطلبات التعليم الإلكتروني:

لكى ىنجح التعللىم الإلكفرونى و ىحقق أقصى اسفءاءة من أهمففه؁ فأنه ففءاف لمففلفاف و شروف ضرورفة منها.

- ففط واضفة فبفن كفففة ءمف التعللىم الإلكفرونى؁ و مراحله و مفزانفاه.
- مففلفاف ففنفة: بنفة فكنولوففة؁ و سعة فطاق عالفة؁ و برامف إءارة التعللىم.
- مففلفاف ففنفمفة و إءارفة عصرفة.
- مففلفاف بشرفة من كاءر مؤهل ففشل فبراء بالففنفة و فبراء بالفرففة؁ كما فففلف فءرفب فاف للمفاضرفن و للطفبة المشمولفن بالنظام.

فانفا: فافة الءول العربفة إلى الففلىم الإلكفرونى :

إن الءول العربفة فف فافة للففلىم الإلكفرونى بالنظر لما ففمله فذا النوع من الففلىم من مزافا؁ و فظهر ملامف فذه الفافة فف:

١- مواءة الضفط المفزاف للطلاب على الفامعات العربفة على عدة مسفوفاف ففقفف الءول العربفة قفرة.

٢- ففزفز ءور الففلىم العالف العربف فف ففمفة صناعات المعرفة من فلال الففلىم الإلكفرونى.

فالفاف: واقع الففلىم الإلكفرونى فف الءول العربفة:

للففرف على واقع الففلىم الإلكفرونى فف الءول العربفة من الضرورى الففرفق إلى الففاف الفالفة:

١- معوقات التعليم الإلكتروني في الدول العربية:

هناك العديد من المعوقات التي تقف حجرة عثرة في وجه التعليم الإلكتروني في الدول العربية ومنها:

- التساؤل التالي هل يجدر للمرء استثمار وقته وماله في التعليم الإلكتروني في الوطن العربي؟ هناك الكثيرون ممن يعارضون ذلك، كما يوجد بعض المعلمين و العاملين بالمجال الأكاديمي و الذين يساورهم الشك بشأن القيمة التي يساهم فيها التعليم الإلكتروني في مجال التعليم. فضلا عن ذلك، إن أسهم و تكاليف هذا الابتكار عالية، و حدوث الجدل المتوقع حول حقوق الملكية الفكرية و مسائل الخصوصية و الأمان على الشبكة العالمية:

- من أهم المعوقات التي تقابل مستقبل التعليم الإلكتروني في الوطن العربي هي عدم علم أغلب الطلاب بمفهوم التعليم الإلكتروني فكيف يكون للتعليم الإلكتروني مستقبل في الوطن العربي و طلائع المستقبل لم يكن لديهم فكرة عن هذا التعليم.

- تشير البيانات للعام ٢٠٠٧ إلى أن دول المنطقة العربية تستحوذ على ٣٨ ، ٢ مليون مستخدم للإنترنت بما نسبته ٦،٢ % من إجمالي العالمي الذي بلغ ١٤٦٧ مليون مستخدم بنهاية عام ٢٠٠٧، و هي نسبة محتشمة جدا.

٢- تجارب بعض الدول العربية في مجال التعليم الإلكتروني:

مصر: تم توقيع بروتوكول مع وزارة التربية بغرض محو أمية استخدام الحاسوب و الإنترنت لخريجي الإعدادية، إضافة إلى ذلك تم ربط ١٢

مدرسة بخدمة الإنترنت المجانية كما تم إنشاء نموذج جديد (غير هادف للربح) للتعليم الإلكتروني. و تمت الموافقة على إنشاء الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني على أن تبدأ الدراسة اعتباراً من العام الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كما قدم صندوق تطوير التعليم موافقته على إنشاء عدد من المدارس التكنولوجية، إضافة إلى ذلك تم افتتاح شبكة معلومات الجامعات المصرية بعد تطويرها و إدخال أحدث التقنيات التكنولوجية.

الأردن: تم إطلاق مبادرة التعليم الإلكتروني في العام ٢٠٠٢ كجزء من مشروع تطوير التعليم نحو الإقتصاد المعرفي التي تهدف إلى توفير التعليم الإلكتروني على مستوى المدارس و مستوى الجامعات و بمسارين متوازيين، و قد حقق الأردن إنجازات مهمة على هذا الصعيد بالتعاون مع شركة "سيسكو" و عدد من الجهات الحكومية و الهيئات الدولية و منظمات المجتمع المدني، فقد ربطت أكثر من ١٢٠٠ مدرسة من أصل ٣٢٠٠ مدرسة حكومية بشبكة المدارس الوطنية و أنشأت مخابر الحواسيب في أكثر من ٢٥٠٠ مدرسة منذ إنطلاق المشروع و على مستوى الجامعات تم ربط جميع الجامعات الخاصة و العامة باستثناء واجدة بشبكة ألياف ضوئية ووصلها بشبكة التعليم الوطني و التي ساهمت في توفير التعليم عن بعد في بعض الجامعات.

الإمارات العربية المتحدة: في الإمارات العربية المتحدة لا تزال وزارتا التربية والتعليم العالي متأخرتين في وضع استراتيجياتية التعليم الإلكتروني على مستوى المدارس و الجامعات الحكومية، إلا أن التعليم الإلكتروني معتمد في الإمارات العربية المتحدة من جهات حكومية

أخرى وكذلك على مستوى القطاع الخاص، وهو موجه للقطاع التعليمي الأكاديمي وكذلك لقطاع الشركات وسوق العمل وخاصة في إمارة دبي، وممن أمثلة ذلك مبادرة التعليم الإلكتروني التي أطلقتها أكاديمية "إتصالات" وتوفر مجموعة من التخصصات المتعلقة بالعلوم الإدارية والإشرافية والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، أما معهد الابتكار التقني في جامعة زايد فيوفر بعضا من البرامج التعليمية عبر الانترنت، حيث يمكن للدارسين الوصول إلى تلك البرامج و إجراء التدريبات من دون الحاجة للحضور للمعهد.

١ المملكة العربية السعودية: تستخدم أساليب التعليم الإلكتروني في جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية منذ فترة طويلة، و لديها أكبر مكتبة إلكترونية في المملكة تحتوي على ١٦ ألف كتاب إلكتروني، ووقعت وزارة التعليم العالي في أواخر عام ٢٠٠٦ مع شركة مينيور الماليزية عقد تنفيذ المرحلة التأسيسية الأولى للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني و التعليم عن بعد، الذي يهدف إلى إيجاد نواة لحضانة مركزية للتعليم الإلكتروني و التعليم عن بعد لمؤسسات التعليم الجامعي و توحيد جهود المؤسسات الساعية لتبني تقنيات هذا النوع من التعليم. و يغطي العقد المرحلة التأسيسية الأولى من مشروع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني و التعليم عن بعد لمؤسسات التعليم الجامعي في المملكة، و يتنفذ على ثلاث مراحل رئيسية هي تصميم نظام إدارة التعليم الإلكتروني و تدريب ١٥٠٠ موظف و أكاديمي على نظام إدارة التعليم و أكثر من ١٠٠٠ متدرب

على مهارات التعليم الإلكفرونى و التعليم عن بعد، و بناء المنهج الإلكفرونى.

و خلاصة ما سبق إن التعليم الإلكفرونى تعليم يواكب روح العصر الذى نعيشه، عصر التطورات التكنولوجية و العلمية المدهشة، فهذا النوع من التعليم يعتمد على التقنية التكنولوجية الحديثة من جهاز كمبيوتر و شبكة إنترنت و غيرها... و هو بهذا الشكل يتيح فرصة للتعليم بأعظم الفوائد و أقصر وقت و أقل تكلفة ممكنة، و منه ظهرت الحاجة إليه من طرف العديد من الدول ومنها الدول العربية، و تتمثل ملامح هذه الحاجة فى مواجهة الضغط المتزايد للطلاب على الجامعات العربية، و تعزيز دور التعليم العالى العربى فى تنمية صناعات المعرفة من خلال التعليم الإلكفرونى... غير أن التعليم الإلكفرونى فى الدول العربية يصطدم على أرض الواقع بالعديد من المعوقات، كما أن تجارب بعض الدول العربية فى هذا المجال لا تزال حديثة العهد و محتشمة.

كيفية مواجهة التحديات التكنولوجية للتعليم

في الوطن العربي

من الضروري تكرار القول بأن العرب الآن لم يكونوا النظرة الصحيحة إلى مسألة التكنولوجيا وإلى إمكانية نقلها قبل التوصل إلى إمكانية ابتكارها محلياً فلا تزال نظرة العرب إلى التكنولوجيا بأنها عبارة عن انتقال الآلات والمعدات من العالم الصناعي المتقدم مع الخبراء والفنيين إلى الأقطار العربية وبالتالي يسود الاعتقاد بأنه يمكن شراء كل هذه الأمور بالأموال إذا ما توفرت وهذا ما يؤكد أن العرب شعوباً وحكومات لا يزالون على حد تعبير أحد الباحثين العرب المهتمين بالموضوع يعيشون في حالة (جاهلية أو أمية تكنولوجية) وبأننا بحاجة حقاً إلى جهد تنوير اجتماعي كبير وعملية محو أمية تكنولوجية لمجتمعاتنا كما أن العرب لا يزالون يخلطون بين العلم والتكنولوجيا ويظنون أن التقدم الكمي في المجال الأول زيادة عدد المدارس والطلاب الخريجين يؤدي بالضرورة وتلقائياً إلى تقدم تكنولوجي بنفس المستوى والوتيرة) .

إن أول ما يحتاجه العرب في هذا المجال وفي غيره من المجالات هو ثورة فكرية قيمة تغير نظرة الإنسان العربي إلى نفسه وإلى علاقته بالمجتمع وبالكون بحيث يتحرر من كل الأغلال الفكرية والمادية التي حجمت عقله وقدرته على الابتكار منذ القرن الحادي عشر الميلادي وبالأخص منذ بداية الاحتلال العثماني وتتمثل هذه الثورة الفكرية في

جعل الإنسان أئمن وأنبل ما في هذا الوجود القيمة العليا ، ويتطلب الأمر كذلك إنشاء نظام تربوي يجسد هذه القيمة العليا ويضيف إليها منذ سن مبكرة للطفل روح المبادرة والإبداع وحب العمل المتقن والانتظام والمنهجية العلمية العقلانية وغيرها التي تخلق الإنسان القادر على التعامل مع متطلبات التنمية الشاملة والتغلب على تحدياتها الهائلة ويتطلب الأمر قبل هذا وذاك حكومة وقيادة تؤمن أيماناً راسخاً بهذه القيم وتعمل على تثبيتها في النظام التربوي وفي تعاملها مع الناس بحيث تظهر واضحة في تعامل الناس فيما بينهم على شتى المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فقط بعد بروز مثل هذه القيم يصبح بإمكان الدول العربية الدخول في المراحل الأولى من الثورة العلمية - التكنولوجية ، إذ من الملاحظ أنه ما من دولة في العالم تقدمت في يومنا هذا إلا بعد أن نجحت في إحداث ثورة قيمية في مجتمعاتها . وكما لاحظ بحق أحد الباحثين العرب فإن الأيديولوجية الحديثة ليبرالية كانت أو ماركسية موصولة وصلاً عضواً بمنهجية علمية. وعلتنا الأيديولوجية الرئيسية كعلة أكثر المتخلفين هي أن تعبيراتنا الأيديولوجية غير موصولة بعد وصلاً علمياً خلافاً بمناهج علمية حديثة ولذلك تبدو أيديولوجيتنا وكأنها لاهوت جديد... فالتخلف هو في جوهره تخلف عقلي وخلق منهجي ... وتحول(العقل العربي) نحو المنهج التجريبي لا يقطعه عن ماضيه أو عن ذاته بل يصله بأحسن ما في الماضي من أصول منهجية علمية تجريبية كما جسدها بوضوح العلماء العرب في زمان جابر بن حيان .

وإذا كان من غير الممكن للعرب أن يحققوا تطور في أي مجالات الحياة الهامة دون تحقيق الثورة القيمية التي تكلمنا عنها ، فمن الضروري القول أن مثل هذه الثورة لا تأتي في فراغ . بل لا بد من توفر قاعدة اقتصادية تكنولوجية مناسبة لكي تخلق الطلب على هذه الثورة القيمية ، إذا جاز التعبير .

إلا أنه لا يمكن خلق مثل هذه القاعدة الوطنية في غياب القيم المناسبة و وهنا تبدو بوضوح الحلقة المفرغة أو المأزق الذي تعيشه الدول العربية والكثير من الدول النامية الأخرى. وهي تحول عبثاً الخروج من وضعها البائس الحالي ، ومن هنا نفهم لماذا جاءت نتائج الانقلابات والثورات وتجارب التنمية والعمل العربي المشترك التي عرفتها الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة (حتى كتابة المرجع) مخيبة للآمال ولا تتناسب على الإطلاق مع الأمانات المادية والبشرية المتاحة ولا مع طموحات الشعوب العربية والتي وصلت اليوم إلى نقطة تكاد تفقد معها كل طموحاتها .

بانتظار الظروف الموضوعية التي تسمح بإحداث الثورة القيمية المطلوبة كل ما يستطيع المرء أن يقترحه في مجال تحسين الوضع التكنولوجي العربي الحالي لا يمكن أن يتعدى مستوى الجزئيات التي وإن كانت عاجزة في حد ذاتها عن إنقاذ المركب العربي من الغرق فإنها قادرة على المساهمة في تأخير لحظة الغرق ريثما تتوفر ظروف مناسبة لإحداث نهضة عربية شاملة قادرة على إنقاذ المركب العربي وبناء أساطيل جديدة بكاملها .

مفهوم الأمن الفكري

لقد تعددت مفاهيم الأمن الفكري ، ولكنها في النهاية تصب في معين واحد : فهو عند المسلمين أن يعيش أهل الإسلام في مجتمعهم آمنين مطمئنين على مكونات شخصيتهم وتميز ثقافتهم ومنظومتهم الفكرية المنبثقة من الكتاب والسنة .

ويعني الحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة ، أو الأجنبية المشبوهة ، فهو يصب في صالح الدعوة لتقوية هذا البعد من أبعاد الأمن الوطني . وهو بهذا يعني حماية وصيانة الهوية الثقافية من الاختراق او الاحتواء من الخارج ، ويعني أيضا الحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف .

وهو اطمئنان الناس على مكونات أصالتهم وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية ، ويعني السكينة والاستقرار والاطمئنان القلبي واختفاء مشاعر الخوف على مستوى الفرد والجماعة في جميع المجالات النفسية والاجتماعية والاقتصادية .

ويعني صيانة عقول أفراد المجتمع ضد أية انحرافات فكرية أو عقدية مخالفة لما تنص عليه تعاليم الإسلام الحنيف أو أنظمة المجتمع وتقاليده.

أهم مفاهيم ومصطلحات الأمن الفكري

التزاماً بالمنهج العلمي أرى أن أضع تعريفاً^(١) لكل مصطلح يتم استخدامه في البحث حيث أن التحديد الدقيق للمفاهيم يبدد كل غموض، ويمنع كل لبس أو التباس، فضلاً عن الأثر الإيجابي لذلك في تحقيق الفهم الصحيح لتكون مسيرة الباحث واضحة للقارئ.

ولما كانت أية محاولة لفهم أي مصطلح يجب أن تستقى من معناه اللغوي، حيث جذره ونبعه في معاجم اللغة، حيث يتبين الاستخدام الفعلي لهذا المصطلح. كما سنتطرق أيضاً إلى معاني بعض المصطلحات المستخدمة من وجهة نظر العلوم الإنسانية، لنختار منها أحسن ما فيها وفق نظرية التكامل بين العلوم الإنسانية ومناهج البحث فيها، وبما يساعدنا في تحقيق غايتنا البحثية.

وإذا كان هناك ثمة اختلاف في النظرة إلى الفكر، فإنه ليس من حيث طبيعة الفكر ذاته، وإنما لنتنوع البيئة الإنسانية و الأطر التي تحدد الفكر، والأيديولوجيات التي ترسخه.

أ -تعريف الأمن لغة :أمن :أمان وأمانة :اطمأن ولم يخف /سلم " :أمن من الشر ^(٢)ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث تعتمد على مدى تحقق الطمأنينة وعدم الخوف باعتباره عكس أو نقيض الأمن،

(١) التعريف لغة: هو تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة

(٢) المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت، دار المشرق، ط ٢٠٠٢م، ص ٤٣

وهو في تقديري :جانب يتعلق بالشعور أو الإحساس الذاتي، سواء بالنسبة للمجتمع أو لأفراده.

ب-تعريف الأمن اصطلاحاً :تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، بل إن بعض المتخصصين في المجال الأمني والسياسي يرون أن هذا المفهوم لا زال غامضاً ومتشابكاً^(١) ، حيث يتضح من المقارنة بين آرائهم أن جل اهتمامهم ينصرف إلى القضايا المتعلقة بالقوة والدفاع وصد العدوان لحماية السيادة فضلاً عن تحقيق الحرية والتنمية، وهي قضايا تؤكد على أهميتها، ومن الآراء التي طرحت حول تعريف الأمن على سبيل المثال لا الحصر:

١-إنه حالة غياب كل خطر وكل تهديد للحياة وهذا التهديد أو هذا الخطر هو حالة يستشعرها الحيوان بالغريزة، أما الإنسان فيدركها بملكة العقل وخبرة الممارسة عند الإنسان الأول^(٢)

٢-إنه تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع (١والواقع أن هذه

(١) دانييل كوفمن وآخرين ،الأمن الوطني الهيكل والتحليل، ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق" براون " التفكير حول الأمن الوطني، و"ولتر ليبمان "د.علي بن فايز الجحني، (الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض)، أكاديمية نايف العربية للعلوم، ١٥٣الأمنية، الرياض ، ١٤٢١ هـ، ص ٥٢

(٢) محمد الحبيب حريز، واقع الأمن الفكري بحث مقدم في الاجتماع التنسيقي العاشر الذي نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتنسيق مع جامعة طيبة لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول (الأمن الفكري المدينة المنورة .الأمن الفكري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الأراء قد خلطت بين مفهوم الأمن وإجراءاته بل إنها أغفلت جانب الشعور التي تعتقد بكونه المحور الذي تدور حوله كافة القواعد الموضوعية والإجرائية التي يتم اعتمادها لتحقيق الأمن، وحتى لا نسهب في عرض التعريفات فإننا نرى أن الأمن "هو شعور نفسي يتحقق من خلال مجموعة القواعد الموضوعية والإجرائية التي يتم اعتمادها من السلطة التشريعية والتنفيذية بالمجتمع رعاية للمصالح محل الحماية فيه" وبناء عليه يرتكز الأمن في رأينا على ثلاثة عناصر هي:

- (١) الأمن حالة من الشعور النفسي للمجتمع وأفراده .
- (٢) الأمن حالة نفسية ذاتية، يمكن التعبير عنها، تتسم بالنسبية من حيث الزمان والمكان.
- (٣) الأمن يعتمد على مجموعة القواعد الموضوعية والإجرائية (وقاية، تحري واستدلال، تحقيق، محاكمة.
- وهذه الإجراءات الأمنية تستند إلى الخبرات التراكمية، وتتسم بالمرونة لتتصف بالمعاصرة .
- معنى الفكر لغة: فكر في الأمر: أعمل العقل فيه وتأمله، أو ما يخطر بقلب الإنسان من معاني ما يشعر به أو. يريده، ويقال عظمة الإنسان في فكره (١)

(١) علي الدين هلال، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، عدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤م، ص ١٢ ، وما بعدها.

مفهوم الفكر اصطلاحاً: تعددت الآراء بشأن مفهوم الفكر ولا عجب في ذلك في الدراسات الإنسانية فذهب رأي إلى أن الفكر هو: صيغة العقل الإنساني، ومسرح نشاطه الذهني، وعطاؤه الفكري، فيما يعرض عليه من قضايا الوجود والحياة (١)

وذهب رأي آخر إلى أن الفكر هو: نشاط من أنشطة العقل، بل يمثل أهم العمليات العقلية المعرفية ويأتي في مرتبة الأنشطة العقلية العليا (٢) ونعتقد أن مفهوم الفكر هو: المحصلة النهائية للمعطيات التي يدركها العقل الإنساني بالحواس، أو الاستنباط، باعتبار العقل هو مركز تقويم وبلورة كافة المعطيات في إطار ما ترسخ لديه من القيم والعلوم والمعارف والخبرات المكتسبة.

مفهوم الأمن الفكري: تختلف النظرة إلى الفكر بحسب أيديولوجية المجتمع، وتاريخه فقد تعددت آراء المختصين والباحثين المهتمين بقضايا الفكر الإنساني حول مفهوم الأمن الفكري ومن هذه الآراء:

١- حُدِدَ إطار الأمن الفكري بقول سموه: " إن الأمن الفكري جزء من منظومة الأمن العام في المجتمع بل هو ركيزة كل أمن وأساس لكل استقرار

(١) الخولي، (١٤٠٧ هـ ، ١١) مرجع أشار إليه د . سعود بن محمد بن خريف، دور وكلاء الإدارة المدرسية في تحقيق الأمن الفكري لدى الطلاب، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٧ هـ .

(٢) د . حيدر بن عبد الرحمن الحيدر، الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، . أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، ٢٠٠٢ م، ط ١، ص ٢٢

وإن مبعثه ومظهره التزام بالآداب والضوابط الشرعية والمرعية التي ينبغي أن يأخذ بها كل فرد في المجتمع (١).

٢- حماية فكر المجتمع وعقائده من أن ينالها عدوان أو ينزل بها أذى.. لأن ذلك من شأنه أن يقضي على ما لدى الناس من شعور بالهدوء والطمأنينة والاستقرار ويهدد حياة المجتمع (٢)

٣- إنه خلو أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، مما قد يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها، و تحقيق الأمن والاستقرار في الحياة الاجتماعية، ويكون من خلال برامج وخطط الدولة التي تقوم على الارتقاء بالوعي العام لأبناء المجتمع من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها؛ والتي (تعمل على تحقيقها أجهزة الدولة عبر مؤسساتها وأجهزتها ذات الاهتمام والتي تترابط في خدمتها وتتواصل (٣)

٤- وفي تحديد لمفهوم الأمن الفكري لدى "السديس" أن يعيش المسلمون في بلادهم آمنين على مكوناتهم الأصلية وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية ومميزات فكرهم المنبثقة من الكتاب والسنة.

(١) صحيفة الجزيرة ، عدد ٩٧٢٢ ، الصادر في ٢٦ محرم ١٤٢٠.

(٢) د. أحمد علي المجذوب، الأمن الفكري والعقائدي: مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه، دراسة في كتاب نحو إستراتيجية . عربية للتدريب في الميادين الأمنية، ندوة علمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٠٨ هـ، ص ٥٤

(٣) حيدر عبد الرحمن الحيدر، الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية، المرجع السابق ، ص ٢٣

ويعتقد الباحث أنه لا جدال في التباين الواضح في ما تم عرضه من تعريفات، حيث يرى تداخلاً بين مفهوم الأمن الفكري وأهدافه، والوسائل والأساليب، والإجراءات.

ولما كان المفهوم لغة يقصد به مجموع الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كلي^(١). لذا نرى أن الأمن الفكري هو: "شعور الدولة والمواطنين باستقرار القيم، والمعارف والمصالح محل الحماية بالمجتمع، ووحدة السلوك الفردي والجماعي في تطبيقها، والتصدي لكل من يعيث بها، " ولعل في هذا التعريف ما يجمع بين خصائص وصفات الأمن الفكري من حيث:

١- الأمن حالة شعورية نفسية.

٢- الفكر محصلة ونتاج لما يدركه العقل الإنساني من قيم، ومعارف، وعلم بالمصالح محل الحماية في المجتمع.

٣- وحدة السلوك العام لدى المجتمع أفراداً وجماعات في تطبيقهم للقيم والمعارف، والالتزام بصيانة المصالح محل الحماية بالمجتمع، بما يؤكد الولاء والانتماء للوطن.

٤- بلورة رأى عام رافض لكل ما يمس القيم والمعارف والمصالح محل الحماية.

(١) المعجم الوجيز مرجع سابق ٠،٤٨٣.

٥-التصدي الفردي والجماعي لأي محاولة تمس مجموعة المصالح
المعتبرة في المجتمع سواء من خلال الحوار، والمناصفة (١)، والمناقشة و
المقارنة بالحجة والبيان، أم من خلال تطبيق الحدود على من أراد الإفساد
أو الإخلال بأمن المجتمع.

معنى التعصب لغة: تعصب أي شد العصابة، ويقال: تعصب له، وتعصب
معه: نصره، والتعصب: الميل الأعمى إلى رأي أو مذهب، أو رجل ذي تفان
أعمى بإفراط في الميل والانحياز.

ويمكن القول بأن التعصب الفكري اصطلاحاً هو: الميل أو التأيد
المشمول بالغلو وعدم الوعي للفكر موضوع التعصب سواء من حيث الغاية
والهدف أم من حيث الأسلوب والوسيلة والإجراء.

التأزم لغة: تأزم اشتد وازداد ضيقاً وخطورة ، وتفاقم " تأزم الموقف " .

والتأزم الفكري اصطلاحاً : بأنه حالة إشكالية ذاتية، ترجع لعدم □ يئة
العقل للتكيف والتعامل، خاصة إذا تم تطبيق المنهج المقارن بين الثقافات
والأولويات في غياب خصوصية القيم والعقيدة الرشيدة، والرؤية الحضارية
للوطن من خلال تعميم قواعد التفكير الصحيح وبصفة خاصة بين فئة الشباب
بما يمكنهم على بلورة المفاهيم وتشخيص العيوب والأخطاء الفكرية قبل
الانزلاق في برائن الفتنة.

(١) أنشأت لجنة للمناصفة تقوم عليها وترعاها إدارة الشؤون العامة بالمديرية العامة للمباحث بوزارة الداخلية
بهدف التواصل مع أصحاب الفكر المنحرف، وتصحيح المفاهيم المغلوطة لديهم فضلاً عن ترسيخ المبادئ
التربوية السليمة.

ونؤيد القائل بأن التأزم الفكري هو: مرحلة تؤدي إلى صورة من صور الانحراف الفكري خاصة مع تعدد الأساليب والوسائل المستحدثة للغزو الفكري^(١) التخلف لغة: تخلف عن القوم: قعد عنهم ولم يذهب معهم وتخلف عن القوم إذا تراجع عنهم مفهوم التخلف الفكري اصطلاحاً: ذهب رأي إلى أنه "وضعية عامة تصيب الأمة نتيجة القصور المستمر لقرون طويل في أعمال العقل وطرق بحثه عن الحقيقة

ويعتقد أن التخلف الفكري هو حالة من القصور تصيب العقل بسبب ندرة أو سطحية القيم والمعارف، أو حداثة الخبرة بما يسهم في تقييد العقل بأساليب تفكيرية غير رشيدة، وسيطرة المفاهيم والمعتقدات الخاطئة عليه، ذلك لأن التخلف في طرق التفكير يرجع ابتداءً إلى ندرة المعطيات أو التراكمية الثقافية التي هيمن على عمليات العقل وتؤثر في مخرجاته من معتقدات أو تصورات أو آراء .

الانحراف لغة :التوكل، الميل عن الاعتدال، أو مال عن جادة الصواب .
ويقال انحرف الرجل إذا حاد عن الطريق المستقيم.

الانحراف الفكري اصطلاحاً: ذهب رأي أنه " الخروج عن جادة الصواب والبعد عن الوسط المعتدل وترك الاتزان والتمسك بجانب الأمر دون

(١) د. محمد محمد حسنين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، بيروت، دار النهضة العربية ١٣٩٢ هـ،
أياد شاكراً البكري، عام ٢٠٠٠ حرب المحطات الفضائية، الأردن، دار الشروق، ١٩٩٩ م، د عبد الكريم
بكار التأزم الفكري في واقعنا الإسلامي المعاصر، مركز الارية للتنمية الفكرية، دمشق ١٤٢٧ هـ، ط ١

حقيقته^(١) "وذهب رأي آخر أنه " الفكر الذي لا يلتزم بالقواعد الدينية والتقاليد والأعراف ..والنظم الاجتماعية^(٢)

ونعرف الانحراف الفكري بأنه : عدم الاتساق أو تطابق الفكر الشخصي بانطباعاته، وتصوراته، وآرائه مع مجموعة المبادئ والقيم العقائدية والثقافية، أو السياسات المستقرة في المجتمع .وهذه الحالة من الانحراف في الفكر قد تكون فردية، أو على مستوى أفراد، كما هو الحال لدى الجماعات التكفيرية، أو المذاهب الهدامة.

الغزو لغة: هو اجتياح بلد أو الإغارة عليه.

الغزو الفكري اصطلاحاً: محاولة أمة من الأمم السيطرة الفكرية على أمة أخرى وجعلها تابعة لها في الأفكار والمعتقدات ومناهج التربية والحضارة والأخلاق والسلوك ، بينما نجد أن الغزو الفكري هو: كل نشاط إنساني يهدف إلى تحقيق تغيير في الأيدلوجيات أو الاتجاهات لدى الآخرين بحيث يترك فيهم أثراً وفق الغاية المنشودة، وهذا السلوك المتعمد، والمحدد الأهداف سلفاً قد يكون عملاً مؤسسياً تتبناه دولة أو مجموعة من الدول أو من خلال جماعات أهلية أو حتى من الأفراد.

(١) محمد الزحيلي، الإسلام والشباب ، دمشق ، دار القلم ، ١٤١٤ هـ ص ١

(٢) د. علي بن فايز الجحني، رؤية للأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، عدد ٢٧ الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٠ هـ، هامش ص ٢٠

طبيعة الأمن الفكري

انطلاقاً من إطار الأمن الفكري الذي حُدد معالمه : إن الأمن الفكري جزء من منظومة الأمن العام في المجتمع بل هو ركيزة كل أمن وأساس لكل استقرار، وإن مبعثه ومظهره التزام بالآداب والضوابط المرعية التي ينبغي أن يأخذ بها كل فرد في المجتمع، لذلك نناقش طبيعة الأمن الفكري وخصائصه من خلال مطلبين الأول: نناقش فيه طبيعة الأمن الفكري، والثاني: نبحث في خصائص الأمن الفكري.

طبيعة الأمن الفكري الرشيد:

أوضحنا من قبل مفهوم الأمن الفكري بأنه: "شعور الدولة والمواطنين باستقرار القيم، والمعارف والمصالح محل الحماية بما تتمتع، ووحدة السلوك الفردي والجماعي في تطبيقها، والتصدي لكل من يعيث بها. وفي إطار هذه الرؤية تتضح لنا بجلاء طبيعة الأمن الفكري على التفصيل التالي:

أولاً- الأمن الفكري يرتكز على الهوية: يعيش العالم عصر الفضاءات المفتوحة، حيث تتجلى العولمة في صورها المتعددة وما أسفرت عنه الثورة العلمية التكنولوجية من ظهور ما يسمى بمجتمع المعلومات والعولمة، الأمر الذي يستلزم من المسؤولين الإدراك الواعي والقائم على التبصر، والفهم الصحيح لمعنى العولمة بما يمكن من اتخاذ الموقف الصحيح منها خاصة ما يتعلق بالخطر الذي يهدد هوية الوطن.. ولما كانت هوية الوطن يحددها موقعه المكاني والعقيدة التي ينتمي إليها، وخصائص الشعب وذاتيته، فضلاً

عن تاريخه، وتراثه ونطاق إسهاماته في حياة الأمم الأخرى. و تقوم الهوية في رأي الباحث على ثلاثة ركائز هي:

١- الركيزة المكانية: إذ لما كان للمكان عبقريته، فالخرائط إذا دلت على الدول فهي تثبت حدودها ووحدة أراضيها إطاراً لشخصية وطنية، وتعبيراً عن استقلال أثمره النضال وتوحيد الوطن، فإن وطننا يفخر بكونه منبع النور بالنسبة للكون ومركزه، حيث أول بيت وضع للناس، ومنه بدأت الدعوة في إرساء دعائم الرسالة الخاتمة لنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبحكمة قيادتنا تعددت المواقف الخالدة لوطننا في التاريخ القديم والمعاصر على كافة المسارات

- الركيزة الوطنية: يشهد القرن العشرين بأن العولمة استهدفت أنشطة الدول معتمدة على منطقتها الأساسي عالم بدون حدود ثقافية أو إعلامية أو بيئية أو اقتصادية، حيث اقتحمت البنى الثقافية والحضارية للشعوب ولم يكن وطننا بمعزل عن ذلك، فلم تقف العولمة عند التدخل في الاقتصاد بل تعدته عامدة إلى مجالات الحياة الثقافية، فأصبحت الأوطان سوقاً مفتوحاً أمام المنتجات الثقافية، وأنماط التفكير والأذواق

وأسلوب الحياة الغربية، ما شكل مساساً بهوية الوطن وما الأحداث المؤسفة التي حلت بوطننا خلال العقود الثلاثة الماضية إلا أحد مخرجات الفكر المنحرف الذي مس الهوية الثقافية للوطن والذي كان للعولمة بوسائلها وأدواها دور في تشكيله.

إننا نلاحظ في البعض بأنه لا يرى في العولمة إلا اتجاهاً متزايداً نحو تقسيم العمل وانتشار التكنولوجيا الحديثة لتغطي أرجاء المعمورة، وهو في ذلك مستعد لأن يغفر للعولمة أي تأثير سلبي على الهوية الثقافية للوطن، بل قد نراه مستعداً للقول بأن هذا الأثر السلبي على الهوية بسيط أو لا يذكر بل قد يذهب إلى حد القول بأن الهوية الثقافية سوف تستفيد من العولمة بدلا من أن تنافسها أو تحد منها

إن هويتنا الإسلامية ستظل مرتكزا لجميع الانجازات التنموية والحضارية في إطار المنظومة الأمنية استناداً إلى الحقيقة الماثلة في عقولنا والتي تقضي بأن الأمن والتنمية هما وجهان لعملة واحدة يقويهما ويرشد مسارهما ويرعاهما هوية راسخة تدور معهما في شتى مناحي الحياة .

٣- الركيزة العقائدية: يسجل التاريخ أن القرن العشرين مر بثلاثة حروب عالمية اثنان ساخنتان والثالثة كانت باردة، فكان بحق هو قرن الصراع العالمي، ومع انتهاء الحرب الثالثة خرج علينا صمويل هنتنجتون بمقالة يتنبأ فيها بانتهاء الحرب الباردة وزوال الصراع الأيديولوجي *foreign affairs* في صيف ١٩٩٣ في مجلة بين الرأسمالية والشيوعية، وأن الصراع القادم سيكون بين الحضارات، وقد بين الكاتب أن الصراع في القرن القادم سيكون بين الإسلام في مواجهة الغرب .

ولما كان استقراء التاريخ يؤكد وجود هذا الصراع حيث إن حروب الإغريق مع الفرس، وحروب العرب والإسلام مع الروم و الفرس، والحروب الصليبية وغيرها يمكن أن تدرج في هذا الإطار، ولكن الأخطر

والأكثر تأثيراً هو صراع الجماعات المتشاكسة داخل الحضارة الواحدة، حيث اختلاف الفكر والمنهج، وشيوع الجماعات المتعصبة، سواء في المملكة العربية السعودية، ومصر، والجزائر، وأفغانستان، وسوريا أم غيرها من بلاد العالم التي تعيش تحت وطأة سلوكيات الجماعات الانفصالية، وما ترتب على سلوكها الهدام من قتل وتدمير غير مبرر قد أعطى للغير فرصة تم استثمارها إعلامياً، فوضع الإسلام والمسلمين في قفص الاتهام والمسؤولية لفترة قد لا تكون قصيرة.

نعتقد أنه في ظل وحدة الأمن الفكري لأبناء الوطن قد يكون التخوف من زوال الهوية العقائدية نتيجة التقاء الحضارات في غير موضعه لأن الكثير من جوانب التلاقي والأخذ والعطاء على مر التاريخ كان يعد تأكيداً للهوية وإبرازاً للأصالة وليس □ ديداً لها، وأن الحوار مع الغير يضرب بجذور عميقة إلى بنية الوسطية وغاياتها.

إننا على يقين بأن الوسطية والتمسك بالأخلاق الحميدة هي الخلاص من مأزق العلمانية والصراع الحضاري، لكونها تعتمد فكرة الحوار وهو سنة الحياة ورفض إشكالية الموقف من الآخر والتعصب الطائفي، وأنها تهيب العقل، للتكيف والتعامل مع التقنيات الحديثة شريطة أن يكون ذلك محكوماً بالأطر الشرعية، ومنطق أخلاقي يحول دون الظلم والهيمنة ولغة الاستعلاء والهدم.

ثانياً- الأمن الفكري يتصف بالمعاصرة: إن المتغيرات الهيكلية والجذرية والسريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر تفرض علينا أن يكون لدينا من الفكر الواعي ما يساعدنا على مواكبة التطور والتقدم انطلاقاً من

فلسفة ورؤية كلية ترتبط وتتبع من فلسفة المجتمع، وتعكس مصالحه العليا، وتستجيب لاحتياجاته وتطلعاته في غد أفضل وأكثر تطوراً وتقدماً، ومن ثم فإن عدم توظيف القدرات العقلية لتنهل من المفاهيم والأفكار والأطروحات السائدة والمعلومات المتوافرة والتفاعل معها □ دف العمل في إطارها سيؤدي بالضرورة إلى تخلف في الفكر ينعكس سلباً على الأمن الفكري. مما يفرض حتمية تغيير لكافة العادات التفكيرية السيئة، ومناهضة سيطرة الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وصولاً إلى إعمال العقل و□ بيئة المناخ الملائم له للبحث عن الحقيقة في إطار قواع التفكير الصحيح وبرؤية معاصرة تتسم بالآتي:

- ١- تأصيل فهم مقاصد الإسلام الحضارية على نحو عميق ودقيق.
- ٢- العمل على توظيف مبادئ الإسلام ومنطلقاته الكبرى في تحسين نوعية الحياة الإسلامية والتفكير الرشيد.
- ٣- استثمار الإمكانات الذهنية المتوفرة لدى النخبة في حل أهم المشكلات التي يعاني منها الوطن، (انحراف فكري، تخلف فكري، تأزم فكري).
- ٤- استثمار الإمكانات المتاحة لتهيئة القدرات الذهنية وتنمية مهارات الإبداع والتجديد والابتكار لدى أبناء الوطن في مراحل التعليم المختلفة.
- ٥- بناء التوجهات الاجتماعية الموازية وبصفة خاصة لدى فئة الشباب مثل تنمية الانتماء والولاء، فن المناقشة والحوار، والموضوعية، والدقة، والانضباط القيمي والسلوكي، والمشاركة في خدمة المجتمع. ولا ريب أن

هذه السمات الجوهرية للتفكير المعاصر ستجعله قادراً على الإسهام الفعال في تحقيق الأمن الفكري المنشود ويعكس الإطار الجامع □ تمعي، للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً- الأمن الفكري يتصف بالنسبية: الحقيقة أن الأمن الفكري لدى كافة الأمم ليس مطلقاً، وما صراع تلك الحركات الانفصالية في الدول الأجنبية (الجيش الجمهوري السري الأيرلندي، منظمة ثوار البيرو، منظمة إيتا الانفصالية العسكرية بأسبانيا، تنظيم القاعدة، وغيرها من المنظمات التي تم تصنيفها باعتبارها منظمات إرهابية إلا نموذجاً يكشف عن نسبية الأمن الفكري في كثير من الدول.

ولعل من أهم العوامل التي □ تعد سبباً للقول بنسبية الأمن الفكري على المستوى الوطني ما يلي:

١- عدم الاستفادة من أصولنا الهادية في معالجة مشكلاتنا سواء الأخلاقية أم العقائدية وحتى السياسية .

٢- إن حالة التحضر والرفاهية التي يعيشها □ تمتع قد زادت من الاهتمام بالتفاصيل والإعراض عن الاهتمام بالأصول والمبادئ والقضايا الكبرى، فانتشر الفكر المذهبي، والتعصب، مما أدى إلى عدم استقرار في الأمن نتيجة ما أصاب الفكر العام والخاص من تلوث أدى إلى تفكير معوج أو سطحي أو تعسبي يغير حالة الأمن الفكري من العمومية إلى النسبية.

٣- إن معظم المناهج الدراسية قد خلت من برامج لتنمية وتحسين المهارات العقلية لدى الناشئة من خلال التدريب على التفكير الواعي

المنضبط شرعاً، وبلورة المفاهيم والقدرة على تشخيص وفحص العيوب والأخطاء السلوكية والفكرية بما يحد من التصلب الفكري.

٤- إن هناك حالة من البطء أو انعدام التطور الفكري لدى الكثيرين إما بسبب الخوف من الجديد والعمل على مقاومته لأن العقل يرفضه، أو عدم التفاعل معه وعدم الوقوف منه الموقف الصحيح .

٥- عدم وضوح أهمية الخبرة ووسائل الاتصال الحديثة في عمل العقل وتأهيل الفكر، لأن العقل إذا ما تم تزويده ببيانات أو معارف خاطئة وبصفة خاصة في مرحلة التنشئة والإعداد فإن النتيجة النهائية ستكون عقولاً مشوهة أو ناقصة وهذا بطبيعة الحال ليس بسبب طبيعة العقل وتركيبته ولكن بسبب ما تم تزويده به.

إن نسبية الأمن الفكري تنبع من إحساسنا بوجود مشكلة يجب التصدي لها، لكن الصعوبة تكمن في أن التعامل مع العنصر البشري لتشخيص حالة الأمن الفكري لديه هي مهمة صعبة، خاصة عندما يتعلق الأمر ببحث تراجع تأثير القيم والمبادئ في توجيه السلوك، وضعف الاهتمام بالأهداف الكبرى للوجود في الحياة.

خصائص الأمن الفكري

ينفرد الأمن الفكري بمجموعة من الخصائص الذاتية نوجزها في الآتي:
أولاً- يستمد وجوده من قواعد شرعية: إذ الثابت شرعاً أن قواعد الشريعة الإسلامية قد حفظت للناس كافة عقيدتها ومكتسباتها بالآتي:

١- داخل المجتمع الإسلامي من خلال:

أ- النهي عن الابتداع في الدين لقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد" ، وقوله صلى الله عليه وسلم: "إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة .. الحديث"

ب- تحريم الإفتاء بغير علم بهدف عدم إثارة الفتنة أو الفوضى الفكرية في المجتمع.

٢- في تأصيل العلاقة خارج المجتمع الإسلامي: نظمت قواعد الشريعة في غير موضع قواعد التعامل مع غير المسلمين صيانة للأمن الفكري من المساس به

أ- وفي مجال المعاملات الاجتماعية والاقتصادية فقد بنيت على أساس من الدعوة، و الحوار والسماحة والأمانة والاستئمان، وتبادل المنافع بما يفيد البشرية جمعاء.

ثانياً- إن تأثير الأمن الفكري واسع النطاق: لقد تبين من خلال ما نشر عن الأمن الفكري أن كثيراً من الأحداث التي أصابت غالبية الدول إنما هو محصلة لمجموعة من الأفكار والفتاوى غير المنضبطة شرعاً،

والأيديولوجيات الهدامة، وأن الأمن الفكري ممتد الأثر والتأثير ليشمل الجوانب التالية:

أ- إنه يتصل ويؤثر في الجانب السياسي حيث حرية التعبير عن الرأي، والممارسة الديمقراطية، باعتبارهما أساساً لتجاوز الانغلاق، أو التعصب، أو الانحراف الفكري بما لذلك من نتائج سلبية على الأمن السياسي.

ب- إن مستقبل التنمية الشاملة واستمرارها رهين باستقرار الأمن الفكري من خلال تأصيل مفاهيم الحوار والتسامح.

ج- إن بلورة مبادئ الفكر الأمني الوطني المعاصر تحتاج إلى إعادة النظر في قواعد وإجراءات وأساليب بناء العقل والتفكير، وهي خطوة حتمية بما يناسب ويعزز دور وطننا في التفاعل الإيجابي مع الحضارات الكونية، والاستفادة من التقدم التقني المعاصر، بما يحقق مزيداً من الرقي للوطن، وذلك من خلال:

١- الحد من أسباب التفكير السطحي القائم على الثقافة الشفهية وفهم الأشياء بعيداً عن بيئتها والعلاقات التي تربطها بغيرها.

٢- ترسيخ العلاقة بين التربية والأمن الفكري لأن التربية تقوي الحس الأخلاقي لدى الإنسان بما يجعله يضبط سلوكه في إطار الأخلاق كما يجعله يسعى إلى تحقيق مصالحه في إطار المبادئ التي يؤمن بها.

٣- كسر الجدليات السيئة من خلال دور للرواد النجباء على كافة الأصعدة حتى تنجلي الغمة عن الوطن.

٤- تنمية مهارات الشباب في مجال الحد من تحكم العاطفة في المواقف الحياتية لأن ذلك قد يؤدي بهم إلى التأزم الفكري وهو في رأينا عامل سلبي مؤثر في استقرار الأمن الفكري الرشيد.

٥- الحد من السلوك التعصبي لأنه يمثل ظلماً في اتجاهين أو ميلاً عن العدل أو القصد لأن الشرع والعقل يقضيان بأن نجعل من خلافاتنا أو التفاوت الكائن بيننا ميداناً فسيحاً لإعمال المقارنة والموازنة على أساس من الفهم العميق بما يسهم في تحرير الحكم العقلي من سيطرة العواطف أو التعصب الفكري.

ثالثاً- إن الأمن الفكري يعد المحور الرئيس في استقرار منظومة الأمن بمفهومه الشامل: البحث في علم الجريمة يوضح أنها ليست جديدة على الحياة الإنسانية، فهي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، وأن أسبابها متنوعة،

وأن مفهومها الأخلاقي يختلف عن مفهومها القانوني من حيث النشأة والطبيعة والآثار، بيد أن المؤكد أن العنصر الفاعل والرابط المشترك بين كافة صور السلوك الإجرامي، يرجع إلى خلل في المبادئ والمفاهيم والأفكار السائدة، ويصيب العقل حال كونه مهياً بطبيعته لقبول ذلك، ولا يملك مناعة ذاتية تحول بينه وبين الجريمة، وقد ظل اختلاف وجهة نظر المجتمع حول المفهوم القانوني والأخلاقي للجريمة، واختلاف نظرتها إلى المجرم، حتى جاءت الشريعة الغراء فغيرت من وجهة النظر تلك، وإن كان استيعاب الفكر الغربي للفكر الإسلامي فيما يتعلق بالتشريع، وما يرتبط به من حقوق

الإنسان، كان بطيئاً بسبب ارتباط هذه المسائل الجوهرية بالعقيدة الإسلامية التي لم يتقبلها الغرب برحابة صدر أو أفق متسع

ووفق الدراسات والبحوث المعنية بتفسير السلوك الإجرامي (الاتجاه التكاملي بين العوامل الداخلية والخارجية نرى أن الجريمة سواء أكانت تقليدية أم مستحدثة ستظل عملاً يرتكبه الإنسان لخلل في فكره، سواء بسبب تفاعل العوامل الأخلاقية والنفسية أم العوامل النفسية والاجتماعية أم العوامل النفسية والعضوية وأنها ستظل مصدراً لتهديد الأمن بمفهومه الشامل.

العوامل المؤثرة في استقرار الأمن الفكري

خلق الله الإنسان، وكرمه على سائر المخلوقات حيث منحه عقلاً، وزوده بمبادئ أساسية، تكفل له حياة يظلها الأمن والرخاء، وهذه المبادئ إذا أحسن الإنسان توظيفها ودعمها بالمعارف والخبرات، انتقل من حال المحاكاة إلى مقام الابتكار والإبداع، وفي ذلك إجابة لدعوة الله لنا في أكثر من موضع من كتابه سبحانه إلى التفكير والتدبر والتعقل.

ولما كان الفكر هو نتاج مجموعة المدخلات الثقافية بمعناها العام مجموعة القيم العقائدية، والمفاهيم والأفكار، والنظم والعادات والأعراف السائدة في الوطن، والتي يدركها العقل بأساليب ووسائل الاتصال الذاتية في المراحل العمرية المختلفة، وحيث إن بناء هذه الثقافة العامة هو أحد السياسات التي تسير في إطار منهجية الأمن الفكري في المجتمع، لذلك فإن استقرار هذه المنهجية وفقاً لرأينا سيظل مرتبطاً بنوع وطبيعة هذه المدخلات، وثبات مستوى الإدراك لدى أفراد المجتمع، وهو أمر لا يمكن تصوره مع الطبيعة الذاتية للأمن الفكري، من حيث كونه يركز على الهوية ويتصف بالنسبية والمعاصرة على نحو ما أشرنا إليه.

لذلك نرى أن استقرار الأمن الفكري في ظل التحديات والمتغيرات المعاصرة، يعتمد على بناء إستراتيجية تمثل مشروعاً وطنياً تشارك فيه كافة أطراف المجتمع، للحد من العوامل السلبية ذات الصلة بالأمن

الفكري، وتنمية مجموعة المدخلات الثقافية العامة التي تطور اهتمامات العقل في عصر الاتصالات و التأثيرات السلبية لحرب الفضائيات على كافة الأصعدة.

ونستعرض في إيجاز غير مغل لأهم العوامل التي تؤثر في استقرار الأمن الفكري من خلال مطلبين:

الأول: لبحث العلاقة بين العوامل التربوية واستقرار الأمن الفكري، والثاني: نتناول فيه التحديات المعاصرة التي تواجهها المجتمعات وتحمل في طياتها الخطر الذي يهدد أمننا الفكري.

العلاقة بين العوامل التربوية واستقرار الأمن الفكري:

تهدف العوامل التربوية من خلال السياسات المعتمدة إلى إعداد الأجيال، وبناء شخصيتهم للدخول إلى معترك الحياة المستقبلية على أساس من التوازن النفسي والمعرفي، وتسهم في هذا الإعداد المتكامل مجموعة متنوعة من العوامل التربوية النسبية الأثر على التفصيل التالي:

أولاً- التربية الأسرية ودورها في استقرار الأمن الفكري: تعد الأسرة خلية اجتماعية لها وظائفها المتباينة، وأساليبها وضوابطها سواء في مجال التربية أم في العلاقات والتواصل، فضلاً عن الامتداد والتفاعل. ولاشك أن التحولات المعاصرة كان لها تأثير سلبي على الكثير من وظائف الأسرة وأهم ما يتصل ببحثنا.

أ- التنشئة الفكرية: لا تبدأ التنشئة الفكرية للطفل مع ميلاده، بل إن الحقيقة العلمية المستحدثة تقرر بأنها تتم منذ اختيار الأم الصالحة وبعدها

مرحلة تقسيم الدماغ في رحم الأم، حيث تسهم الأم من خلال سلوكها العام، وعاداتها الغذائية والحياتية، وعدم تناول المواد المنبهة التربوية غير المباشرة (في استقرار المزاج العام للطفل وهدوء طبعه .

ثم يمضي الإنسان مراحل العمرية المختلفة حيث تتكون وترسخ في وجدانه أهم القيم الدينية القائمة على صحيح قواعد الدين، والمفاهيم والسمات السلوكية، والاتجاهات المختلفة وتسهم فترة الطفولة الإنسانية الطويلة في تلقي الناشئة لأساسيات التربية الصالحة، حيث تستقي الطفولة من الأسرة ما يحدد معالم شخصيتها، فضلاً عن توفير المناخ المناسب، واستمرار المتابعة والمراقبة الدائمة لما يحيط بالوسط الطفولي من علاقات، وسلوكيات، والكشف المبكر لصور الانحراف الفكري والسلوكي، وتحديد العلاج الملائم في حينه. إن هذا الدور الديني والتربوي بالنسبة للتنشئة الفكرية خلال هذه المرحلة المفصلية في حياة الأجيال هو الذي يجعلها قادرة على التفكير السوي وإيجاد الحلول في كل ما يمكن أن يصادفها أو يعترض طريقها؛ وتكوين خياراتها الحياتية وهذه الوظيفة لا يمكن لأي جهة غير الأسرة بمفهومها البيولوجي القيام به على النحو الذي يتسق مع الإعداد الرشيد لبراعم المجتمع المعاصر.

ب- استمرار التواصل بين الطفل وأفراد الأسرة: يقر الباحث بأنه ينتسب لجيل كان أكثر حظاً في تواصله الأسري من جيل أبائنا، فعرف آباؤنا وأمهاتنا رغم محدودية الثقافة لدى البعض منهم كل ما يدور بخلدنا، بل نراهم اخترقوا وأزالوا كافة الحواجز بما يعزز المعنويات، وينمي

الشخصية، فضلاً عن تبصرتنا بكل ما يخفى أو يعترض حياتنا من مشكلات تحول بيننا وبين الشعور بالأزمة الحياتية السلوكية، بما جعلنا قادرين على الاستخدام الأمثل للمعارف والتعبير بموضوعية وأمانة في كل ما يعرض علينا، بل والسعي إلى الابتكار والإبداع في كل ما يسند إلينا من مهام، إنهما بصدق يستحقان أن ندعو لهما دائماً بما علمنا ربنا سبحانه وتعالى ، وإذا كانت التعقيدات الحياتية المعاصرة قد قلصت من أساليب ووسائل هذا التواصل الأسري، فلا يجد غالبية الأطفال الصحبة مع أسرهم، أو الأسوة والقُدوة الحسنة، عندها تقع الواقعة، وقد يجد الإنسان نفسه أسيراً لفكر ضال، أو أجواء انحرافية شريرة ومصيرٍ معتمٍ بما يؤثر على الأمن الفكري له ولوطنه.

ج- متابعة الأبناء خلال مراحل التعلم واكتساب المعرفة: يشكل العلم والمعرفة وسيلة لكل تقدم على مستوى الفرد والمجتمع، والأصل أن الأسرة سواء أكانت متعلمة أم أمية تسعى إلى الارتقاء بمستوى تعليم وثقافة أبنائها، إما استكمالاً لدور، أو تعويضاً لما فات من قيمة، ومما لاشك فيه أن مسؤولية الأسرة في عملية متابعة التعلم، واكتساب المعرفة، يصاحبها في الوقت الراهن أزمة شديدة متباينة الأبعاد بين معرفة متوافرة وغير مفيدة حياتياً وعملياً، ومعرفة منشورة مشوهة، إضافة إلى التكلفة المادية العالية للتعلم، وكيفية الاختيار بين المعارف المتوافرة في عصر الانترنت.

إن غاية متابعة التعلم واكتساب المعرفة هي وظيفة أبوية قبل أن تكون وظيفة مؤسسية، ومسؤولية الأسرة في متابعة تحصيل الأبناء واكتساب المعارف يجب ألا تقف عند متابعة دخول الطفل أو الطالب إلى باب

المدرسة، بل يجب أن تمتد إلى غاية أكبر وهي أن تتأكد الأسرة أن هذه العلوم والمعارف سديدة وسليمة، وأنها توافق صحيح الدين الذي يصلح لكل زمان ومكان، فإذا تبين لها غير ذلك وجب عليها اتخاذ موقف ايجابي لتغيير المنهج التعليمي أو الأسلوب التربوي حتى لا يقع الأبناء في أزمات المعرفة أو ازدواج القيم التي تبدد أمنهم الفكري ، وتمس استقرار المجتمع.

د - تطبيق المناهج الحديثة في التعامل مع الناشئة: تعد التربية الصالحة الوسيلة الوحيدة التي يطور بها المجتمع نفسه وناشئته، وفي غياتها يبدأ انحلال عقد الأمن الفكري للفرد، ويتقهقر المجتمع، وتضمحل منجزاته الحضارية.

لأن كثيراً من الوقت والجهد والمال يبذل في عقد ندوات لمناقشة قضايا فرعية، دون النظر أو التقدير لمشكلة رئيسة تنعكس أثارها السلبية على الفرد و المجتمع، وهي كيف يمكن تطبيق المناهج السليمة في التعامل مع الأطفال لمواجهة الأخطاء السلوكية، أو السلوكيات الانحرافية.

إن قواعد التعامل مع الأطفال، وتقويم سلوكهم ، تهدف إلى أفضليات حياتية نتمناها لهم مستقبلاً، منها ما هو موجه لإشباع حاجات أسرية مباشرة في تنمية الأمن الفكري الأسري، ومنها ما هو موجه لسد حاجات الأمن الفكري المجتمعي، ومنها ما يغذي حاجات عليا للطفل كراشد أو مواطن صالح .. له إنسانيته وشخصيته وقيمه الحضارية الخاصة به أولاً، ثم مجتمعه الواسع والحياة بشكل عام .

إن تطبيق أسلوب العقوبة البدنية، أو اعتمادها في مرحلة الطفولة قد تؤدي إلى نتائج عكسية تصل إلى بقاء الطفل متأزماً في جسمه ونفسه وتعايشه الكريم مع الآخرين، ثم في إدراكه، حيث يفقد الطفل معظم أنواع نشاطه ككائن حي بدءاً من التفكير والتعبير والتعامل مع الآخرين والبيئة المحيطة، وفي مرحلة متقدمة تمتد أزمته إلى الوظيفة فيظل مخطئاً وضاراً في سلوكه اليومي بوجه عام وهو ما يؤثر في استقرار الأمن الفكري للمجتمع.

إن عدم تطبيق الأساليب الحديثة في تعليم وتقويم سلوك الناشئة سيجعلهم يعانون من أزمات أخرى مرتبطة بالتصرف في الحياة، وبمفهوم الذات في مراحل العمر كما في أزمة الجدوى الفردية في المجتمع والحياة، وفي نطاق الالتزام أو مراعاة القواعد الشرعية والقانونية المعتمدة لتنظيم سلوك المجتمع، وهي أيضاً ستظهر في حالة الانتماء، والمواطنة الصالحة، وهذا كله يعد مقدمة للإخلال بالأمن الفكري المجتمعي.

ثانياً- العلاقة بين المناهج التربوية واستقرار الأمن الفكري: تعد المناهج التربوية المعتمدة في جميع مراحل التعليم لإعداد الناشئة هي المحور الرئيس في تحقيق أهداف البقاء المجتمعي الآمن فكرياً، إن هذا الدور المؤسسي هو أكثر الأدوار حسماً لنظام بقاء المجتمع وتمتع وتقدمه في جميع المجالات، لأنه بحكم التطور والترابط والتخصص، والمساحة الزمنية لتنفيذ المناهج المعتمدة، تتحقق الحاجات النفسية للناشئة من خلال فهمها لموقعها الإنساني والاجتماعي في المجتمع الذي تنتمي إليه، وتأصيل الحاجات الثقافية

والإنسانية لها، إضافة إلى تحقيق الإبداع الفردي من خلال اكتشاف المواهب الفردية وتنميتها.

إن القضية المؤسسية الأولى بالنسبة للناشئة هي عدم معاصرة المناهج التربوية، وكذلك عدم توازن تركيزها الديني والتربوي والثقافي، وعدم وضعها في إطار المستويات الإنمائية للمتعلمين، إن هذه المناهج هي عمل اجتماعي مؤسسي، وإن محتوياتها وأساليب تصميمها وتنفيذها هي في الأصل من أهم سياسات المجتمع.

وبات من الضرورة مراجعة المناهج التربوية المعتمدة وفق رؤية جماعية متكاملة تشمل مراحل التعلم بمفهومها الواسع لتحقيق للناشئة الأهداف التالية:

١- توفير الأطر المعرفية المرغوبة والمطلوبة للموقف العملي والإنساني بالنسبة لكل مرحلة.

٢- تنمية مهارات التفكير السوي من خلال مواد معرفية ترتقي بمستوى الإدراك بما يمكن الناشئة من القدرة على الإحاطة بالمعارف القديمة، والمفاهيم الجديدة، والربط بينها وفق المبادئ المعرفية، إضافة إلى تجاوز عقبات التعبير التي تؤثر في صناعة القرار في المواقف المتباينة.

٣- تطبيق استراتيجيات التفكير بما يمكن المتعلم من استخدام المعرفة في أسلوب حل المشكلات، واختيار البديل المناسب في المواقف الحياتية المختلفة .

٤- تنمية مهارات التحليل والتركيب والاستنتاج حتى لا يكون المتعلم عاجزاً عن تفسير الأحداث والمواقف، أو تحديد العناصر، أو الخصائص والصفات المكونة لها، وكشف العلاقات التي تربط بينها جميعاً، أو تؤثر فيها بما يحقق مزيداً من الأمن الفكري المجتمعي وفق رؤية ريادية .

٥- تنمية مهارات الإبداع لدى الناشئة منذ نعومة أظافرهم للحد من التقليد والنسخ الروتيني في الأفكار والأقوال والأفعال بشكل عام.

٦- تأصيل مفهوم ما وراء المعرفة بما يمكن المتعلم من التفكير في كل ما سبق إدراكه من أقوال وأفعال، وسلوكيات وتقييمها موضوعياً في إطار القواعد الشرعية الصحيحة، وتحقيق أمن المجتمع.

٧- أن تتضمن المناهج المعتمدة ترسيخاً لمفهوم النظرة العالمية للقضايا المعاصرة والمستجدة، مثل قضايا حقوق الإنسان، والبيئة، بما يجعل الأجيال قادرة على فهم دورها والتعامل معها.

التحديات المعاصرة التي يواجهها المجتمع

منذ اشراق رسالة الإسلام -بعد حين من الدهر تخطت فيه البشرية في دياجير من الجاهلية - والمجتمع الإسلامي يعاني من تحديات متلاحقة بدأت من أول يوم دعا فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) للوحدانية، وحتى يومنا هذا، والتاريخ يشهد على تنوع هذه التحديات، وآليات تطبيقها مع وحدة الهدف بينها جميعاً، فكان الاستشراق بأهدافه، والاستعمار بأساليبه ونظرياته ثم الصهيونية والماسونية وأخيراً العولمة. إلا أن هذا كله لم ينل من الحضارة الإسلامية التي تجمع بين الإيمان والعلم، وتوفق بين

الأمن الفكري للفرد والمجتمع فكانت المواجهة لكل نوع من التحديات تتم بنفس مطمئنة، وعزم لاتلين معه إرادة حيث يشخص الداء،

ويحدد العلاج، ويعود الرشد. وبالنظر إلى هذه التحديات، ومن ثم يتعين تحديد هذه التحديات الأكثر تأثيراً على استقرار الأمن الفكري بمفهومه الشامل على التفصيل التالي:

أولاً- البث المباشر: قبل أن أشرع في تناول البث المباشر باعتباره أحد التحديات التي تؤثر على استقرار الأمن الفكري يؤكد الباحث بحتمية الانفتاح المنضبط على التقنية، لأنه على يقين أن عدم التواصل معها أمراً مستحيلاً من الناحية العملية، بل إنه يسعى إلى المعرفة والعلم لينهل منها ما يتفق وعقيدته وما يساعده في تحقيق ذاته، والمشاركة الايجابية في تنمية المجتمع، فضلاً عن متابعة ما يحدث على المعمورة من أحداث، ومن هذا المنطلق يرى أن الارتباط المعاصر بين الإعلام بوسائله المختلفة، والسياسة الخارجية قد أحدث تأثيراً على الأفكار والاتجاهات لدى الرأي العام، حيث خطر الدعاية الاقتصادية والتجارية، وتسليط ثقافة على أخرى فضلاً عما تتضمنه البرامج من مواد إعلامية وثقافية هدامة تؤدي إلى الانحراف الفكري، ويتأكد هنا تأثير البث المباشر أن المجتمعات العربية هي الهدف الأول لهذا البث لأنها أكثر البلدان في العالم التي تبث لها الإذاعات الموجهة من كل اتجاه تحت مظلة القرية الالكترونية أو القرية الكونية.

أ - أثر البث المباشر على الأمن الفكري: تفيد إحدى الدراسات أن تمرد الطفل العربي على أسرته والمجتمع سيزداد بسبب تأثير البث المباشر، خاصة فيما يتعلق بالسلوك العدواني، حتى أن بعض الدول التي أسهمت في

صناعة البث المباشر لتحقيق أهدافها قد بدأت تشعر بخطر السم الذي وضعته في العسل عندما بدأ أثره ينتشر في نخاع أبنائها، فبدأت تعيد النظر في الآثار السلبية له للحد من الأضرار التي لحقت بها

ب- أهم أخطار البث المباشر بالنسبة لمجتمعنا:

١- استخدام هذا البث للتشكيك في العقيدة الإسلامية، بالتأثير على العقل وتأصيل المفاهيم الخاطئة.

٢- ضرب الوحدة الوطنية، وتفتيت التلاحم الوطني.

٣- نشأة ظواهر وعادات وتقاليد تحت مسمى حرية الفكر والاعتقاد تخالف القواعد الشرعية الثابتة

٤- اضمحلال الثقافة الوطنية، وقد سبقت فرنسا إلى الكشف عن هذا الخطر عندما بين وزير الثقافة الفرنسي، ورئيسي وزراء كندا واليونان خطر أن تصبح شعوبهم ضحية للاستعمار الثقافي الأمريكي

وحيث يفيد الواقع باستمرار البث المباشر، واتساع نطاق استخدام الانترنت مما أدى لظهور بعض السلوكيات الخاطئة والمنحرفة، وحتى لا تتحول إلى ظاهرة تفتك بقيم المجتمع السعودي، لذلك نرى أن هذا التحدي يفرض علينا ضرورة تطبيق سياسة إعلامية تربوية معمقة واضحة المعالم لدى كافة الوسائط التربوية يشارك في صياغتها الأكاديميون المتخصصون في مجال بناء الرسالة الإعلامية، والمتخصصون في العملية التربوية، وخبراء الأمن، وعلم النفس، وفقهاء العلوم الشرعية، فيقدمون رؤية مشتركة لكيفية مواجهة التحديات السلبية المصاحبة لهذا البث الخطير، وبما

يناسب ويواكب معطيات العصر ومتطلباته . ونؤكد يقيناً بأن الإدراك الذي نتفياً ظلالة اليوم من خلال ترسيخ مفهوم الأمن الفكري قدم البرهان الدامغ على أننا نملك الإرادة والقيمة التي تجعلنا قادرين على التمييز بين ما يعد خصوصية حضارية فنحافظ عليه وما هو مشترك إنساني فنسعى لامتلاكه والإبداع فيه، وهنا نكون قد أنجزنا انجازاً ذا معنى يؤثر في مسيرة مجتمعنا، ويسهم في تنمية الفكر الإنساني العام مهما كانت الأوضاع أو الظروف غير ملائمة.

ثانياً- الإرهاب والأمن الفكري:

الاجتهاد لتحديد مفهوم الإرهاب: يواجه الاستقرار الأمني بمفهومه الشامل تحدياً خطيراً وسلوكاً ممقوتاً، ليس ملة أو نحلة، أو نطاق مكاني أو زماني، ولم يتحدد له تعريف عام منذ القدم نظراً لمرونة هذا المصطلح، والرغبة الملحة لاستخدامه بما يتفق مع الأيديولوجيات، ويحقق الأهداف وقد أطلق على هذا التحدي مصطلح الإرهاب الذي تباينت الرؤى حول مفهومه فهو يقع في منطقة شائكة وقلقة من الضمير الإنساني، حتى بلغت إلى درجة من التناقض يستعصى على الملائمة والتوفيق .

وحتى لا نسرف في التعريفات المتباينة للفظ الإرهاب فإننا نكتفي بعرض التعريف الإسلامي للإرهاب بأنه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حرياتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو

احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر، أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية، أو الوحدة السياسية، أو سيادة الدول المستقلة"، والتعريف الذي جاء بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن جامعة الدول العربية في مارس سنة ١٩٩٨ م: "عمل فردي أو جماعي يستهدف إلقاء الرعب والفرع والإخلال بالنظام العام"، وأمام تباين التعريفات، والاتجاهات الفلسفية لتفسير الإرهاب كظاهرة، وتحديد طبيعته وبواعثه، وجذوره وأسبابه فإننا بحاجة إلى نظرية عامة تقدم تشخيصاً علمياً للإرهاب تتسم بالواقعية والتكامل.

ب- نشأة وتصدير الإرهاب وعولمته بصرف النظر عما إذا كان إرهاباً أو مقاومة مشروعة: إن التاريخ القديم والحديث يشهد على خطورة وتنامي الإرهاب الذي بدأ في أمريكا وأوروبا بشكل منظم، وفي إطار منهجية قامت على أساس استعمار الشعوب وسلب المقدرات، كما أن تمحيص العقود الثلاثة السابقة يكشف النقاب عن حقيقة مفادها أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، هي انعكاس لأحداث ضخمة سابقة عليها أهمها: الحرب الباردة وما واكبها من استراتيجيات، وبعيداً عن التعصب العقائدي، فلا يوجد صاحب فطرة أو عدالة إلا ويقر أن الإرهاب ولد في الغرب، وأن الإسلام بريء منه، وأن الانحراف الفكري الذي أصاب فريقاً ممن يدعى أنه تحت مظلة الإسلام إنما يرجع إلى الخلط في المفاهيم، واختلال ميزان العدل في كثير من السياسات تجاه الشعوب، وذلك لأن الإسلام قد حرم الأذى والإفساد والاعتداء، وأن المدرك لما تضمنته خطبة الوداع لرسولنا محمد صلى الله عليه وسلم يجد ما يغنيه إن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

ج - تصدي الإسلام للإرهاب: مع التسليم بخطورة الإرهاب ونتائجه وآثاره السلبية سواء في تصدع العلاقات الدولية والسياسية، أو البناء الاجتماعي الوطني ، وهو واقع له نظائر وأشباه في أكثر من منطقة في العالم، بيد أن الباحث يؤكد أن التشريع الجنائي الإسلامي كان أسبق النظم في رفض هذه الجريمة الشنيعة في إطار المقاصد أو الضرورات الخمس التي كفلت بها الشريعة الإسلامية استقراراً للفكر الأمني بمفهومه الشامل على نحو متكامل يتسم بالموضوعية ما يكسبه البقاء، بالمقارنة بكافة التشريعات الوضعية التي تباينت فيما بينها، وتسعى لمحاولة سد النقص فيها بما نشهده من تعديلات متلاحقة عليها في ذات الموضوع.

الواقع المعاصر للأمن الفكري

لاشك أن المجتمع بعد الأحداث الإرهابية المؤسفة التي وقعت بالوطن تؤكد أننا نعانى أزمة فكر وواقع، مما يستلزم تصحيحاً لمسار أمننا الفكري من خلال صياغة مشروع وطني لإستراتيجية تعزز الأمن الفكري، وتكفل استقراره في مواجهة كافة التحديات المختلفة. وعلى ذلك فإن الواقع المعاصر للأمن الفكري نتحدث فيه عن آفاق الرؤية الراهنة للأمن الفكري.

آفاق الرؤية الراهنة للأمن الفكري:

حتى نتمكن من وضع رؤية أولية تعتمد على مناهج العلم وأساليبه في تشخيص الواقع المعاصر للأمن الفكري الوطني، تمهيداً لاستشراف المستقبل في إطار المتغيرات المتباعدة التي تحيط بالمعمورة، نعد إلى بيان مجموعة العوامل والأسباب التي لها صلة مباشرة بزعة الأمن الفكري واستقراره على التفصيل التالي:

أولاً- إشكالية الأمية: لا يقف معنى الأمية في نظرنا عند المفهوم المألوف وهو عدم القدرة على القراءة والكتابة، بل يقصد بالأمية هنا أمية المواطن في فهم العقيدة، فالواقع كشف عن وجود التباس شديد في فهم القواعد الشرعية طال بعض فئات الشباب بشكل خاص و بعض المواطنين بشكل عام، كما كثر الاختلاف والابتداع في الدين والخروج عن جادة الحق بالقول على الله وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، وإذا كانت الأمة تبتلى بأعدائها، فإنها قد تكون قادرة على تجاوز مثل هذا الابتلاء بتحكيم شريعة الله في كل أمر، أما عندما يكون الابتلاء من كيان الأمة ذاتها حيث

المبتدعة، وأصحاب الشعارات الضالة والمضلة، والداعين إلى نشر منهج الخوارج في التكفير، فإن الأزمة الفكرية تكون أعمق وأشد خطورة وضرراً على مسيرة الوطن نحو التنمية.

وإذا كان القرن العشرون هو أكثر القرون وحشية في التاريخ حيث الصراعات الفكرية والأزمات، والاعتقالات والتفجيرات بسبب الانحراف الفكري، فلا مرية أن الأمن الفكري لن يستقر في ظل هذه الأمية الفكرية العقائدية وأن الخروج من هذه الأزمة يستلزم جهداً مشتركاً لإعادة بناء الفكر، ومحو الأمية العقائدية وتصحيح المفاهيم الملتبسة خاصة ونحن مقبلون على الثورة البيولوجية التي سمعنا وقرأنا عنها.

ثانياً- تعدد الفتاوى والعزوف عن المرجعية الدينية: يستطيع المتأمل في الواقع أن يشهد تعدد منابر الفتوى في وسائل الإعلام المختلفة، بل أن بعض الفضائيات نراها تجري مناظرات بين المتصدرين للإفتاء سواء بعلم أو بغير علم، الأمر الذي أوجد فجوة خطيرة في شؤون الإفتاء، وتسويق غير مسبوق للانحرافات السلوكية والأخلاقية، حيث فقد تيار الوسطية الكثير من متبعيه واتجهوا إما إلى تيار الجفاء والتفريط في ثوابت العقيدة والعلم الشرعي، أو إلى تيار الغلو والإفراط، ومع أزمة الأمية العقائدية، ونسبية الإدراك، وبحكم أثر الصورة في التأثير على الإدراك الفكري ترك بعض الشباب خاصة المرجعية الدينية المعتمدة في مجال الفتوى واتجهوا إلى

أصحاب هذه الآراء ليجدوا عندهم ما يتسق مع فكرهم المنحرف بما ينذر بخطر داهم وخطير على قضية الأمن الفكري، وهو ما أفرزته الأحداث الأخيرة التي شهدتها الوطن وبتبعاتها المتباينة استناداً إلى مستندات،

وفتاوى تم تخريجها بما يجعل المشاركين يقبلون على التنفيذ وليس عندهم أدنى شك في اعتقاد صحتها.

ثالثاً- السعي إلى تغيير منهج الخطاب والتعليم الديني: شهدت السنوات الأخيرة محاولة تغيير النظم التي تؤطر الخطاب والتعليم الديني من توازن يقوم على مبادئ الشريعة إلى خطاب أيديولوجي مشحون بالعاطفة، يعتمد على أفضل ما سجله التاريخ في الماضي، وأسوأ ما يكشف عنه الواقع المعاصر من خلل أو زلات وانحرافات، حيث تم استغلال وسائل البث المباشر لترويج هذه المفاهيم الخاطئة، وجاء خطاب التعليم الديني معبئاً في الاتجاهين معاً سلباً وإيجاباً ما أشاع اليأس والإحباط، وخلق فكراً منحرفاً يسعى إلى التغيير بطرق مرفوضة، وأساليب ممقوتة فارتفعت درجة التوتر، وتصاعدت وتفاقمت ظاهرة العنف والتطرف والصراعات ، الأمر الذي خلق الفرقة والفتنة، وأحدث أزمات اجتماعية وثقافية اعترف بها الغرب نفسه، ما حدا بكثير من مراكز لبحث في المجتمعات الغربية إلى طرح سؤال كانت المتغيرات السابقة سبباً لتغيير صيغته من: لماذا يدرس الدين؟ إلى: كيف يدرس الدين؟ وما كان ذلك إلا بسبب تغيير لغة الخطاب والتعليم الديني وما أدت إليه من أوضاع هددت استقرار الأمن الفكري في كثير من الدول.

رابعاً- حتمية اعتماد منهجية التفكير وبناء المعرفة لدى الناشئة: ستظل قضية تشكيل المفاهيم وبناء التصورات في رأينا هي المدخل الرئيس لتشكيل الفكر وبناء العقل، بما يحقق الأمن الفكري، وما أحوجنا اليوم بعد ما أصابنا نتيجة فكر المنحرفين أو المنتسبين إلى تيار الجفاء والتفريط ، أو إلى تيار الغلو والإفراط إلى الخيط المنهجي الناظم لعملية التفكير الواعي

على بصيرة من الهدى القرآني النظري والنبوي التطبيقي، من خلال تجديد مناهج التفكير في المعرفة الإسلامية، وأساليب بنائها قبل الاهتمام بعملية تلقينها.

إن مناهج التعليم المعاصر قد حضرت فيها المعرفة وغابت فيها القدرة على بناء المعرفة، أو ما وراء المعرفة وهو ما يخالف غاية التعليم من صقل المعارف، وتغيير الاتجاهات السلبية بالطرق العلمية من تعزيز وعقاب، وتطوير المهارات و القدرات الذاتية، وإذا ظل الأمر على ما هو عليه سنظل لفترة أطول نعاني عدم استقرار في الأمن الفكري لغياب منهجية التفكير، وبناء المعرفة، لدى الناشئة باختلاف مستوياتهم الإنمائية.

خامساً- أهم أبعاد أزمة الأمن الفكري الوطني المعاصرة: من المسلم به إن التفجيرات والاعتيالات التي قامت بها الجماعات الإرهابية في الوطن تستلزم منا أن نعيد التفكير لصياغة مفهوم مقبول حول كيف استطاع الفكر الإرهابي أن يغير من فهم هؤلاء الذين شاركوا في تنفيذ هذه الجرائم البشعة بأن الطرق التي تؤدي إلى دخول النار يمكن أن تكون طريقاً إلى الجنة، وكيف يكون نقض العهد والإفساد في الأرض وإشعال الحرب ربحاً أو نصراً، كيف تقبل فكر هؤلاء المنفذين بأن الانتحار هو استشهاد في سبيل الله، وأن قتل النفس البريئة - من الأطفال والنساء والمعاهدين في الدول المسلمة - التي حرم الله هو المسلك إلى الجنة.

إن هذا الواقع المؤلم يكشف لنا عن مجموعة من الأبعاد أهمها:

١- أن الرؤية الإسلامية لدى فئة الجماعات المتطرفة يشو □ خلط كبير بين العقيدة والفكر وأن هذه الفئة هي أدوات الإرهاب ووقوده ومحرقة.

٢- أنه ساعد على عدم وضوح هذه الرؤية لدى هذه الفئة مجموعة العوائق النفسية التي استخدمت في ترويض عقولهم كترويض الحيوانات الكاسرة، فلم يجرؤ أحدهم على إمعان النظر التحليلي في نصوص دينه بالقدر والعمق المطلوب، ووقعوا تحت السيطرة والطاعة العمياء في تنفيذ كل ما □ يطلب منهم القيام به.

٣- أن المشاركين أو المنفذين للعمليات الإرهابية لم يفرقوا بين ماهو مطلق وأساسي، وما هو محدود وزمني حتى يميزوا بين ما يتعلق بالجواهر أو حتى يناقش ما يتعلق بالأداء والأسلوب.

إن استمرار هذا الغموض وهذه القيود المكبلة لرؤية العقل لدى الناشئة والشباب باعتبارهم، الأكثر عدداً في المجتمع سيزيد من الخلط بين الفكر والعقيدة، وبين الغايات والوسائل، وبين الدين والتاريخ، وبين المبادئ والقيم والأحداث وبين المفاهيم والتقاليد، "وهذا من شأنه أن يجعل الشباب عرضة لحالات من الضياع والانحراف والانجراف أو التورط في المشاكل الأمنية والعمليات الإرهابية". فالأمن الفكري غير المستقر يراوح في مكانه ولن يزيد الوطن إلا استنزافاً وتدهوراً خاصة عندما تختلف الرؤى والتوجهات وعدم رد مواضع الاختلاف إلى الأصول الشرعية من الكتاب " فضلاً عن السنة وإجماع الأمة.

أهمية وأهداف الأمن الفكري

يعتبر الفكر البشري ركيزة هامة وأساسية في حياة الشعوب على مر العصور ومقياساً لتقدم الأمم وحضارتها ، وتحتل قضية الأمن الفكري مكانه مهمة وعظيمة في أولويات المجتمع الذي تتكاتف وتتآزر جهود أجهزته الحكومية والمجتمعية لتحقيق مفهوم الأمن الفكري تجنباً لتشتت الشعور الوطني أو تغلغل التيارات الفكرية المنحرفة ، وبذلك تكون الحاجة إلى تحقيق الأمن الفكري هي حاجة ماسة لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي .

يقول د . عبد الرحمن السديس في إحدى خطبه " ومع أن الأمن بمفهومه الشامل مطلب رئيس لكل أمة إذ هو ركيزة استقرارها وأساس أمانها واطمئنانها إلا أن هناك نوعاً يعد أهم أنواعه وأخطرها ، فهو بمثابة الرأس من الجسد لما له من الصلة الوثيقة بهوية الأمة وشخصيتها الحضارية ، حيث لا غنى لها عنه، ولا قيمة للحياة بدونه، فهو لب الأمن وركيزته الكبرى ، ذلكم هو الأمن الفكري. فإذا اطمأن الناس على ما عندهم من أصول وثوابت وأمنوا على ما لديهم من قيم ومثل ومبادئ فقد تحقق لهم الأمن في أسمى صورهِ وأجلى معانيهِ وأنبل مراميهِ "

فالأمن الفكري يأتي في الدرجة الأولى من حيث الأهمية والخطورة ، وتصرفات الناس تنطلق من قناعاتهم التي تستند إلى أرصدتهم الفكرية والاعتقادية ، وبهذا يكون منطلق كل عمل يمارسه الإنسان ويظهر في

سلوكه من خير أو شر مركزاً في كيانه الفكري والاعتقادي ومستكناً في داخل النفس وأعماقها .

أهداف الأمن الفكري :

يمكن القول أن الأمن الفكري لكل مجتمع يهدف إلى الحفاظ على هويته إذ إن في حياة كل مجتمع ثوابت تمثل القاعدة التي تبنى عليها وتعد الرابط الذي يربط بين أفرادهِ وتحدد سلوك أفرادهِ وتكيف ردود أفعالهم تجاه الأحداث وتجعل للمجتمع استقلاله وتميزه وتضمن بقاؤه في الأمم الأخرى .

وهو يهدف فيما يهدف أيضاً إلى حماية العقول من الغزو الفكري ، والانحراف الثقافي ، والتطرف الديني ، بل الأمن الفكري يتعدى ذلك كله ليكون من الضروريات الأمنية لحماية المكتسبات والوقوف بحزم ضد كل ما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الوطني .

دوافع الأمن الفكري :

لقد أشار د . عبد الرحمن السديس إلى إن الحاجة ماسة إلى التذكير بقضية الأمن الفكري، لاسيما في هذا العصر الذي هبَّت فيه رياحُ الجُحُود عن منهج الوسطية والاعتدال وتعددت فيه أسبابُ الانحراف ووسائلُ الانحلال ، خاصةً في تلك الحقبة العصبية والمنعطف الخطير الذي تمرُّ به مجتمعاتنا وأمتنا ويكادُ فيه لأجيالنا ناشئتنا وشبابنا، مما يحتمُّ المسؤولية العظمى على جميع شرائح المجتمع وأطياف الأمة في الحفاظ على أمن الأمة الفكري .

ومن دوافع الأمن الفكري ذلك الزخم الهائل من وسائل الغزو الفكري والثقافي ممن يبثون سمومهم القاتلة في عقول الناشئة ولا سيما من ذوي الاستلاب الثقافي وضحايا الغزو الفكري من بني جلدة المسلمين ومن يتكلمون بألسنتهم .

لقد أوجد الغزو الثقافي مناخاً يتسم بالصراع الفكري الذي يجرّ إلى نتائج خطيرة وعواقب وخيمة على مقومات الأمة وحضارتها، وكان من نتيجة ذلك أن تُسمع أصوات تتعالى عبر منابر إعلامية متعددة تدعو وبكلّ بجاجة إلى التخلي عن كثير من الأمور الشرعية والثوابت المرعية والمعلومة من دين الإسلام بالضرورة ، خاصة في قضايا المرأة .

أسباب ضعف الأمن الفكري :

إنّ المتأمل في واقع الأمن الفكري في الأمة يُصاب بالذهول وهو يرى كثرة الأسباب والعوامل التي تسعى إلى تقويض بنيانه وزعزعة أركانه ولعل أخطر تلك الأسباب :

١ - التقصير في جوانب العقيدة وتطبيق الشريعة .

٢ - ترك المرجعية الدينية في مجال الفتوى : فأصبحت نسبة لا يستهان بها من الشباب عازفة عن مشائخ البلاد الكبار زاهدة فيما عندهم ووجدت أو أوجدت فجوة بينهم وبين علمائهم في مخالفة مؤذنة بالخطر .

٣ - البث الفضائي المرئي والمسموع وظهور شبكة الإنترنت : بما فيها من السلبيات والإيجابيات مما جعل مصادر التلقي في مجال الفكر والتربية متعددة ومتنوعة ولم تعد محصورة في المدرسة والمسجد

والأسرة ، إضافة إلى تسويق الانحرافات السلوكية والأخلاقية التي جعلت تيار الوسط يفقد كثيراً من سالكيه لصالح تيار الجفاء والتفريط في ثوابت الفكر والخلق في أكثر الأحيان .

٤ - محاولة البعض تغيير الخطاب الديني : فبعد أن كان التوازن هو سمته الظاهرة سعى البعض إلى تغليب جانب الشحن العاطفي على حساب الجانب العلمي العقلي من الخطاب الديني وتم التركيز على أفضل ما في الماضي وأسوأ ما في الحاضر مما أشاع جواً من اليأس والإحباط والرغبة في إحداث التغيير بطرق بائسة يائسة .

مصادر تهديد الأمن الفكري :

لقد تعددت مصادر تهديد الأمن الفكري واختلفت باختلاف مروجيها فتأتي أحيانا كثيرة من جماعات التطرف والتشدد الفكري ، ومثيري الفتن ودعاة الفرقة. ولما كانت الرقابة الأمنية او الضوابط والقيود على ما تقوم بعرضه وبثه تلك الجماعات من خلال البث الإعلامي والانترنت وغيرهما من الوسائل من الصعوبة بمكان نظرا لما يسمى بالعولمة وعصر تدفق المعلومات بكثافة ، فقد أصبح اللجوء إلى استراتيجية اجتماعية متكاملة أمرا ملحا للمساهمة في الحفاظ على عقول الشباب وغيرهم من الغزو الفكري وتحصينهم ثقافيا من خلال المعلومات الصحيحة التي تزيد الوعي الأمني والثقافي .

الربط بين الأمن الوطني والأمن الفكري :

ولما كان الأمن الوطني في مفهومه الشامل يعني تأمين الدولة والحفاظ على مصادر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الاستراتيجيات والخطط الشاملة التي تكفل تحقيق ذلك ، يبرز هنا البعد الفكري والمعنوي للأمن الوطني الذي يهدف الى حفظ الفكر السليم والمعتقدات والقيم والتقاليد الكريمة . هذا البعد من وجهة نظرنا يمثل بعدا استراتيجيا للأمن الوطني لأنه مرتبط بهوية الأمة واستقرار قيمها التي تدعو إلى أمن الأفراد وأمن الوطن والترابط والتواصل الاجتماعي، ومواجهة كل ما يهدد تلك الهوية وتبني أفكار هدامة تنعكس سلبا على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لان الهوية تمثل ثوابت الأمة من قيم ومعتقدات وعادات ، وهذا ما يحرص الأعداء على مهاجمته لتحقيق أهدافهم العدوانية والترويج لأفكارهم الهدامة وخاصة بين شريحة الشباب، والتشويش على أفكارهم ودعوتهم للتطرف، كما يشير إلى ذلك الدكتور صالح المالك في دراسة حول دور الأمن الفكري في الحماية من الغزو الفكري .

تحقيق الأمن الفكري :

يتحقق الأمن الفكري عندما يتم التوافق بين ما تؤمن به الجماعة ، وما تطالب بتأديته .

ويتحقق عندما لا تكون شرعية وجود أي مجموعة ، من خلال المنظومة الفكرية والقيمية التي تؤمن بها مهددة بممارسات مفروضة لا تستطيع مدافعها .

ويتحقق الأمن الفكري عندما تنسجم السياسات التنموية مع الثوابت، وعندما لا تكون تلك السياسات التنموية ، بحكم كونها طريقة تفكير ، وأسلوب حياة ، موضع قلق للشرعية التي يستمد منها الكيان الاجتماعي أو السياسي .

كما يتحقق الأمن الفكري عندما يطمئن المجتمع على مبادئه وقيمه وفكره المستنير وثقافته الأصيلة ويأمن على ذلك من لوثات المبادئ الوافدة وغوائل الانحرافات الفكرية المستوردة .

وسائل حماية الأمن الفكري :

تتطلب حماية الأمن الفكري وجود وسائل وقائية ، وأخرى علاجية وهي على النحو التالي :

أولاً — بعض الوسائل الوقائية:

١ — إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه ، وترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين الوسط وإشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية .

٢ — معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين الشباب ضدها : فلا بد من تعريفهم بهذه الأفكار وأخطائها قبل وصولها إليهم منمقة مزخرفة فيتأثرون بها ؛ لأن الفكر الهدام ينتقل بسرعة كبيرة جداً ولا مجال لحجبه عن الناس .

٣ — إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد : وتقويم الاعوجاج الفكري بالحجة والإقناع ؛ لأن البديل هو تداول

هذه الأفكار بطريقة سرية غير موجهة ولا رشيدة مما يؤدي في النهاية إلى الإخلال بأمن المجتمع

٤ - الاهتمام بالتربية : في المدارس والمساجد والبيوت ، وغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى .

٥ - هناك نسبة لا بأس بها من المنحرفين هم من الطلاب ، لذا يجب أن يحصل تفاعل بين المؤسسات التعليمية ومحيطها ، بحيث يجعل منها مؤسسات مفتوحة رائدة في تعميم التربية والمعرفة ، مما يسهل لها متابعة رسالتها السامية في إيجاد المواطن الصالح ، بحيث يتهيأ ذهنياً ونفسياً للتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية .

٦ - إن من أهم ما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية أن تضمن برامجها فصولاً عن الأمن الفكري تصب في قناة الوقاية من الانحراف الثقافي والغزو الفكري ، وذلك عن طريق نشر المبادئ الفكرية القويمة ومبادئ الفضيلة والأخلاق .

٧ - من الأهمية بمكان أن يتعلم الطالب كيف يتحقق أمن المجتمع بصفة عامة ، وأمنه بصفة خاصة، من خلال تهيئة نفسية واجتماعية للتكيف مع القيم والآمال وتطلعات المجتمع .

٨ - ينبغي ألا نغفل أهمية دور المدرسة في الكشف عن المظاهر ذات المؤشر الانحرافي الفكري أو الأخلاقي منذ بدايتها، ودراساتها دراسة دقيقة ومعالجتها عبر الإرشاد الطلابي بالمدرسة ، والاتصال بولي أمر

الطالب لتنظيم التعاون مع الإدارة المدرسية قبل استفحال المشكلة ،
وعلاجها قبل أن تصبح سلوكاً اعتيادياً .

ثانياً – بعض الوسائل العلاجية :

١ – دعوة المخطئ إلى الرجوع عن خطئه : وبيان الحق بالمناقشة
العلمية الهادئة دون اتهام للنيات فقد تكون صادقة ، ولكن هذا لا يغني
عن صاحبها شيئاً

٢ – تجنب الأساليب غير المجدية : فالمصاب بهذا المرض لا يعالج
بالتركيز على الوعظ والتخويف من عقاب الله ، لأن هذا الأسلوب في
الغالب لا يجدي معهم نفعا ، فأمثال هؤلاء يرون أنهم على صواب ودين
فكيف تعظ إنساناً يظن أنه على الدين الحق قبل أن تبين له خطأه الفكري
فيما يراه حقاً . ٣ – وجوب الأخذ على أيديهم : ومنعهم من الإخلال
بالأمن الفكري للمجتمع ولو أدى ذلك إلى إجبارهم على عدم مخالطة
الآخرين لاتقاء شرهم .

٤ – النهي عن مجالسة أهل الانحراف الفكري : الذين يريدون
خرق سفينة المجتمع وإغراق أهلها بخوضهم في آيات الله وتجرائمهم على
الفتيا بغير علم .

٥ – ضرورة التفريق بين الانحراف الفكري الذي لم يترتب عليه
فعل ، وبين من أخل بفعله بالأمن في مجتمعه : فمن ظهر منه عمل
تخريبي وثبت عليه شرعاً فيجب محاسبته على ما بدر منه كائناً من

كان، وعقابه بما يستحقه شرعاً حتى ولو كان ظاهره الصلاح والاستقامة .

أسباب الغزو الفكري :

١ - لقد تعددت الأسباب والعوامل التي تسعى إلى تقويض بناء الأمن الفكري وزعزعة أركانه ، ولعل أخطر تلك الأسباب القصور في جوانب العقيدة وتطبيق الشريعة .

٢ - وثمة سبب مهم في الخلل الفكري، وهو القصور في جوانب التربية والتعليم، ووجود الخلل في الأسرة ومناهج التعليم، وتضييق النطاق على العلوم الشرعية .

٣ - الزخم الهائل من وسائل الغزو الفكري والثقافي والذي يروج له ممن يحسبون على جماعة المسلمين ، ويسلكون مسالك متعددة في الخضوع للغزو الثقافي ، بل ويحاولون إخضاع المجتمع المسلم المحافظ لرغبتهم وجنوحهم المنحرف بدعاوى فجّة تحت ستار حرية الرأي وحرية التفكير .

وسائل الغزو الفكري :

أولاً - إن من أخطر وسائل الغزو الفكري أولئك الذين اتبعوا منهج التكفير واستباحوا دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم يقودهم إلى ذلك الجهل بالنصوص الشرعية الواردة في كتاب الله والسنة النبوية .

ثانياً - القنوات الفضائية وما تبثه من مواد إعلامية لأبناء المجتمع العربي السعودي ، وما تروجُ له من أكاذيبٍ وادعاءات باطلة ، الهدفُ منها النيلُ من الثوابِ الوطنية وزعزعةِ الأمن والاستقرار ، والرغبةُ في الإضرار بالاقتصاد والقضاء على المؤسسات التنموية.

ثالثاً - شبكات الإنترنت : وهذه قاصمة الظهر التي أخذت تشوش على أفكار الناشئة ، وتدعوهم إلى التطرف ، لأنه من السهل جداً أن يروج أيُّ حاقِد لما يريدُه من خلال هذه الشبكات .

دور المدرسة والمعلمين في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلاب

مفهوم الأمن بشكل عام :

الأمن يعني السكينة والاستقرار النفسي والاطمئنان القلبي ، واختفاء مشاعر الخوف من النفس البشرية .

وللتعرف أكثر على مفهوم الأمن بشكل عام من خلال الموسوعات الفكرية المتخصصة نشير إلى ما ورد في الموسوعة البريطانية للمعارف «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية». وعرفه بعضهم بأنه " التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة»، وأضاف «إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل».

أنواع الأمن :

هناك أنواع عديدة للأمن منها : الأمن النفسي والأمن الثقافي والفكري والأمن الاقتصادي والأمن المائي والأمن الوطني والأمن الوقائي، والأمن الغذائي وغيرها من أنواع الأمن الأخرى

أهمية الأمن :

الأمن : مطلب حيوي لا يستغني عنه إنسان ولا ذي روح من الكائنات ، ولأهميته دعا به إبراهيم عليه السلام لمكة أفضل البقاع :
قال تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ إِبْرَاهِيمَ: ٣٥ .

ولما للأمن من أثر في الحياة تعيّن على الأمة برمتها أن تتضامن في حراسته .

وهو مطلب الشعوب كافة بلا استثناء، ويشتد الأمر خاصة في المجتمعات المسلمة، التي إذا آمنت أمنت، وإذا أمنت نمت؛ فانبثق عنها أمن وإيمان، إذ لا أمن بلا إيمان، ولا نماء بلا ضمانات واقعية ضد ما يعكر الصفو في أجواء الحياة اليومية .

للأمن معوقات كثيرة ، تقف قي أغلب الأحيان حائلا دون تحقيق الحياة الهائنة والمستقرة للشعوب ، ومن ابرز تلك المعوقات التي تحد من الدور الأمني الشامل لمؤسسات المجتمع المختلفة عدم الاهتمام الكافي بحماية الأمن الفكري .

مفهوم الأمن من منظور إسلامي :

لعل أكبر دلالة على مفهوم الأمن في الإسلام ما ورد في كتاب الله سبحانه وتعالى :

(فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)
٣ قريش .

ونتيجة لذلك فإن الأمن هو مواجهة الخوف ، والمقصود به هنا ما يهدد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا .. وبشكل عام فإن مفهوم الأمن هو الوصول إلى أعلى درجات الاطمئنان والشعور بالسلام .
وقوله تعالى : (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا) ١٢٥ البقرة
وقوله تعالى : (وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ) ٣ التين . أي أن الأمين يعني مكة وهو من الأمن .

وقد بين الرسول أن الأمن أعظم مطلب للمسلم في هذه الحياة ، وأنه بحصوله كأن المسلم ظفر بما في الدنيا من ملذات ومشتهيات ، وكل ما يريده في دائرة الحلال ؛ فعن سلمه بن عبد الله بن محصن الخطمي عن أبيه قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أصبح منكم آمناً في سربه ، معافى في جسده ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا " .

وحرّم الله مكة والبيت الحرام إلى يوم القيامة فإليها تشد الرحال وتضاعف فيها الصلاة وأهلها في أمن وأمان لدعوة إبراهيم عليها السلام لهذه البقعة المباركة قال تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ) ٣٥ إبراهيم .
ولقد اهتم الإسلام بتنمية الوعي الأمني بأمره بأخذ الحيطة والحذر وهو أكبر مفهوم للسلامة ومن ذلك الأخذ على يد الظالم، قال صلى الله

عليه وسلم : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » ، ويعد تفادي الخطر والبعد عن المهالك من الواجبات الأساسية التي يحض عليها ديننا الإسلامي ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار » .

وجاء الإسلام ليحفظ على الناس مقاصد الشريعة الخمس وهي حرمة الدين والنفس والعقل والعرض والمال ، وأول هذه المقاصد وأهمها الدين فكل اعتداء على الدين قولاً أو فعلاً فإن الشريعة الإسلامية تحرمه وتمنع ذلك الاعتداء على عقائد الناس ومحاولة تغييرها والإخلال بأمنهم الفكري ، والسعي في انحرافهم ، لذلك جعل مصدر التلقي في العقائد والعبادات والقضايا الكبرى في حياة المسلمين موحداً .

دور المناهج في تعزيز الأمن الفكري

لقد تحدثنا عن دور المؤسسات التربوية بشكل عام في تعزيز الأمن الفكري ، وهنا يبرز دزر المناهج في تحقيق هذا الأمن ، لذا يجب على تلك المؤسسات وضع الخطط المدروسة التي تحقق الوعي الأمني من خلال بثه في مفردات المناهج ، ومما لاشك فيه أن الاهتمام بتلك المبادئ يعد من الأسس المهمة لحماية المجتمع من الانحراف والغزو الثقافي ، وتوفير الأمن الفكري .

إن مناهج التعليم الحافلة بما يربي الطالب على التوازن والوسطية واتباع الدليل ، وترك الافتراق والأهواء والبدع المحدثه ، لهي كفيلة أن تنمي في أعماق الشباب روح الوطنية الحقيقية ، وتساعدهم على تمييز الثقافة الفكرية المسمومة ، التي تبثها وسائل الإعلام المشبوهة سواء عن طريق البث الفضائي والشبكة العنكبوتية ، أو الصحف والمجلات المشبوهة الوافدة من الخارج .

ومن خلال ما سبق يتحمل الطالب جزءا ليس هينا من المسؤولية نحو تحقيق الأمن الفكري لذلك تكمن أهمية تعليمه كيف يتحقق أمن المجتمع بصفة عامة ، وأمنه بصفة خاصة ، من خلال تهيئة نفسيا واجتماعيا للتكيف مع القيم والآمال وتطلعات المجتمع الذي ينشد السلوكيات المثالية الجماعية التي تحقق الأمن والأمان .

دور المعلمين في تعزيز الأمن الفكري

إن المؤسسات التربوية والتعليمية من أولى الجهات المعنية بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمعات ، وإن استثمار عقول الشباب واجب يشترك فيه جميع الأفراد والمؤسسات والهيئات في المجتمع .

ويخطئ من يعتقد أن مهمة المؤسسات التعليمية تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإعطاء مفاتيح العلوم للطلاب دون العمل على تعليم الناس ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية ، وترجمة هذه العلوم إلى سلوك وواقع ملموس . وأهم شيء يحتاجونه ولا حياة لهم بدونه هو الأمن في الأوطان ، وأستطيع القول بأن الأمن هو مسؤولية الجميع ، ولكنه في حق المؤسسات التعليمية أهم ؛ لأن هذه المؤسسات تجمع كل فئات المجتمع على اختلاف أعمارهم بدايةً من السن المبكرة التي تتمثل في المرحلة الابتدائية والمتوسطة ، وفيها يستطيع المعلم والمربي أن يشكل الطالب بالكيفية التي يريد ، فإذا لقي الطالب من يوجهه التوجيه السليم نشأ نشأة طيبة يجني ثمارها المجتمع الذي يعيش فيه ، وإن كان الحاصل غير ذلك فالعكس هو النتيجة الحتمية ، خاصة أن الذين يقومون على هذه المؤسسات هم خلاصة مفكري الأمة ومَعَدِّ رأيها ، وفيهم يجب أن تجتمع الصفات الحميدة المؤهلة لإدراك أهمية الأمر ، والشعور بالمسؤولية العظيمة الملقاة على عواتقهم ، وأن يكونوا قدوة حسنة لأبنائهم الطلاب في جميع تصرفاتهم وأعمالهم وأقوالهم.

ويجب أن تبدأ معالجة الانحرافات الفكرية بمعالجة الأسباب والعوامل المؤدية لها والوقاية منها . فللمدرسة دور بالغ الأهمية في تنشئة شخصية الطالب من خلال استكمال دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى بتطويع سلوكه وتوجيهه وإكسابه القيم والمفاهيم الصحيحة. وهذا سوف يحصن الفرد ضد المؤثرات الفكرية السلبية مهما كان مصدرها .

أما دور المعلم فهو عظيم ومهم ، وتحمل الجزء الأكبر في تعزيز الأمن الفكري ، فهو القدوة والمربي ، والموجه والمحرك لفئة الشباب داخل الحرم المدرسي وخارجه ، وكلمته مسموعة عندهم ، بل يقلدونه في كثير من مناحي حياتهم ، وسلوكهم ويعتبرونه المثل الأعلى لهم ، لذا فإن مسؤولياته كبيرة ، وتوجيهاته ضرورية وملحة ، لذا مراعاة التالي :

١. يجب على المعلم أن يكون قدوة لعمل الخير والإصلاح والتوبة وتبني ما يسعد البشرية وخصوصاً ما يجب على هذا المعلم تجاه وطنه ومجتمعه فضلاً على أنه معلم الخير ويحمل مسؤولية جسيمة

٢. ولكي يقوم المعلمون بدورهم في التوعية والوقاية من الانحراف ، فلا بدّ لهم أن يقوموا بتنشئة الطلبة تنشئة إسلامية صحيحة .

٣. ومن الواجب على المعلمين أن يؤكدوا على تمثّل الطلبة القدوة الحسنة في سلوكياتهم وتصرفاتهم ، وفي الانسجام مع قيم المجتمع وقوانينه .

٤. ترسيخ مبدأ الحوار الهادف والاستماع للآخرين واحترام آرائهم بقصد الوصول إلى الحق ومساعدة الطلاب على استخدام التفكير بطريقة صحيحة ليكونوا قادرين على تمييز الحق من الباطل والنافع من الضار وتنمية الإحساس بالمسؤولية لدى الطلاب .
٥. الاهتمام بالتربية الاجتماعية .
٦. الاهتمام بتعليم القيم والمعايير السلوكية السليمة .
٧. تشجيع التعاون مع أفراد الأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة .
٨. توجيه الشباب لطرق البحث عن المعلومات الصحيحة وتشجيعهم على ذلك .
٩. تفهم طبيعة تفكيرهم ليسهل عليك الاتصال بهم .
١٠. مساعدة الطلاب على استيعاب المفاهيم والأفكار التي تتعلق بالحياة والمستقبل ، والبعيدة عن الأفكار المنحرفة والمتطرفة .

المعلمون والفكر المنحرف :

ويذكر د . المطرود انه قد وجد بعض المعلمين في الساحة يحملون هذا الفكر المنحرف ويحثون الشباب على حمله ، والدولة بأجهزتها المعنية جادة في استئصال هذا المرض الفكري الخطير والدخيل على المجتمع وإيقاف أمثال هؤلاء مرهبي الفكر البشري . وأردف قائلاً : إن المعلم باستطاعته توجيه جيل وطنه إلى البناء والخير

والفضيلة وفي نفس الوقت باستطاعته توجيههم للخراب والدمار وتبني الأفكار الإجرامية والتكفيرية والإرهابية وشتان ما بين هذين الطريقين وهذين الفكرين

فالمعلم أحد الركائز المهمة التي تقوم عليها التربية ، وتعتمد عليه المؤسسات التعليمية في تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية ؛ ولذلك فقد أولته الدول على اختلاف فلسفتها وأهدافها وتوجهاتها اهتماماً بالغاً باعتباره عنصر رئيس ومؤثر في العملية التربوية ، وسعت لانتقاؤه وحسن اختياره وتأهيله ، وتطوير أدائه ؛ ليتمكن من القيام بعمله على أكمل وجه.

وترتبط أهمية المعلم في ما يقوم به من دور إيجابي يتمثل في تحقيق تطلعات المجتمع تجاه النشء ، وبذلك فهو يتحمل مسؤولية كبرى ، ويقع على عاتقه عبء التربية والتعليم ، والتوجيه والإرشاد ، وتقويم السلوك.

وأهمية المعلم توجب عليه أن يكون قريباً من طلابه ، يستمع لهم ويناقشهم ، ليتفهم حاجاتهم ، ويتعرف على ميولهم وتوجهاتهم ، ويعرف ما يواجههم من مشكلات ، فيساعدهم على إيجاد الحلول المناسبة لها ، ولا بد للمعلم أن يسعى لتحويل طلابه من السلبية القائمة على الحفظ والاستظهار وقبول كل ما يصل إليهم دون تمحيص ونقد ، إلى المشاركة الفعالة من خلال الفهم والتدبر ، والتفكير الإيجابي القائم على التحليل المنطقي للأمور.

ومسؤولية المعلم تجاه طلابه لمتعد محصورة في إيصال المعلومات والمعارف ، وتزويد الطلاب بها في إطار المقرر الدراسي ، بل تغيرت

وتعاظمت في هذا العصر نتيجة للتطورات المتلاحقة في جوانب الحياة المختلفة ، والتي كان منها الثورة في مجالات المعلومات ، والانفجار المعرفي، وظهور الإنترنت ، والبث الفضائي ، وازدياد الارتباط والتقارب بين مختلف الأمم والشعوب نتيجة التطور في وسائل الاتصال والمواصلات.

فالمعلم — في هذا العصر — لم يعد هو المصدر الوحيد للمعلومة ، وبذلك انتقل دوره من تلقين الطلاب المعلومات إلى مساعدتهم في الوصول إليها من خلال المصادر المختلفة ، وتدريبهم على مهارات البحث، والتحليل، والمقارنة ، والتقويم ، وبذلك أصبح المعلم مرشداً ، وموجهاً ، وميسراً ومساعداً لطلابه.

وازدادت مسؤوليات المعلم تجاه طلابه في هذا العصر وأصبحت مسؤوليته التربوية القائمة على الإصلاح والإرشاد ، وتقويم الفكر ، وتنمية السلوك الإيجابي ، وغرس القيم النبيلة المنبثقة من عقيدة المجتمع وثوابته تحتل مكانة بارزة ضمن مسؤولياته الأخرى). الأهل، ١٤٣٠: ١٧).

وتتجه أغلب النظم التعليمية المتطورة إلى جعل المعلم موجهاً ومرشداً لتحقيق مزيد من التدريس الفعال، كما تتجه النظم التعليمية الإسلامية إلى تقوية دور المعلم التربوي في ((تعزيز سلوكيات حسن الخلق ، والتخلق بقيم الإسلام وتعاليمه.(العايش، ١٤٢٩هـ: ١٧).

ويعتقد جنسن(٢٠٠٧م) أن أمن أكبر المنح التي من الممكن أن يقدمها المعلم لطلابه ((إدراك العلاقة بين التعليم داخل الفصل الدراسي ، والعالم الواعي)) (جنسن، ٢٠٠٧م: ١١٥)

والمعلم شخصية مؤثرة في طلابه ،فهو يلتقي بهم خلال فترة التعلم ،
ويمكنون معه وقتاً ليس بالقصير ، وبذلك فهم " سيتأثرون بهديه وسلوكه ،
ويقلّدون أفعاله وكثيراً من تصرفاته ، ولذا ينبغي أن يكون قدوةً حسنةً لهم
في جميع أحواله ، ويتعامل معهم بالأخلاق الإسلامية " (الأهدل،
١٤٣٠هـ: ١٧)

وللمعلم دور يقوم به، ومسؤوليات يضطلع بها تجاه طلابه ومجتمعه
وطبته ، وهي مسؤوليات ترتبط بالدور التربوي والتعليمي الذي يؤديه
المعلم ضمن إطار المؤسسة التعليمية ، ويقوم على وقاية الطلاب
وتحصينهم ضد مختلف الانحرافات الفكرية والسلوكية ، ومعالجة من أصابه
شيء من تلك الانحرافات ، والتي هي ضد عقيدة المجتمع وقيمه ، ومعارضة
لمصلحة الوطن وتوجهاته ، قبل أن تترجم إلى أفعال تضر الفرد والدولة ،
ومن تلك الأدوار ما يلي:

١- دور المعلم التوجيهي والتربوي:

- أن يغرس القيم الإسلامية الأصيلة.

- أن يربي الطلاب على احترام العلماء والفقهاء وربطهم بالثقافات ممن
يتصفون بالعلم والتقوى وذلك ليأخذوا العلم من أهله ، ويطلبوا الفتوى ممن
صحت عقيدتهم وشُهد لهم بالصلاح وسعة العلم. (إدارة
الإشراف التربوي، ١٤٢٦هـ: ٢١).

- أن تعزز مبدأ الحوار.

- أن ينمي شعور الطلاب بالمسؤولية الاجتماعية.

- أن يتشاور مع المرشد الطلابى بخصوص مشكلات الطلاب وحالات غيابهم.
- أن يشجع الطلاب على القراءة والكتابة والاطلاع المتنوع.
- أن يساعد الطلاب على الانضمام للنوادر الثقافية والفكرية والمكتبات كنادى القراءة والقصة.
- أن يوجه الطلاب إلى التعامل مع الفضائيات والإنترنت بأسلوب علمى وفق ثوابت ديننا الإسلامى.
- أن ينمى لديهم حس الدفاع الفكرى عن الوطن وتوجهاته.
- أن يبتعد عن حشو أذهان الطلاب بالانتقادات التى تنمى الشعور بالبغض والحقد تجاه الدولة والمجتمع.

٢- الدور الوقائى:

- أن يساهم فى إعادة الدور الرائد والمفقود للمدرسة.
- أن يقوم بدعم الطلاب نفسيا واجتماعيا من خلال تطوير إحساسهم بالانتماء الوطنى.
- أن يشجع أولياء أمور الطلاب على دعم ومتابعة علاقات الصداقة لأبنائهم داخل المدرسة وخارجها.
- أن يقدم النصيح والإرشاد.

- أن يوظف وسائل التقنية المختلفة (كالإنترنت، الوسائط المتعددة) لتعزيز الأمن الفكري.
- أن يستمع لطلابه ويحاورهم بالطريقة الصحيحة ،ويتيح الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم بكل حرية ،وبأكثر من طريقة ،لمعرفة اتجاهاتهم، وفيما يفكرون ، وكيف يفكرون؟
- أن يساهم بفعالية في تنظيم اللقاءات المفتوحة والمعارض التي تخدم توجهات تعزيز الأمن الفكري.

٣- الدور العلاجي:

- أن يساهم في الكتابة عبر الصحف والمنتديات.
- أن يتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة.
- أن يعمل على تحليل الحاجات النفسية والاجتماعية لتقديم العلاج المناسب للطلاب.(الحسين،

دور الأسرة التربوي في تعزيز الأمن الفكري

يتطلب درجة عالية من الوعي واستشعار المسؤولية، وبناء قناعة كاملة بأهمية الأسرة في وقاية الأبناء من أشكال الانحراف الفكري وتوفير المناعة الفكرية لديهم منذ طفولتهم لينشأوا قادرين على مواجهة أي تحديات فكرية كتلك التي يتعرضون لها في عصر الانفتاح العالمي على كافة الثقافات والتوجهات، من خلال منهج فكري يركز إلى ثوابت شريعتنا من العقيدة والأخلاق ويتفاعل مع المتغيرات والمستجدات باعتدال وتوازن.

وهي مسؤولية يتحملها الأبوان في الأسرة مع سائر قطاعات المجتمع كما بين الرسول (صلى الله عليه وسلم): (كلكم راع ومسئول عن رعيته الإمام راع وهو مسئول عن رعيته والرجل في أهله راع وهو مسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيته والخادم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته. »إن تأثير البيئة الأسرية على أطفالها يصل إلى حد الحفاظ على نقاء الفطرة أو فسادها كما في قوله (صلى الله عليه وسلم): "ما من مولود إلا ويولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه" وهذا دليل على أن الأسرة مسئولة عن سلامة المعتقد وصحة الأفكار لدى أفرادها والدور الإيجابي الذي تؤديه الأسرة في حياة أفرادها وفي وقايتهم من الانحراف لا يمكن تعويضه عن طريق أي مؤسسة اجتماعية أخرى.

وربما لا يعي كثير من الأسر مدلول الأمن الفكري - مع كثرة تداوله - كما أنها بحاجة إلى معرفة سبل تحقيقه لدى أبنائها.

الأمن الفكري كما عرفه العلماء بعبارات متقاربة هو (سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال) أو هو (تأمين أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، ما قد يشكل خطراً على نظام المجتمع وأمنه).

فالهدف الذي يسعى إليه هو حماية عقيدتنا وثقافتنا وأخلاقنا من كل فكر أو معتقد منحرف أو متطرف وما يتبعه من سلوك ينال من أمننا وسلامتنا.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من اعتماد لغة الحوار، والتفاهم الفعال بين الأبوين وأولادهم والتخلي عن العنف والأساليب الاستبدادية التي تجافي قيم الشورى في الإسلام، ولا تتناسب مع المعطيات الحضارية والمتغيرات التي يمر المجتمع، قال تعالى : {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَنفَضُّوْهُا مِّنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ} (سورة آل عمران. الأسرة اليوم مطالبة - أكثر من أي وقت مضى - بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع الأخرى "المدرسة، والمسجد، والإعلام " في تكوين المفاهيم الصحيحة والكاملة اللازمة للحياة الراشدة الآمنة.

ونظرة إلى السنة النبوية باعتبارها النموذج الذي نتأسى به في التربية والتوجيه نجد حرص النبي (صلى الله عليه وسلم) على تأكيد المفاهيم الصحيحة والمتكاملة في أذهان الناشئة من ذلك مثلاً:

ما رواه كعب بن عجرة - رضي الله عنه - قال مر على النبي (صلى الله عليه وسلم) رجل فرأى أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من جلده ونشاطه، فقالوا : يا رسول الله لو كان هذا في سبيل الله ! فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ..) رواه الطبراني، وصححه الألباني.

لقد بدا من تعليق أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) على ما رأوه من نشاط الرجل الذي مر عليهم أنهم يحصرون معنى (في سبيل الله) في العمل الجهادي، فبين لهم أن السعي على المعاش يعتبر أيضا مندرجا في معنى (في سبيل الله).

وموقف آخر عندما يسألهم في أسلوب حوار عن معنى الصرعة أي المصارع:

فيقول (صلى الله عليه وسلم): «ما تَعْدُونَ الصُّرْعَةَ فيكم ؟ قالوا : الذي لا يصرعُه الرجال ، قال : لا ، ولكنَّه الذي يملك نفسه عند الغضب .. » أخرجه أبو داود، وفي رواية الشيخين : «ليس الشديدُ بالصُّرْعَةِ، إنما الشديدُ الذي يملك نفسه عند الغضب.»

بات ضروريا الإسراع إلى تأسيس مركز وطني لدراسات الأسرة لتعزيز استقرار الأسرة السعودية ودعم مسيرتها الأخلاقية والتنموية، وهي إحدى التوصيات التي رفعت من الندوة التي أقامها الفريق العلمي بكرسي الأمير

وأعتقد أن الاستجابة لهذه التوصيات وخروجها إلى حيز التنفيذ سيكون ظهيرا قويا لإرساء الأمن الفكري في مجتمعنا، يقيه غوائل التطرف والإرهاب الذي يتخطف الناس من حولنا.

الأسباب التربوية للعنف والإرهاب والتطرف

على الرغم من أن العوامل التربوية ليست من الأسباب المباشرة للإرهاب، إلا أن النقص والسلبيات في الأنظمة والمناهج الدراسية تؤدي إلى ظهور مشكلة الإرهاب في بعض المجتمعات الإسلامية.

ويمكن حصر الأسباب التربوية فيما يأتي:

١ - نقص الثقافة الدينية في المناهج التعليمية من الابتدائي وحتى الجامعة في معظم البلاد الإسلامية.

فما يدرس في مراحل التعليم الأساس، لا يؤهل شخصا مثقفا بثقافة مناسبة من الناحية الإسلامية، ليعرف ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهو الحد الأدنى للثقافة الإسلامية، وقد أدى ضعف المقررات الدينية، وعدم تلبية احتياجات الطلاب في توعيتهم في أمور دينهم وتنوير فكرهم بما يواجههم من تحديات في هذا العصر؛ إلى نقص الوعي الديني بوجه عام مما يكون له الأثر السلبي على سلوك واتجاهات الأفراد واتجاهاتهم.

(الظاهري: ٢٠٠٢، ٦٠ - ٦١).

٢ - عدم الاهتمام الكافي بإبراز محاسن الدين الإسلامي والأخلاق الإسلامية التي يحث عليها الدين:

ومما يحث عليه الدين الإسلامي ويدعو إليه الرفق، والتسامح، وحب الآخرين ومراعاة حقوق المسلمين منهم وغير المسلمين، والسلام، والتعاون، والرحمة، والبعد عن الظلم والاعتداء والبعد عن الحكم بالأهواء الشخصية، وغير ذلك مما يدعم الأمن والحب والعدالة بالمجتمعات ولاسيما الإسلامية فالإسلام هو دين السلام والعدل والحرية. ولا بد من إظهار هذه المحاسن والأخلاقيات منذ بداية التعليم في الصفوف الأولى مع التركيز عليها في الصفوف الثانوية وبداية الجامعي.

٣ - عدم الخضوع للنظام في مرحلة الطفولة في مختلف المراحل التربوية:

والسبب في ذلك إهمال تدريب الإرادة بممارسة أعمال الضبط في ظروف الثورة والهيجان النفسي وبمقاومة الرغبات النفسية الشهوية ولا شك أن للإنسان نوازع وانفعالات سلبية لا بد من التحكم فيها وضبطها كالغضب، والشح والبخل عند الضيق والحاجة، والانتقام عند القوة والانتصار، وغيرها. ولهذا كله فإن بعض الأحداث الاجتماعية تحدث نتيجة عدم تكوين مثل هذه الروح الخاضعة للنظام.

(يالجن: ١٩٨٧، ٥٣ - ٥٤).

الوسائط المساعدة على العنف والإرهاب والتطرف

١ - وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام دورا لا يستهان به في تغذية أو دعم أو ظهور العنف والإرهاب والتطرف فهي بما تقدمه من برامج وأفلام وأخبار وأساليب للإخبار عن الأحداث أو تركيبها وعن الأشخاص وسيط مشارك لدى عديد من الدول ومن وسائل الإعلام التلفاز أو القنوات الفضائية التي في أغلبها تنتهج منهج التطرف فإما الاستهتار بالعقول والشعائر الدينية والأخلاقية، أو زرع الفتنة وإثارتها من خلال بعض البرامج أو الأفكار والتهويل والتضخيم، ولو كان التناول في القضايا والموضوعات وحتى التحليلات تناولا إيمانيا يقوم على التعامل مع الحقائق والاستناد إليها في التفسير والتحليل، والتعليق وغيره، والمعايشة الحية للأحداث والتحري والتثبت من الأخبار وروايتها... ومراعاة الحالة النفسية المهيأة لدى المستقبل، وظروف الزمان والمكان (الشنقيطي: ١٩٩٨، ١٥٩ - ١٦٠) لكان التأثير إيجابيا بل ولحدت من الآثار السلبية من حيث كونها سلاحا ذا حدين.

وتعد شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) اليوم من الوسائط القوية الأثر في خدمة عمليات العنف والإرهاب الدولية، فهذه الشبكات تنشر الأفكار والمعلومات والتصريحات والأحكام بين الأطراف المشتركين فيها على امتداد العالم كله وهي مفتوحة على مصراعيها للاتظام المطرد إليها يوما بعد يوم، وهي تضم - علاوة على ذلك - كل شئ بدءا من الكتب التراثية وانتهاء بالأفلام المحظورة. فمثلا يمكن للمستخدم استعراض محتويات مكتبة

الكونجرس الأمريكية الضخمة من خلال الإنترنت، وهو جالس في بيته أو محله كما يمكنه التعرف على أحوال المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ويزيد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت، أو المشتركين فيها على تسعين مليون مستخدم أو مشترك في شتى أنحاء العالم، حيث ينضم إليها ما يقارب سبعة ملايين مشترك سنويا.

كذلك ما تبثه الصحف اليومية من أخبار وصور، بل مقالات تحت الحرية المغلوطة أو الدعم الإرهابي المبطن بالمقابل، كل ذلك يساعد على ظهور السلوكيات التي تخرج عن زمام المعقول والمنطق أو ردة الفعل الإرهابية أو المبالغ فيها.

٢ - رفقاء السوء - وهذه تدخل ضمن العوامل الاجتماعية كذلك:

لا شك أن للرفقاء أو الشلة دورا لا يستهان به في النزوع نحو العنف والإرهاب والتطرف ولا سيما عندما يكون تأثير هذه الشلة قويا في وجود شخصية ضعيفة أو إيحائية أو غير مستقرة أسريا كما أنها تسمح للفرد بالتعبير عن رأيه بحرية حتى لو كانت آراؤه خاطئة بل ربما وجد فيها الفرد متنفسا للكبت الداخلي لديه أو محرضا على سلوك لا يقره المجتمع أو المنطق.

٣ - الدعم المالي:

وهو مما يسهل عمليات توفير وسائل العنف والإرهاب والحصول عليها أو شرائها أو تهريبها، والاستفادة من المعطيات التقنية في إظهارها والتفنن في إشاعة الخوف والهلوع بين الناس.

ثقافة الأمن الفكري

ولا شك أن المال قوة ووسيلة مهمة للتمويل والتجهيز والدعم لمثل تلك الأعمال أو تشجيع بعض الأفراد على دعم أو تسهيل المهام المتعلقة بأعمال عنف أو عدوان أو إرهاب.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه ومن تبعه.

المجهودات المذولة لترسيخ الأمن الفكري

أولاً- في مجال الحماية: بعد هذه الأحداث الإرهابية المؤسفة، اعتمدت المملكة سياسة واضحة المعالم لحماية الأمن الفكري للشباب، لتأمينهم ضد مخاطر التيارات الفكرية المنحرفة مهما كانت المغريات أو الدوافع، وقد تبلورت السياسة الوقائية حول مجموعة من المحاور نجل أهمها في الآتي:

١- ترسيخ وتبيان مبدأ وسطية الإسلام: لقد حثنا المبدأ الرباني على الوسطية ولا ننكر الدور الذي بذل في هذا المجال وما تحقق عنه من نتائج في الحد من صور الانحراف الفكري، بيد أن المنهجية المفترضة تستلزم تحديداً شاملاً لمفهوم ونطاق وأساليب ووسائل تطبيق الوسطية، فضلاً عن الضوابط الموضوعية في اختيار القائمين على ذلك من أهل العلم الشرعي، وأهل الإفتاء لأن أية قضية تقوم على تعريفات ملتبسة أو غير واضحة يكون التعامل معها شائكا ومرتبكا، كما أن التفكير السطحي يترع دائماً إلى إدراك بعض مفردات الظاهرة وبعض عللها وبعض امتداداتها فقط، وإذا توافق التفكير السطحي والتحليل السطحي لدى كافة الوسائط التربوية حول حتمية ترسيخ وسطية الإسلام، فإن النتائج لن تكون مرضية في قضيتنا الفكرية.

٢- تحديد بؤر الانحراف الفكري والمشاركة الشعبية: تضافرت الجهود المختلفة في تحديد المواطن التي تتخذها الجماعات الإرهابية لترسيخ القيم العقائدية المشوهة في نفوس الشباب وتغيير اتجاهاته نحو عقيدته ووطنه،

إلا أننا نرى أن استمرار تثقيف □ تمتع -وبصفة خاصة فئة الشباب- بمواطن الالتباس بين العقل والعاطفة والذات والموضوع يساعد على مزيد من فرص تحرير عقولهم من سيطرة عواطفهم، خاصة وأنه يكفى لتأزيم الفكر وشل قدراته أن يحمل الإنسان في وعيه مفهوماً خاطئاً عن عقيدته أو ذاته أو بيئته أو حتى عن عدوه، فيقع في الخطأ، ومن هنا كانت ضرورة استمرار البحث عن بؤر الانحراف الفكري لتعديل اتجاهها □ ا وفق برامج مترابطة وتقنية فكرية مستمرة، لأن استقرار الأمن الفكري لدى فئة الشباب خاصة سيحمي عقول الناشئة ويحفظها من الوقوع في الفوضى أو الخروج عن حدود الحياء الشرعي.

٣- معالجة ظاهرة الإرهاب وما يرتبط □ ا من انحراف فكري من خلال مناهج البحث العلمي: إيماناً بدور العلم في تحقيق الفهم الواعي، وزيادة القدرة على التنبؤ، فقد تم الحرص على مشاركة النخبة بالجامعات ومراكز البحث العلمي في تقديم معالجة علمية لقضية الأمن الفكري، من خلال فكر علمي يستند إلى كتاب الله وسنة نبيه -صلى الله عليه وآله وسلم- لتصحيح العقول المنحرفة التي استوعبت أفكاراً هدامة، وتولدت لديها مفاهيم خاطئة ومن ثم فإن معالجة الظاهرة علمياً خطوة في الاتجاه الصحيح لتأصيل دور الصفوة من الفقهاء والعلماء في الدفاع عن قضايا العقيدة والوطن.

٤- تفعيل دور الإعلام الأمني: أطل على وطننا الغزو الفكري والخلقي من خلال وسائل ووسائط متباينة، والحق أن كل محاولة لمنع هذا الغزو لن تكون ناجحة، لذلك اتجهت السياسات إلى توظيف الإعلام الراشد للحد من

خطورة وتفاقم نتائج الغزو الفكري والأخلاقي، فعقدت المؤتمرات، والندوات وحلقات النقاش، وتصدى المتخصصون، إلى الرد على الفكر المنحرف والمشوش، والفهم الملتبس لفئة الخارجين على أحكام الشريعة- من خلال مناقشة وتحليل وتفسير المستندات والأدلة التي رأت فيها هذه الفئة أ□ا تجيز لهم ذلك مع الاعتقاد بصحتها - في إطار كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً- تبني سياسة إعادة الاتجاهات والمعتقدات إلى الصواب: إيماناً من قياداتنا الرشيدة بأن تعديل السلوك والاتجاهات إنما يجب أن ينطلق من تحديد أسباب وعوامل نشأة هذا الفكر المنحرف، ونطاق انتشاره، ودراسة جميع المؤثرات التي جعلت منه حقيقة واقعة لها أثرها التدميري مادياً ومعنوياً، ثم بيان الحقيقة بالرد على كل شبهة لدى أصحاب هذا الفكر الضال على أساس من الحوار والمناقشة والمقارعة بالحجة والدليل والبرهان، وارتكزت سياسة التغيير على وضع سياسة إصلاحية من خلال تشكيل لجان نوعية متخصصة يشارك فيها أهل العلم والخبرة في العلوم المختلفة على منهجين هما:

المنهج الأول- منهج المناصحة: كان من الأهمية بمكان أن يتم في مرحلة التعامل مع قضايا الأمن الفكري أن تجرى دراسة سلوكية، نفسية، اجتماعية لكل من أفادت المعلومات بأن له صلة مباشرة بالجماعات الإرهابية أو يؤمن بفكرها، أو أن قرائن الحال تفيد استنباطاً أنه تأثر □ذا الفكر الضال، وقامت اللجان النوعية المتخصصة بدورها إيماناً منها أن الفكر السليم يقضى على الفكر الضال متى توافرت مقومات الحوار الشرعي

والعلمي على أساس من مبادئ (الفهم، التحليل، المقارنة، التطبيق، التقويم) وكان من أهم ما يحسب للجان المناصحة أ□ا تمكنت من خلال حوار شرعي علمي هادئ، أن تكشف الشبهات لدى الموقوفين أمنياً، وتتعرف على أسباب الانحراف الفكري، بل وتصحيح المفاهيم والاعتقاد لدى الكثير منهم والتوصية بإخلاء سبيلهم، وبذلك استطاع الحوار أن يزيل جذور الفكر الإرهابي المتطرف لدى هؤلاء الموقوفين وأن يعيدهم إلى جادة الصواب ليشاركوا على هدى من الشرع الصحيح في مسيرة التنمية، فضلاً عن عقد عدد من الدورات العلمي حول الغلو والتطرف وتأسيس منهج الوسطية.

المنهج الثاني- منهج الرعاية: تكاملت جهود لجان المناصحة وارتفع مستوى التنسيق فيما بينها، فشملت أكثر من أربعة آلاف موقوفاً واستكمالاً للدور وتحقيقاً للأهداف كان من الحتمي أن يتم إلحاق من تأكدت لجان المناصحة أنه تحقق لديه التوازن النفسي والمعرفي بمجموعة أخرى من البرامج التأهيلية الصفية منها: المجال الشرعي والنفسي والاجتماعي، والإرشاد باستخدام الفن التشكيلي، إضافة إلى □ال الثقافي، فضلاً عن مجموعة من البرامج غير الصفية التي ارتقت بالفكر من حالة التذكر إلى الفهم والتطبيق الواعي، إضافة إلى إمكانية المقارنة، والتقييم، وقد استفاد من البرامج الصفية وغير الصفية التي قدمت استناداً إلى منهج الرعاية اللاحقة أكثر من ٢٠٠ شخص، وأشادت كثير من المؤسسات العالمية والدول بفاعلية وتكامل هذا المنهج في تصحيح الفكر وإعادة الرشد، على أساس من الفهم، والوعي

الإستراتيجية المقترحة لتعزيز الأمن الفكري

يعد أهم أهداف هذا البحث وضع إطار عام لملامح رئيسة، تحدد الرؤية المستقبلية لإجراءات ووسائل وأساليب استقرار الأمن الفكري الوطني في مواجهة التحديات المعاصرة، ولاريب أن إدراك الحاضر هو أساس لكل تخطيط إستراتيجي قويم، لذلك فقد اعتمد أسلوب التحليل والتقييم في الفصول السابقة لبيان الواقع المعاصر للأمن الفكري، والتأثيرات الخارجية عليه، محاولاً الانتقال من الظروف الآنية بصعوباتها، وردود الفعل التي صاحبته، وكافة معطيات الحاضر وانعكاساتها على التحولات الأيديولوجية، واتجاهات الجريمة بصفة عامة، والأعمال الإرهابية بصفة خاصة إلى استخلاص الملامح العامة لصياغة إستراتيجية تعزز الأمن الفكري والوطني، مع تنوع واضطراب التحديات المستقبلية.

وإذا كان مشروع إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري، الذي تم اختياره عنواناً لهذا البحث هو ثمرة مجموعة من المداخل والعوامل العقائدية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي نراها تعمل بشكل متداخل ومتفاعل، بل وتقترب وتتناغم مع بعضها البعض فإن اعتماد منهجية تقوم على الإعداد الفكري الرصين للناشئة، واستمرار علاج أسباب وعوامل الانحراف الفكري، وتقويم سلوك الغلو والتطرف - والذي نراه معياراً لتقويم جميع السياسات - فإن بناء هذه المنهجية، واعتمادها إستراتيجية لمشروع الأمن الفكري الوطني يشكل في رأينا أخطر وأدق التحديات المفترضة، بعيداً عن التفكير في إطار العاطفة الذي يتم في ظل الاختلال العام للمنطق

الشخصي، وفقدان المرء للتوازن والاعتدال، وعليه نقدم أطر إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول - أهداف ومقومات الإستراتيجية المقترحة:

يعتمد التفكير في بناء الخطط الإستراتيجية على الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة، وفي إطار الخصائص الرئيسية للتخطيط الإستراتيجي، من تنبؤ موضوعي استناداً لمعطيات الواقع، وضرورة الشمولية في المنظور الزماني والمكاني للمتغيرات، فضلاً عن التقدير الدقيق للإمكانيات المتاحة، ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، حيث تكون هناك قيادة موحدة في التخطيط وأما التنفيذ فيترك للتنفيذيين ليفسح المجال لهم للإبداع وفي هذا الإطار سيتم معالجة الأهداف والمقومات على النحو التالي:

أولاً - لماذا مشروع الإستراتيجية المقترحة؟: لكل عمل استراتيجي أهدافه، وهدف هذه الإستراتيجية هو تعزيز الأمن الفكري الوطني، في ظل تفجر معلوماتي هائل، وثورة تكنولوجية، وبث مباشر، وغياب فلسفة تعليمية ذات رؤية كلية تنبثق وترتبط مع فلسفة المجتمع ومشروعه النهضوي، وتعكس مصالحه العليا وتضمن استمرارية الأمن التربوي في مرحلة نعتقد أن خلافاً فكرياً وتربوياً مستحدثاً طرأ على نسيج الوطن، ولا يمكن المجادلة فيه أو المنازعة في نتائجه الأمر الذي يستلزم منا برامج تهدف إلى:

١- الانتقال من مرحلة التعامل مع نتائج أزمة الأمن الفكري، حيث ردود الفعل ضد الاحباطات، وحصر النتائج المؤسفة، إلى منهجية تعزز الأمن الفكري بالتحقيق والتفعيل لمواجهة التحديات.

٢- استقراء النبت الإنساني من البذور العقائدية والتربوية، في مجال الإعداد الفكري والنفسي، واستحداث أساليب تؤصل المنهج المناسب للكيان الذي تنبثق منه سياسة المجتمع.

٣- استشراف مستقبل الأمن الفكري في ظل دور رائد ودائم لكافة الوسائط التربوية سواء الرسمية منها أو الجماهيرية، يربط بين تأصيل الرؤية الإسلامية والتربية ومناهج التعليم، بما يحقق توظيف البعد التنموي لهذه الوسائط (في مجال الأمن الفكري) باعتبارها وسيلته المثلى وسبيله الأفضل.

فإذا ما تحققت هذه الأهداف، وتوافرت الإمكانيات اللازمة، فإننا سنضمن فاعلية تطبيق منهجية الأمن الفكري التربوي، ومواجهة كافة التحديات بثبات في ميدان التدافع الحضاري المستحدث، حيث لا مكان للضعفاء أو العاجزين والخائفين.

ثانياً- أهم أهداف الإستراتيجية المقترحة: الهدف هو الغرض الذي يسعى المخطط الاستراتيجي بلوغه من خلال عمل معين، وإجراءات محددة سلفاً، ومع تنوع الأمن (٢) وأبعاده، وعظم قدر الأمن الفكري، كان على بعد أن تناولت مفهوم الأمن الفكري وخصائصه والعوامل المؤثرة في استقراره وواقعه المعاصر أن أستلهم أهداف الإستراتيجية المقترحة،

مستفيداً من الدراسات السابقة، ومن الجوانب التطبيقية لتقويم وترشيد السلوك، وتقدير ما تحقق منها، وما اعترض مسيرة التنفيذ من سلبيات وقد حرصت على تقسيم الأهداف إلى نوعين، استناداً إلى مدى الارتباط بالسياسات، أو الإجراءات وآليات التنفيذ على النحو التالي:

١ - الأهداف العامة وتتمثل في:

أ- تصور واقع الفكر الأمني الوطني المعاصر (الفلسفة، الأساليب، الوسائل، الإجراءات) من خلال بيان المبررات والأسباب التي جرت الوطن، ليكون ساحة للعمليات الإرهابية، والنتائج السلبية التي ترتبت على ذلك فضلاً عن التحديات المستقبلية في ظل تعاظم وتعدد الضغوط والوسائل والأساليب، التي تهدد الأمن العقائدي والثقافي وتمس استقرار الهوية والمواطنة.

ب - استثارة الحس التربوي للوسائط التربوية تجاه مخاطر الانحراف أو الخلل الفكري، أو الغلو وعدم وضوح الرؤية، أو تسطح الفكر حول حقيقة الإسلام والأمن الفكري، بما يضمن تنشئة واعية مستندة إلى الأصول الشرعية الصحيحة ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

ج - الاستفادة من نتائج تقويم تجربة منهجية المناصحة والرعاية في تطوير الواقع الأمني بما يحقق الأمن الفكري المجتمعي استناداً إلى ما تفرضه قواعد ومناهج العلم.

د - طرح رؤية مستقبلية لتطوير وتأصيل مفهوم الأمن الفكري الوطني، ومجموعة القيم الأسرية والاجتماعية والحضارية العليا) في

المناهج التربوية، ومناهج إعداد رجال الأمن، والبرامج الإعلامية) بأبعادها المختلفة.

هـ- إنشاء أجهزة نوعية تختص بتحديد أنواع وأساليب ومخاطر التحديات المحتملة تهدف تطوير الذات، وتحديد المسار الأمثل للأمن الفكري، وبما يحمي الوطن من رياح الغلو والتطرف والفكر التكفيري.

د- استخلاص الملامح العامة لصياغة الاستراتيجيات الأمنية والتربوية بصفة عامة، وإستراتيجية الأمن الفكري بصفة خاصة.

٢- الأهداف الخاصة وتتمثل في:

أ- تأصيل مفهوم العمل التطوعي المنضبط، والمسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين، بما يحفظ الأمن الفكري الوطني، ويحمي المجتمع من مظاهر الغلو أو التطرف، وذلك في إطار الفهم الصحيح لكتاب الله وسنة رسوله- صلى الله عليه وسلم- والقيم الإسلامية.

ب - العمل على تأصيل مبدأ التعاون على البر والتقوى، باعتباره مبدأً شرعياً يسهم في حفظ الأمن الفكري، في إطار المسؤولية المشتركة بين كافة الأجهزة المعنية والوسائط التربوية.

ج- تنسيق الجهود بين كافة الوسائط التربوية، وفق برامج علمية قصيرة لإرساء الوعي الثقافي حول وسطية الإسلام، وكشف الشبهات المثارة حول الثوابت فضلاً عن تعظيم حرمة الدماء المعصومة في الشريعة، والفكر التكفيري، والتصدي لكل صور التشويه.

د - الاستفادة من نتائج البرامج الموجهة إلى فئة الشباب في الدول الشقيقة، حول الاستفادة من الوقت وحسن استغلاله، وتعزيز الثقة، وتحمل المسؤولية، والمشاركة في الدور، فضلاً عن تنمية مهارات الإبداع والابتكار، وترسيخ مفهوم الولاء والانتماء والمواطنة الصالحة.

ثالثاً- أهم مقومات الإستراتيجية المقترحة: يعتمد البناء الاستراتيجي لتعزيز الأمن الفكري، على عدة مقومات يركز عليها العمل الاستراتيجي، لتحقيق الأهداف المنشودة منه، مع ضمان استمراره بفاعلية وفي غياب هذه المقومات قد يستحيل تحقيق الأهداف المطلوبة، ويمكن تحديد هذه المقومات في الآتي:

١- وحدة وتكامل السياسات الأمنية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية: إذ نقر بأن الإرهاب أضحى مشكلة العصر باعتبار أنه لا وطن له ولا ملة أو نحلة، وهو أيضاً أنموذج لضريبة الحضارة، وحيث استطعنا من خلال الاستقراء والمقارنة بين الاستراتيجيات والخطط الأمنية سواء العربية أم الوطنية أن ندرك أنها جعلت جل اهتمامها ما تعلق مباشرة بالجريمة الجنائية والسياسية، ولم يلحظ في هذه الاستراتيجيات إشارة إلى المكونات الاجتماعية التي تؤثر سلباً على الفكر فتتجه به إلى الهاوية، وتعمق من أبعاد ونتائج الانحراف الفكري والإرهاب، كما كشفت البحوث المقدمة حول موضوع الأمن الفكري عن علاقة وطيدة بين التربية، والإعلام، وبين البيئة والانحراف الفكري، ومن هنا فإننا نجزم بحتمية التكامل بين السياسات المؤسسية وجهود الوسائط التربوية ومؤسسات المجتمع المدني، وما يتفرع عنها من استراتيجيات وخطط من جهة وبين

اعتبار الأمن الفكري هدفاً وطنياً ينبغي مشاركة مجتمعية لتحقيقه من جهة أخرى.

٢- الأمن الفكري يضمن حماية المصالح الأساسية للوطن: يتجسد الأمن الفكري في شعور الدولة بالقدرة على التصدي لكافة الاتجاهات الفكرية التي من شأنها التأثير في ثوابتها العقائدية والثقافية، والفكرية، من خلال مقاومة الفكر الدخيل الضار، وكافة صور الانحراف الفكري، وقد أوضح الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - أهم المفاصل التي تترتب على الانحراف الفكري والتي تقود إلى الأعمال الإجرامية ومثال ذلك:

التفجيرات التي وقعت في البلاد، ومن أهم المفاصل التي ذكرها حول تلك الأحداث وتضرر بمصالح الوطن الرئيسة ما يلي:

أ- تشويه سمعة الإسلام وتنفير الناس منه مع أن الإسلام بريء من ذلك.

ب- إنها توجب الفوضى في البلاد التي ينبغي أن تكون أقوى البلاد في العالم أمناً واستقراراً لأنها بيت الله الذي جعله مثابة للناس وأمناً، الكعبة المشرفة التي جعلها الله قياماً للناس تقوم بها مصالح دينهم ودنياهم.

ج- إنها أدت إلى قتل الأنفس البريئة وإتلاف الأموال العامة والخاصة. كما تشير كثير من الدراسات في تعريف الأمن الفكري إلى ثلاث اتجاهات بارزة هي العلاقة بين الأمن الفكري والممارسة السياسية، والبعد الديني والحضاري للأمن الفكري، وأخيراً العلاقة بين الأمن الفكري وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للمواطنين، وفي ذلك ما يؤكد الارتباط بين

استقرار الأمن الفكري، والمصالح الرئيسة للوطن سياسية واقتصادية واجتماعية، والتي اتفق فقهاء المسلمين والغالبية العظمى من المفكرين في العالم على تسميتها بالمصالح، والتي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان إلا بقدر محدود .

٣- استقرار الأمن الفكري يرتبط بمناهج التربية والتنشئة: يحتاج الإنسان إلى مجموعة من الاحتياجات الفسيولوجية، والإدراكية والقيم العقائدية، والمهارات السلوكية، حتى يكون كريماً في نفسه، واجتماعياً في سلوكه، وآمناً في فكره وفي وطنه، وفي تعامله مع الآخرين، وتترسخ هذه الاحتياجات في اليقين بنسب متفاوتة خلال مراحل التنشئة، ووفق السياسات والبرامج المعتمدة في التنشئة، ومن هنا نعتقد جازمين أن من المقومات الرئيسة لاستقرار الأمن الفكري تكمن في ترسيخ المبادئ الأخلاقية، وبذر التعاليم الشرعية الصحيحة، وتعميق القيم الاجتماعية وفق المقومات الإسلامية لدى الناشئة، والتطلع نحو مستقبل أكثر أمناً، وبناء الهوية والأصالة بناءً يمكن من استيعاب التراث والحضارة، ويهيئ الانفتاح الآمن على الثقافات الأخرى مع التمسك بالعقيدة والمحافظة على المبادئ والولاء والانتماء لله ثم للمليك والوطن. ولاريب أن التسليح بالعلم والأخلاق الحميدة سيضمن لنا الأمن والتفوق، وأن الرفاهية الحقيقية تكمن في الإشباع الفكري الرشيد

٤- توظيف البعد التنموي لتأصيل مبدأي الشرعية والمشروعية: إذا كان شعور المواطن بسلطة القواعد الشرعية والقوانين الوضعية وهيمتها، وواجب الالتزام بها، والامتثال لأحكامها، يعد دعامة أساسية لنجاح أي

إستراتيجية أمنية، فما أحوجنا في بناء إستراتيجية الأمن الفكري إلى استخدام الإطار العام للأداء التنموي الراشد في تأصيل مفهوم الشرعية والمشروعية، حيث يعبر مفهوم التنمية عن عملية تطور حضاري إنساني شامل ومتوازن تتم من خلال تفاعل سوي بين العوامل المختلفة، وأن هذا المفهوم سيتسع، وأنه سيتعزز ويقوى تأثيره من خلال ما سبق، وفي سبيل ذلك فإن الحاجة تصبح ماسة إلى رؤية وخطط وسياسات، وبرامج تتناول على صعيد التنظير والواقع قضية التنمية في تكاملها المجتمعي. مع تنمية شعور المواطن بالواجب، وإدراكه للمسؤولية المجتمعية بأبعادها المختلفة، وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الشخصية.

٥- إن مكافحة ومواجهة الإرهاب وتحقيق الأمن الفكري مسؤولية مشتركة: من المؤكد إنه مهما تعددت وتوسعت الأنشطة الأمنية فإنها لن تتمكن من الانتشار لتؤمن الجميع مما يستلزم برامج نوعية لتأصيل مفهوم الشرطة المجتمعية ، والاستفادة من نتائجها الإيجابية في تعزيز الأمن الفكري بالتصدي لكل صور الانحراف والإرهاب بأساليبه ووسائله المختلفة، ومن المناسب القول أن وزير داخلية الكويت أصدر عام ١٩٩٢ م بعد التحرير قراراً يقضي بأن كل مواطن أياً كان موقعه هو خفير يحرس وطنه، ونعتقد أن ترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية، وتأهيل المجتمع رجالاً ونساءً، من خلال برامج مؤسسية لمواجهة ومجابهة أفكار الغلاة يعد مقوماً هاماً وسيسهم بدور فاعل في نجاح إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري.

٦- كفاءة الأجهزة المعنية بتنفيذ إجراءات الإستراتيجية المقترحة: لقد أدركنا التحديات التي تسلم بها الإرهابيون، وتعاملنا بخبراتنا الأمنية مع

أساليبهم الإجرامية، وأيقنا أهم على درجة عالية من المهارة والدقة في التخطيط، والتنظيم والأداء، وتطبيق مناهج العلم في تحليل وتفسير الواقع بشكل سيء، فضلا عن السرية وتطبيق أحدث أساليب ووسائل التقنية من وسائل الاتصال والانتقال. ومن ثم فإن نجاح هذه الإستراتيجية يتوقف على قدرة وكفاءة كافة الأجهزة ذات الصلة بتنفيذ برامجها، وأن غياب التنسيق بينها أو عدم وضوح الاختصاصات لدى البعض منها سيجعلها في ذاكرة التاريخ، لأن العبرة تكمن في اختيار العناصر البشرية المؤهلة وفق ضوابط موضوعية مع دعمها باحتياجاتها المادية، وأحدث التقنيات فضلاً عن استمرار التنسيق والمتابعة للبرامج وفق ترتيب الأهداف المعتمدة. —

برامج وآليات إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري

أولاً- برامج الإستراتيجية: تبين من خلال استقراء العديد من الاستراتيجيات سواء الأمنية أو العسكرية والتربوية أن لكل منها برامج العمل الذاتية الخاصة بها، وأنه بقدر عمق الإستراتيجية وواقعيتها، ومرونتها تكون برامجها المستقبلية ملبية لكل الأهداف المنشودة منها، وسوف أسعى إلى وضع برامج عمل الإستراتيجية المقترحة وفق ترتيب أهميتها على التفصيل التالي:

أ- البرنامج الوقائي: تؤكد كافة الدراسات الإستراتيجية أن البرامج الوقائية تنصدر كل برامج العمل الاستراتيجي، إيماناً من الباحثين بموضوعية القول المأثور (الوقاية خير من العلاج)، ولما كانت مرحلة التنشئة تترسخ فيها الأفكار والمعتقدات اللاعقلانية، ومنها الفكر المنحرف. وما لذلك من أثر سلبي على تشكيل شخصية الناشئة، وقدراتها الإدراكية، لكل المؤثرات والأحداث المحيطة، وتفسيرها، لذلك يتوجب علينا النظر إلى الأمية باعتبارها خطراً على الأمن الوطني، والنظر إلى التعليم الراشد بأنه المحور الرئيس للأمن الفكري، وأنه المدخل الأهم للأمن الوطني. لأننا نعتقد أن الاهتمام بالجيش وحدها كركيزة للأمن الوطني أضعفه كثيراً، بل وأضعف الجيوش ذاتها، ربما لأنه صوب بإهمال الاعتماد على التنشئة الصالحة في بناء هذه الجيوش، و هنا تكمن أهمية برامج الوقاية من خطر الأمية وحتمية سد منابعها، ومواكبة التطور العلمي والأساليب المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية الحديثة، التي لا تنفصل عن تقاليد وقيم وعادات

المجتمع ، ويتضمن البرنامج الوقائي مجموعة من البرامج الوقائية الفرعية أهمها:

١- استثمار طاقات العمل المؤسسي، في بناء موقف اجتماعي مضاد لكل صور الانحراف الفكري.

٢- استمرار دعم مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية- بكافة الإمكانيات - لتنفيذ برامجه وتطويرها بما يتفق مع المستجدات، باعتبارها تجربة رائدة أثبتت فاعليتها في مجال الوقاية اللاحقة.

٣- تأصيل مبدأ رفض كل مظاهر الضغط الاجتماعي للإعفاء من المسؤولية (الواسطة) بالنسبة لمن يثبت علاقته بأصحاب الفكر المنحرف، والجماعات الإرهابية.

٤- إنشاء أجهزة أمنية نوعية، مع تأهيلها واستمرار تدريبها، وتزويدها بالمعارف المستحدثة، لتكون قادرة على استخدام التقنية في أعمال مراقبة أصاب الفكر المنحرف عبر الانترنت، إضافة إلى الاستفادة من برامج العمل التطوعي في رصد بوئر الجماعات الإرهابية، ومتابعة سلوك من سبق مناصحتهم وتأهيلهم.

٥- تبني مشروع وطني شامل يحتوي طاقات الشباب، ويكفل الاستفادة من أوقات فراغهم في المجالات التنموية ومنها:

أ - تصحيح المفاهيم المغلوطة لديهم من خلال رؤية عصرية تحقق الانتماء والمواطنة الصالحة.

ب- تنمية القدرات العقلية والإبداعية للشباب وإعطائهم مجالاً للكشف عن مواهبهم وملكاتهم، وامتصاص كل أسباب العنف والغضب، والسلوكيات الهدامة الموجهة ضد الدولة والممتلكات.

ج- الاستفادة من إمكانات مشروع مقترح (الجمعية الوطنية للإبداع السعودي) في إقامة مسابقات تغرس في نفوس الشباب حب المعرفة الإنسانية، وكيفية الاستفادة المثلى من مصادرها، وخلق روح المنافسة الشريفة، واستخدام مناهج وأساليب التفكير العلمي، في تعزيز قدراتهم على الإبداع والابتكار، ومحاكاة تجارب الدول الشقيقة في توجيه طاقات الشباب نحو المشاركة في برامج التنمية.

د- تنظيم الرحلات الشبابية والزيارات، والمشاركة في الندوات والمعارض الوطنية والإقليمية والدولية. ونكاد نجزم أن برامج الوقاية من انتشار الفكر الضال والمضل، وتأسيس الأمن الفكري، تمثل أفقاً وسبيلاً لتغيير الاتجاهات السلبية، وتنمية العوامل الايجابية في البناء والتنمية.

هـ- استمرار توفير صور الدعم النفسي والمادي لمخرجات مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية، باعتبار ذلك وسيلة هامة لضمان نجاح هذه البرامج، إضافة إلى أثر ذلك في تحقيق الأمن الاجتماعي.

ب- برنامج اختيار وتأهيل العناصر البشرية: مما لا شك فيه أنه كلما أحسنت الأجهزة الرسمية اختيار العاملين فيها، وإعدادهم بما يحقق لهم التوازن النفسي المعرفي، سواء في اقتراح السياسات وبناء المناهج، وبرامج تنفيذها،

أو في وضع آليات المتابعة والتنسيق والتقويم الموضوعي ازدادت ثقة المجتمع فيها، وحظيت برضائه وتأييده لرسالتها التنموية، وكلما كانت الاستراتيجيات بناءة، وأهدافها واضحة، وبرامجها علمية، والمشاركين في تنفيذها سواء أكانوا عاملين أو متطوعين تم تأهيلهم وفق برامج علمية وعملية تؤصل وترعى التخصص المهني، والقيمة والقدرة على العمل الجمعي، أسهم ذلك في نجاح السياسات، وتحقيق استقرار الأمن الفكري، وخير شهادة نقدمها ما تم في شأن اختيار المشاركين في تنفيذ برنامج المناصرة والرعاية.

ج- برامج البحوث والدراسات: إننا نعيش عصر المعرفة، والعولمة، وأن قضية الأمن الفكري لا تحتل التجربة، وتعد البحوث والدراسات العلمية النظرية والميدانية، إضافة إلى ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية سبيلاً لتحديد المشاكل، وجمع وتحليل كافة المعلومات ذات الصلة بها، ثم اختيار منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في معالجتها لاستخلاص أهم النتائج والتوصيات وصولاً لحلول تتسم بالموضوعية، ولعل من أهم البرامج الفرعية التي تنبثق عن برنامج البحوث والدراسات وتحقق نتائجه ما يلي:

١- برنامج البحث حول أسباب ظاهرة الانحراف الفكري والغلو، وارتباطها بفئة عمرية محددة، أو بيئة جغرافية، أو ظروف وأسباب وزمن معين، لأن هذه الظاهرة ذات خصائص متشعبة، وأبعاد عميقة ومؤثرة.

٢- برنامج حماية القيم من خلال البحث عن أساليب وقاية الشباب والأحداث من الغزو الفكري والآثار السلبية لاستخدام الانترنت، وكيفية محاربة الفكر الضال أو المضل بالفكر الرشيد.

٣- برنامج حول أساليب رصد السلوك المخالف للبيئة والقيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع، خاصة ما يتعلق بالتقليد أو المحاكاة، وربطها ببرامج البحوث والدراسات الميدانية، بحيث تكون مرتبطة بالمشكلات ذات الخصائص الاجتماعية والأمنية الواقعية.

٤- برنامج لاستحداث أساليب بحثية نوعية، تقوم على توفير البيانات الأساسية لمشكلة الانحراف الفكري على المستويين الوطني والدولي، وتعميق أواصر التعاون في مجال الدراسات الاستشرافية، والتنبؤ الأمني، وتقديم الحلول الموضوعية.

٥- برنامج لتحديد أفضل الباحثين في معالجة قضايا الانحراف الفكري والغلو، للاستفادة منهم على أساس من التخصص العلمي والنوعي، والتركيز على الباحثين الشباب لقرم زمنياً من المنحرفين فكرياً.

٦- برنامج لتطوير أساليب البحث العلمي الأمني، وإعداد العاملين بالأجهزة الأمنية لتطبيق مناهج ومعايير البحث العلمي الأمني في تشخيص وتحليل مشكلات العمل الأمني عامة، ومشكلة الانحراف الفكري والغلو بصفة خاصة، وكيفية معالجتها على أسس علمية.

٧- برنامج لتعزيز ودعم جهود القطاع التربوي، والأفراد في مجال البحث العلمي لتأصيل ثقافة الوسطية وإثرائها، والحد من الغلو والتطرف، والمشاركة الإيجابية في دعم الجهود المبذولة لوقاية المجتمع من الجريمة بصفة عامة، والانحراف الفكري والإرهاب بصفة خاصة.

٨- برنامج لبحث مدى كفاية الدعم الحالي المخصص للمراكز البحثية، واقتراح أفضل أساليب المعالجة.

٩- برنامج لبحث أفضل السبل لتفعيل التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة على مستويين:

أ- البيئة الداخلية للجمهور (الأسرة): وذلك من خلال برامج إعلامية تربوية تركز على أهمية تأصيل التعاون، وتحمل المسؤولية الاجتماعية، وترسيخ المفاهيم الصحيحة، بما يحقق الأمن النفسي والتربوي لدى الناشئة، ويحد من ظاهرة الغلو أو التطرف والانحراف.

ب- البيئة الخارجية وتضم: (رياض الأطفال، المدارس، الس، النوادي، الجامعات، المؤسسات و الجمعيات) تهدف تبادل وجهات النظر حول تنفيذ السياسات، ومستوى التنسيق في تقويم العمل المشترك، دفع دعم الجهود ذات الصلة بتعزيز استقرار الأمن الفكري الوطني.

ثانياً- آليات تطبيق الإستراتيجية المقترحة: إننا على يقين أن جميع الاستراتيجيات، التي يتم صياغتها لتحقيق أهداف بذاتها تصبح مجرد حروف وسطور على أوراق، مالم تتوافر لها الآليات اللازمة لتحقيق أهدافها وبرامجها النوعية، كما أننا على يقين بأهمية الدور الإعلامي في تفعيلها، ولعل من أهم الآليات لتطبيق إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري الوطني ما يلي:

١- الآلية البشرية: لم يرسل الأنبياء والرسول إلا لهداية البشر، ولم تسخر المخلوقات الأخرى إلا لخدمة البشر، ولم يحمل الأمانة رغم ثقلها إلا

البشر، ولم توضع الاستراتيجيات سواء البناءة أو المدمرة إلا لتحقيق الغايات المتباينة للبشر، ولن تتحقق الأهداف والأمن إلا بجهود المخلصين من البشر، وأن تحديد أعدادهم وفئاتهم وتخصصاتهم سواء من المواطنين أو من الخبراء الذين يمكن الاستفادة منهم في اقتراح السياسات وبرامج البحث والمناصرة والرعاية، وتقويم نتائج الأنشطة التي يضمن تنفيذها الاستمرارية في تحقيق أهداف إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري وفق مبادئ ومنهجية علمية.

٢_ الآلية المعلوماتية: للمعلومة قدر وشأن كبير، وقد كانت بعثة الأنبياء الإبلاغ عن ربوبية الله، وماكان الإيمان والكفر إلا بما أستقر في العقل من المعلومات ، وما قامت الحروب والخلافات إلا بمعلومة، وما كان الانحراف الفكري إلا بمعلومة ملتبسة أو قول على خلاف مع الأصل مما جاء في الكتاب والسنة. والآلية المعلوماتية على قدر كبير من الأهمية وتعنى بها أجهزة نوعية متخصصة تعمل في مجال جمع المعلومات، تحت

مظلة الشرعية والمشروعية، ومن خلالها سيتم تحديد مظاهر الانحراف الفكري أو الغلو، ومواطن الانتشار سواء ما تعلق بالبيئة ضمن نطاق جغرافي، أو الفئة العمرية، تمهيداً لتحديد الأبعاد والنتائج المحتملة، وأفضل الأساليب والوسائل العلاجية، ولما كانت هذه المعلومات هي المنطلق لجميع السياسات، ومن ثم تبدو أهمية زيادة وتفعيل أجهزة جمع المعلومات، مع تنشيط الدور الإيجابي للمواطنين في هذا المجال استناداً للمسؤولية والواجب الذي يحمي الأمن الوطني، وإنشاء وتفعيل دور مراكز قياس الرأي العام .

٣- الآلية القانونية (النظامية): وتتمثل في إصدار واستمرار تطبيق أحكام الأنظمة والاتفاقيات، التي تلزم لتحقيق سياسات الأمن الاجتماعي، أو تعديل القائم منها بما يتسق مع الأهداف المنشودة مع تحديد الجهات ذات الصلة. وهنا تبدو أهمية إصدار أنظمة تحدد السياسات التربوية لاعتماد مناهج تعليمية تفجر الطاقات الإبداعية للطلاب، في إطار العقيدة الصحيحة، إضافة إلى تقنين شروط شغل وظائف التعليم، وتعديل المستويات المالية للمعلمين، واستحداث برامج تدريب لهم، يتم الربط بينها وبين شروط الترقية في السلم الوظيفي التربوي، بما يكفل انتقاء أفضل العناصر، لتولي أكبر المهام تأثيراً في خلق العناصر الصالحة لبناء النسيج الاجتماعي للوطن، وهو خير ما يحسب للسياسات في سجل التاريخ.

٤- الآلية التنظيمية: وتتمثل في إصدار اللوائح بمختلف أنواعها والقرارات التنظيمية والتنفيذية، ذات الصلة بتطوير السياسات التربوية والأمنية، لحماية الأمن الفكري □ تمعي، وإنشاء المراكز البحثية والإعلامية، وأجهزة متابعة وتقويم النتائج التي أسفر عنها برنامج المناصرة والرعاية، واستحداث أجهزة تعنى بتوجيه طاقات الشباب واستثمارها في مجال التنمية المستدامة بالوطن، مع وضوح الأهداف والمسؤوليات، وتحديد الاختصاصات ومجالات العمل، وسبل تنسيق العلاقات مع الأجهزة ذات الصلة بحماية الأمن الفكري.

٥- الآلية المادية: وتشمل تحديد كافة الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ البرامج المعتمدة لدى جميع الأجهزة

المعنية بتطبيق السياسات والأهداف ذات الصلة بإستراتيجية تعزيز الأمن الفكري.

٦-آلية التنسيق والمتابعة: تعد آلية التنسيق والمتابعة من أهم ما يضمن تحقيق الأهداف، حيث يتم من خلالها مراقبة تنفيذ البرامج، وتحديد المعوقات فضلاً عن الحد من التنازع على الاختصاص، ولقد تبين من خلال استقراء بعض الخطط والاستراتيجيات أن غياب آلية التنسيق والمتابعة قد جعل منها حبراً على ورق، وأضحت من قبيل الاستهلاك أو العروض الإعلامية، مما يجعل المشكلة التي وضعت الإستراتيجية لحلها قائمة، وقد تتنامى وتتشعب، لهذا نؤكد على آلية التنسيق والمتابعة، ودور الأجهزة المعنية به من أجل تطبيق إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري، والحد من الانحراف والتطرف، فضلاً عن ترشيد البرامج وفق الأهداف المنشودة.

آثار تحقيق الأمن الفكري على الفرد

إن أهمية الأمن الفكري تتبع من تبوئه مرتبة متقدمة بين أنواع الأمن الأخرى، ومن ارتباطه الوثيق بتلك الأنواع، فمتى وجدت الحماية للعقل الإنساني أدى ذلك إلى تحقق الأمن الفكري الذي بدوره يؤدي إلى استتباب الأمن في الجوانب الأخرى باعتبار ذلك نتيجة طبيعية.

ولا يتصور الفرد مدى أهمية الأمن الفكري وما يترتب على تحقيقه من إيجابيات إلا بتأمل وإدراك مدى الأضرار المترتبة على فقدانه أو اضطرابه.

وفي ظل الثورة المعلوماتية، ومع تطور وسائل الاتصال، وسهولة انتقال الثقافات وتأثر بعضها ببعض بما يؤدي ذلك من غزو فكري وثقافي، يكون لزاماً على كل ذي لب أن يدرك مدى أهمية الأمن الفكري باعتباره أهم السبل في الوقاية من الانحراف الفكري (١).

إن الأمن الفكري لكل أمة هو بحفظ هويتها، إذ في حياة كل أمة ثوابت تدافع من أجلها وتسعى إلى المحافظة عليها لأنه هو سر وجودها وتميزها ولأنه هو سبب استقلالها وبقائها، ولأنه هو الرابط بين أفرادها.

ومما يوضح آثار الأمن الفكري على الفرد ما يلي:

(١) انظر: الأمن الفكري مفهوم، وأهميته، ومتطلبات تحقيقه، د / عبد الحفيظ المالكى، ص ٣٨-٤٠. (مرجع سابق).

١. أن الأمن الفكري أحد مكونات الأمن بصفة عامة، بل هو أهمها وأسمها وأساس وجودها واستمرارها، والأمن هو النعمة التي لا يمكن أن تستقيم الحياة بغيرها.
٢. أن الأمن الفكري يتعلق بالمحافظة على الدين، الذي هو إحدى الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية بحمايتها والمحافظة عليها، ويتمثل ذلك بأمور:
٣. التأكيد على أهمية التفقه في الدين والحذر من الجهل الذي يقود إلى كثير من الانحرافات .
٤. تحريم الابتداع في الدين، حيث إنه من دواعي اضطراب الأمن الفكري وانتشار البدع.
٥. تحريم الفتوى والقول على الله بلا علم، مما يكون سبباً في الوقوع في الزيغ والفتنة.
٦. تحريم التطرف والغلو في الدين ، والأدلة على ذلك كثيرة.
٧. أن الأمن الفكري يتعلق بالعقل، والعقل هو آلة الفكر، وأداة التأمل والتفكر، الذي هو أساس استخراج المعارف، وطريق بناء الحضارات، وتحقيق الاستخلاف في الأرض، ولذلك كانت المحافظة على العقل، وحمايته من المفسدات، مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية، وسلامة العقل لا تتحقق إلا بالمحافظة عليه من المؤثرات الحسية والمعنوية.

٨. أن الأمن الفكري غايته استقامة المعتقد، وسلامته من الانحراف والبعد عن المنهج الحق ووسطية الإسلام ولذلك فإن الإخلال به يعرض الإنسان لأن يكون عمله هباءً منثوراً لا ثقل له في ميزان الإسلام.
٩. أن الإخلال بالأمن الفكري يؤدي إلى تفرق الأمة وتشردمها شيعاً وأحزاباً، وتتنافر قلوب أبنائها، ويجعل بأسهم بينهم، فتذهب ريح الأمة، وينتشت شملها، وتختلف كلمتها^(١).
١٠. أنه من أسباب تحقيق الوسطية والاستقامة، حيث إنه إذا أمن الفرد فكراً فإنه سيسلك السبيل الوسطي.
١١. أنه سيقود إلى تفاعل الفرد إيجابياً مع مجتمعه، وسينظر إلى الأمر نظرة تفاؤلية، وسيعالج الأخطاء والمخالفات وفق منهج شرعي صحيح مبني على العلم والبصيرة والبعد عن الاندفاع غير المنضبط.
١٢. أنه سيقود إلى نشأة أسرة تتأثر بوليها الذي سيربهم على هذا المنهج الصحيح، وبالتالي يكثر الخير في المجتمع إذا انتشر الأمن الفكري بين الأسر.
١٣. أنه سيقود الفرد إلى التعاون مع الجهات ذات العلاقة بالعباية بالأمن الفكري، وسيكون سبباً في الإرشاد والتوجيه إلى المعنى الصحيح للأمن الفكري المؤصل شرعياً، والسعي إلى نشره وتعميمه والتربية عليه.

(١) انظر: الأمن الفكري مفهومه ضرورته مجالاته. د/ إبراهيم الزهران. (مرجع سابق).

آثار تحقيق الأمن الفكري على المجتمع

وكما سبق الحديث عن الآثار التي تتحقق بسبب العناية بالأمن الفكري على الفرد، فسيكون الحديث في هذا المطلب عن الآثار التي تعود على المجتمع من وراء تحقيق الأمن الفكري، ومنها ما يلي:

١. أنه حماية لأهم المكتسبات وأعظم الضروريات، وهو دين الأمة وعقيدها، فحماية الأمة من هذا الجانب له أهمية بالغة فهو حماية لوجودها.
٢. أن اختلال الأمن الفكري يؤدي إلى اختلال الأمة في الجوانب الأخرى، الجنائية والاقتصادية، وغيرها.
٣. أن الضرر المتوقع من الإخلال بالأمن الجنائي، أو انتهاك الأموال والأعراض في معظمه محدود بمن وقع عليه الجرم، أما الإخلال بالأمن الفكري فإنه يتعدى إلى كل شرائح المجتمع.
٤. أن منافذ الغزو الفكري أوسع من أن تحد، فهو يحتاج إلى حماية كل دار بل كل عقل^(١)، ولا يمكن أن تتحقق هذه الحماية إلا بتوفر الأمن الفكري، فهو الخطوة الأولى والركيزة الأساسية للحماية من أي غزو فكري .
٥. "إن تحقق الأمن الفكري في أي أمة من الأمم يعني يقينها واطمئنانها بأحقية عقائدها وقيمها وأخلاقها لا في البقاء فحسب، بل في التأثير في

(١) انظر: الأمن الفكري ماهيته وضوابطه. د/ عبد الرحمن اللويحي. ٩٥-٦٠. ملتقى الأمن الفكري في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الطبعة الأولى، ٢٠١٤. الرياض.

الآخرين، وفي قيادة أمم الأرض إلى القناعة بفكرها والأمة التي تحقق هذا الأمن لا شك أنها آمنة من الذوبان في غيرها ومن التبعية للآخرين، ولو كانت أفقر اقتصاداً أو أضعف قوة أو أقل تحضراً، بل حتى لو كانت مهزومة عسكرياً محتلة من عدو خارجي كما حصل للمسلمين الأوائل إبان غزو المغول والصليبيين، فقد أثر المسلمون فيهم وغيروا من فكرهم، وانتهى الأمر بدخول المغول في الإسلام واعتناق عقائده، ووصل بالنصارى إلى حد الانبهار بالحضارة الإسلامية والتلمذ عليها، مما على أساسه قامت حضارة الغرب الحالية^(١).

مما سبق يتبين الأثر الكبير الذي يحققه الأمن الفكري على المجتمع، والذي يكون له دور مهم وحقيقي في استقرار المجتمع وطمأنينته، بل إن كثيراً من الشعارات التي ترفعها المنظمات الدولية في السعي إلى حقوق الإنسان وحفظ كرامته، قد سبقتها الشريعة الإسلامية في أنظمتها وتشريعاتها التي تحقق الكرامة الإنسانية وتسعى إليها وتسعى إلى كل ما يحفظ حقوقهم وأمن أفكارهم وقيادتهم إلى بر الأمان للوصول إلى رضوان الله جل وعلا.

^(١) أثر المحكمات في تحقيق الأمن الفكري والعقدي. مقال للدكتور/ الشريف حاتم بن عارف العوني. موقع مؤسسة الدعوة

<http://www.aldaawah.com/?p=٥٢٧٠> الإسلامية الصحفية.

الخاتمة

من المسلم به أننا نعيش عصراً تعددت وتنوعت فيه التحديات الفكرية، ومن هنا كانت أهمية موضوع هذا المؤتمر الذي عنى بالأمن الفكري باعتباره مجمل الأمن ومظلمته، ولقد حفظ الإسلام للبشرية عامة، وللمسلمين خاصة أمنهم الفكري إلا أن التاريخ يشهد منذ القدم على كثير من العقول البشرية التي لم تدرك الحقيقة، إما كبراً وتكبراً، أو لقصور في الفهم والوعي، أو لخلل في البيئة والثقافة، أو لعدم الإيمان بالمسؤولية المجتمعية الوقائية، فكان الاضطراب والتفجيرات والقتل والتدمير، الذي أحدث خللاً بالأمن الحسي، ستظل أثاره منطبعة في الذاكرة لأمد طويل.

ولقد سعينا ما استطعنا إلى وضع إطار إستراتيجية علمية قابلة للتطبيق تكفل استقراراً للأمن الفكري من خلال إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الفكري، وأهم المفاهيم المرتبطة به، وموضحاً طبيعته وخصائصه وأهم العوامل المؤثرة في استقراره ومستلهماً من الواقع المعاصر للأمن الفكري تحديداً لإطار الإستراتيجية المقترحة لتعزيزه كمشروع وطني تنموي.

وبعد تطوافنا في واقع التعليم في وطننا الحبيب (الوطن العربي) ظهر لنا جلياً عمق المأساة وحجم الكارثة والمأزق الذي نحن فيه وإن لم نتنبه الحكومات العربية وكذلك شعوبها وتبدأ من الآن بداية جدية لإصلاح التعليم ومواكبة التكنولوجيا فسنظل نتردى في هاوية الجهل والتبعية والانتكالية على الغير، واني لأعجب من أمة كان فاتحة وحيها كلمة (اقرأ) أين أصبحت

ثقافة (الأسن) الفكرى

بالرغم أن تاريخنا يحكي لنا أننا في يوم من الأيام كنا منارة العالم العلمية. فعبّر هذا البحث المتواضع استصرخ كل عربي ومسلم غيور على أمته واستنهض الجميع كي نبني امتنا ولنبدأ من بوابة التعليم فهو الأساس لأي حضارة ولأي تقدم ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة التوبة: ١٠٥].

التوصيات

أولاً- بالنسبة لمواجهة الواقع المعاصر:

١- أن يتم التعامل مع ظاهرة الانحراف الفكري باعتبارها واقع معاصر فرض علينا ولا مفر منه، وإن تعدد

التحديات وما صاحبه من قصور قد زاد من عمق المشكلة مما يستلزم موضوعية في المعالجة.

٢- الاستمرار في تطبيق منهج المناصحة والرعاية وتقويم النتائج موضوعياً لضمان الفعالية العالية.

٣- إنه من واجب المجتمع أن يربي الأجيال القادمة بإدراك ويحسن تعليمهم ويعدل اتجاهات الجيل الحاضر ليتمسك بقيم وسلوكيات الدين الحنيف.

٤- يحسن بالأجهزة الأمنية المعنية التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق دعائم الأمن الفكري الذي سيجلب الفوائد العظيمة للجميع، لأن الرفاهية الحقيقية تكمن في الإشباع الفكري الآمن.

٥- إعادة النظر في قواعد اختيار المعلمين، وبرامج تدريبهم، ومتابعة سلوكهم وأدائهم في تنفيذ البرامج التربوية

والتعليمية المعتمدة على أساس أن ذلك جزء من فلسفة المجتمع التعليمية والتربوية يساهم في تعزيز عناصر السلوك والقيم الأخلاقية، ويوصل الوسطية والتسامح، باعتبارها من مقومات الأمن الفكري.

٦- الاستمرار في تنمية وتعزيز سياسة التعليم والإرشاد المستمر لجميع أفراد المجتمع من خلال استحداث صيغ

ملائمة تكفل تذويب عاملي الزمان والمكان وكافة المعوقات أمام المعرفة التي تحقق الوعي والأمن الفكري.

ثانياً- بالنسبة للإستراتيجية المقترحة:

١- استحداث وتطوير أجهزة وأساليب ووسائل جمع المعلومات حول مظاهر وصور التطرف الفكري.

٢- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات حول مظاهر الفكر المنحرف، والغلو، وصنوف التطرف

الفكري تهدف تطوير وتعزيز البرامج الوقائية والعلاجية الملائمة.

٣- أن تتبنى الهيئة العلمية للمؤتمر دعوة الباحث للقيادة الحكيمة الرشيدة إلى اعتماد الإستراتيجية المقترحة

بأهدافها، ومقوماتها، وبرامجها، وآليات تنفيذها كأساس للمشروع الوطني لحماية الأمن الفكري بالوطن.

٤- تأصيل وترسيخ مفهوم العمل التطوعي في إطار قواعد الشريعة وإثبات مصلحة الوطن لدى الجمهور مع زيادة وسائل الاتصال الجمعية بينهم بما يضمن الفاعلية في تنفيذ برامج الوقاية والعلاج

٥- إن التقدم العلمي والتكنولوجي يفرض نفسه على المجتمع لذا يجب مسايرة التطور والتغيير في أساليب التعليم و البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في المجتمع الراقي ومنها المجتمع العربي.

٦- هناك فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية أساسها هو التقدم في العلوم والتطور التكنولوجي وأساليب التعليم الذي أصبح سمه من سمات العصر وعلى الأمة العربية الشروع بالتعليم الحديث و البحث العلمي والتطور وعلى الأمة العربية أن تسير على هذا الركب العلمي والتطور التكنولوجي.

٧- يكتسب التعليم الجامعي والعالي في العالم والوطن العربي أهمية كبيرة حيث وجب على التعليم أن يرتبط بخطط التنمية الشاملة ومنها البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في تدريب وتأهيل العناصر القيادية في المجتمع فالطاقات البشرية المدربة والمؤهلة قادرة على قيادة خطط التنمية الشاملة وبذلك تكون الجامعات مصنعا لقيادات الأمة العربية السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والحفاظ على الهوية القومية والوطنية في ظل العولمة والمعلوماتية والتكنولوجية .

٨- إن الأستاذ الجامعي له ادوار كبيرة ومؤثرة في عملية تطوير البحوث العلمية من خلال الاختصاص العلمي والمرتبة العلمية في التطور التكنولوجي خصوصاً إذا توفرت له الظروف المادية و المعنوية من قبل الجامعة والدولة والمجتمع فهو يستطيع إن يقود المجتمع إلى مصاف الدول المتقدمة ،حيث يشارك في وضع خطط التنمية الشاملة الوطنية والقومية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تدريب القيادات والكوادر من خلال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع بالبحوث النظرية والتطبيقية.

٩- إن هناك معوقات تواجه التعليم و البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي ومنها(معوقات سياسية، إدارية، مالية، اجتماعية، ثقافية، وعامة).

١٠- يمكن أن تنهض الأمة العربية بالبحث العلمي والتقدم التكنولوجي من خلال الاهتمام

بالتربية و التعليم و التنمية المستدامة والشعور بالمسؤولية التي تقع على عاتق العملية

التعليمية الأساسية والثانوية و الجامعية ومراكزها البحثية وذلك بتنمية المعلم والأستاذ الجامعي مهنيا وعلميا والطلاب

الجامعي والمناهج الجامعية والإدارة الجامعية ودور الدولة في توفير كل المستلزمات المادية والمعنوية ودور المجتمع في تعزيز البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

١١- إجراء تثقيف على مفهوم التعليم الحديث) كالتعليم الالكتروني) والبحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي وذلك من خلال عرض هذه المفاهيم بوسائل الاتصال الجماهيرية وتعريف المواطن العربي والطالب العربي بمفاهيم البحث العلمي والتطور التكنولوجي ومجالات استخدام البحث العلمي والتكنولوجي في مجالات الحياة وانه نشاط إبداعي ومسؤولية وطنية كبيرة تقع على المواطن .

١٢- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة من خلال تنمية التكنولوجيا التقليدية وتطوير التكنولوجيا المنقولة عن طريق القدرات الوطنية في مجال التعليم والبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

١٣- نقل المعرفة العلمية والتكنولوجية وتوثيقها و تخزينها من خلال نظم المعلومات وتحويلها إلى اللغة العربية، أي جعل اللغة العربية وعاءاً للمعرفة العلمية والتكنولوجية من حيث (الإنتاج والحفظ، والنشر والتعريب وتوحيد المصطلحات) .

١٤- ربط التنمية العلمية والبحثية بالحضارة العربية و بالتنمية الشاملة وجعلها إشعاع فكري وجزء من نسيج الأمة

الحضاري للمجتمع العربي حيث قدم العرب للإنسانية علومهم في الفلك والطب والهندسة والرياضيات والفلسفة والفنون والميكانيك وتعزيزها لدى الطالب العربي وبحثها في المناهج الدراسية .

١٥- إنشاء مراكز للبحوث العلمية وتطويرها من خلال مدها بالكوادر الكفوة ووفق التخصص ورصد مبالغ كافية لإجراء البحوث وتطويرها وتجهيزها بشبكة من المعلوماتية.

١٦- ضرورة التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الدولة داخل كل قطر.

١٧- ضرورة التنسيق والتعاون بين أقطار الوطن العربي في ما بينهم بمجالات التعليم والبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

١٨- استيراد التكنولوجيا الملائمة لظروف بيئتنا العربية وتطويرها.

١٩- إجراء تدريب للكوادر العربية (معلمين وأساتذة جامعات) داخل الوطن العربي أو خارجه بغية تطوير جودة التعليم.

٢٠- إجراء دراسة شاملة للسياسات التعليمية والبحثية والتكنولوجية في الوطن العربي وتطويرها .

٢١- الحد من هجرة الادمغة البحثية والتكنولوجية إلى خارج الوطن العربي وضرورة توطئتها و تشجيعها .

٢٢- أن للمفاهيم أهميتها وخطرها، فهي قاعدة المعرفة الأساسية، وهي تقع اليوم في قلب الصراع الحضاري والفكري بين الأمم، مما يوجب العناية بالمفاهيم تحقيقاً للأمن الفكري.

٢٣- أن الأمن بمفهومه الواسع يشمل الأمن في الجانب النفسي والأمن في الجانب الجنائي والأمن في الجانب السياسي والأمن في الجانب الشرعي وفي كل جوانب الحياة.

٢٤- أن الإسلام اهتم اهتماماً بالغاً بالأمن، وعنى به عناية فائقة، بل إن الله جل وعلا بين في كتابه أنه من النعم العظيمة التي يمتن بها عليهم، فلا تتحقق أي سعادة وطمأنينة للفرد إلا بتحقيقه، والله جل وعلا بين أن من تمام نعيم أهل الجنة هو تحقق الأمن لهم وذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ (٥١) فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢﴾ ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (٤٥) ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ﴾ (٣)

٢٥- أن الإسلام أولى عناية كبيرة بالعقل والفكر، وأعطى الإنسان حريته في النظر والتفكير، لأن العقل والفكر إذا نظر إلى عظيم خلق الله وصنعه، وتجرد من جميع الصوارف فإنه حتماً سيقوده إلى خشية الله وتقواه، وبالتالي يأمن فكره من كل ما يؤدي به إلى الزيغ والانحراف.

٢٦- أن مفهوم الأمن الفكري يعد من المفاهيم الحديثة التي لم تعرف في ثقافتنا الإسلامية بلفظها، وإن كان للشرعية رؤيتها في حفظ الدين والعقل، وبناء مفهوم الأمن الفكري يستدعي مراجعة نصوص الشريعة

(٢) سورة الدخان: الآيات (٥١-٥٢).

(٣) سورة الحجر: الآيات (٤٥-٤٦).

الإسلامية وتطبيقاتها، للخلوص بالرؤية المتكاملة لتحقيق الأمن على الفكر الإعتقادي.

٢٧ - أن الأمن الفكري يسعى إلى تحقيق الحماية التامة لفكر الإنسان من الانحراف أو الخروج عن الوسطية والاعتدال، وأنه يعنى بحماية المنظومة العقدية والثقافية والأخلاقية والأمنية في مواجهة كل فكر أو معتقد منحرف أو متطرف وما يتبعه من سلوك.

٢٨ - أن نشأة مفهوم الفكري جاءت في مرحلة متأخرة، وقد كان للعلماء والدعاة والمصلحين في تاريخ الأمة الإسلامية جهوداً كبيرة في السعي لتحقيق الأمن الفكري، والسعي لحفظ فكر المسلمين والتصدي لكل ما يؤدي بهم إلى الانحراف كما سبق إيضاحه.

٢٩ - ازداد الاهتمام بالأمن الفكري في الآونة الأخيرة، وزاد التأكيد على العناية به وتأصيله، وظهرت في ذلك الدراسات والبحوث، وكراسي البحث، وهذه ظاهرة جيدة ولا شك، ولكن الملاحظ أن التركيز في كثير من الأحيان ينصب على معالجة ظاهرة الغلو والتكفير، وهذه لها أهميتها البالغة، ولكن هناك ظواهر خطيرة في المجتمعات المسلمة لا تقل خطراً عن جماعات الغلو والتكفير، وهي المذاهب والأفكار والنظريات المستوردة من الشرق أو الغرب والمصادمة لقطيعات الشريعة ومسلماتها ومقدسات المسلمين وثوابتهم، كالعلمانية والشيوعية والليبرالية والأفكار التغريبية، التي غزت المسلمين وأثرت في طائفة منهم، فكانت سبباً في انحرافهم فكرياً، وكانوا معول هدم للأمن الفكري في المجتمع المسلم.

٣٠- أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن الفكري إطلاقاً إلا بسلوك المنهج الوسطي المعتدل، والاستقامة عليه، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتصام بمنهج الله تبارك وتعالى المتمثل في كتابه وسنة رسوله ﷺ، وبالرجوع إلى العلماء الراسخين.

ثالثاً:- المقترحات:

توصل البحث إلى عدة مقترحات هي:

- ١- إجراء دراسة مماثله عن سبل تطوير العملية التعليمية والبحوث العلمية والتكنولوجية من وجهة نظر العلماء والباحثين أنفسهم .
- ٢- إجراء دراسة مماثله عن المعوقات التي تواجه العملية التعليمية و البحث العلمي والتطور التكنولوجي على مستوى الدول العربية .
- ٣- إجراء دراسة مماثله عن تطوير العملية التعليمية والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من وجه نظر طلبة الجامعة أو شرائح اجتماعية أخرى .

المصادر والمراجع

- د- نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة العدد ١٨٤، ابريل ١٩٩٤م
- (٢) د. انطونيوس كرم، " العرب أمام تحديات التكنولوجيا"، سلسلة عالم المعرفة العدد ٥٩، نوفمبر ١٩٨٢م.
- موقع الموسوعة العربية من الرابط الإلكتروني:
<http://ar.wikipedia.org/wiki>
- صباح حسن عبد الزبيدي، دور الجامعة والأستاذ الجامعي في تذليل المعوقات التي تواجه البحث العلمي والتطور التكنولوجي في العراق وسبل التطوير، بحث مقدم للمؤتمر الرابع بعنوان (آفاق البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي) في الفترة ١١-١٤/١٢/٢٠٠٦م في الجمهورية العربية السورية.
- الرابط الإلكتروني:-
- http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-٣٤٥/_nr-٩/_p-٢/i.html
- د. نازم محمود ملكاوي، د. عبد السلام نجادات، تحديات التربية العربية في القرن الحادي والعشرين وأثرها في تحديد دور معلم المستقبل، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية المجلد ٤، العدد ٢ يونيو ٢٠٠٧م.

- (٧) موقع التلفزيون السوداني
<http://www.sudantv.net/islammag/submagadd.php?yy/١٣٦٦>
- (٨) البنك الدولي: مستوى التعليم في العالم العربي متخلف ، عرض منى مراد بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٩ م ، من الرابط الإلكتروني <http://www.lex.com/archives/٢٥١٥٩>
- (٩) د. عبدالعزيز بن عثمان التويجري، التعليم العربي الواقع والمستقبل ، ٢٠٠٣ م
- (١٠) صباح حسن عبد الزبيدي، البحث العلمي احد مهمات الأستاذ الجامعي العربي، بحث مقدم إلى مؤتمر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، السابع، الأفاق المستقبلية للتعليم العالي في العراق. (٢٠٠٤) م
- (١١) د. محمد الرصاعي، التعليم الجامعي التحديات والاستراتيجيات، من الرابط:-
<http://www.jafwinfo.org/look/article.tpl?IdLanguage/١٧&IdPublication/٢&NrArticle/٤٤٨&NrIssue/١&NrSection/٣>
- (١٢) محمد سعيد عبد المجيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس سلوك الإنسان وتحديات العصر، ١٨-٢٠/٤/٢٠٠٦ م ، جمهورية مصر العربية، جامعة المنيا، كلية الآداب. من الرابط :- (www.Manhal.net)

- (١٣) أ.د. صالح هاشم الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية، التعليم العالي في الوطن العربي الواقع والطموحات، من الرابط :-
www.uaecultural-jo.org/٢.ppt
- (١٤) خالد محسن ثابت الجرادي، رؤية مستقبلية لإنشاء جامعة مفتوحة في، رسالة دكتوراه ٢٠٠٥م، موقع المركز الوطني للمعلومات اليمنى على
www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID
- (١٥) ورقة عمل للدكتورة هالة طه بخش - أستاذ مشارك - كلية التربية - جامعة أم القرى بعنوان الطالب وتحديات المستقبل: رؤية في ظل مفهوم مدرسة المستقبل من الرابط
publications.ksu.edu.sa/IT/٢٠Papers/SmartSchools/hala٣.doc
- (١٦) المصدر: مجلة العلم و الإيمان (العدد ٣٢) بقلم: محمد ساحل أستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي خميس مليانة .من الرابط
<http://www.kiu.com.sa/forum/showthread.php?t/١٥٣١> الإلكتروني
- جنسن، إيريك (٢٠٠٧م)، "أكثر من ١٠٠٠ طريقة عملية للتدريس الناجح التدريس الفعال"، ترجمة مكتبة جرير، الرياض، مكتبة جرير.
- (٢) الحسين، أحمد محمد سعد (١٤٣٠هـ-)، "دور مناهج المواد الاجتماعية ومعلميها في المرحلة المتوسطة والثانوية في تعزيز الأمن الفكري دراسة مسحية وصفية من وجهة نظر معلمي المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة والثانوية"، بحث مقدم للمؤتمر

الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات) (في الفترة من ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠هـ كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود).

- (٣) العايش، عبد الله الحلفان (١٤٢٩هـ)، "دور المعلم في تحقيق حسن الخلق وأثره في الأمن الاجتماعي"، مجلة البحوث الأمنية، العدد ٤١، الرياض، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية.
- (٤) الأهدل، هاشم علي (١٤٣٠هـ)، "تعزيز الأمن الفكري في مؤسسات المجتمع المدني السعودي جمعيات تحفيظ القرآن نموذجاً" بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري المنعقد في الفترة من ٢٢-٢٥/٥/١٤٣٠هـ كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، الرياض.
- (٥) إدارة الإشراف التربوي بمنطقة الباحة (١٤٢٦هـ)، "الانحراف الفكري ودور الإشراف التربوي في تعزيز الأمن الفكري"، بحث مقدم في اللقاء العاشر للإشراف التربوي والمنعقد في الفترة ١-٣/٤/١٤٢٦هـ، وزارة التربية والتعليم.
- عقيدة أهل السنة والجماعة. محمد بن إبراهيم الحمد. دار بن حزيمة، الرياض. الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن محمد العسقلاني. دار السلام، الرياض. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

- القاموس المحيط. محمد بن العقرب الفيروز أبادي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- لسان العرب. محمد منظور. دار صادر، بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- مختار الصحاح. زين الدين محمد الرازي. مكتبة لبنان، بيروت. ١٩٨٩م.
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية. جميل صليبا. دار الكتاب اللبناني، بيروت. ١٩٨٢م.
- معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس القزويني. تحقيق: عبد السلام هارون. اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣ هـ.
- المفهوم الأمني في الإسلام. علي بن فايز الجحني. مجلة الأمن الصادرة من وزارة الداخلية، العدد (٢)، ١٤٠٨هـ.
- مقومات الأمن في الإسلام. إبراهيم بن سليمان الهويمل. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المجلد الخامس عشر، العدد التاسع والعشرون ١٤٢١ هـ.
- المنجد في اللغة والإعلام. لويس معلوف. دار المشرق، بيروت. الطبعة الثامنة والعشرون، ١٩٧٣م.
- منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة. أحمد بن عبد الرحمن الصويان. المنتدى الإسلامي. الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.

- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. د/ مانع بن حماد الجهني. دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.
- موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. مجموعة من المختصين. دار الوسيلة، جدة. الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.
- واقعنا المعاصر. محمد قطب. مؤسسة المدنية للصحافة. الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- الوسطية والاعتدال. صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. وكالة المطبوعات والبحث العلمي بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- إحياء علوم الدين. أبو حامد الغزالي. دار المعرفة، بيروت.
- الإرهاب التشخيص والحلول. عبد الله بن الشيخ محفوظ بن بيه. مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- أسباب ظاهرة الإرهاب. د/ عبد الله بن محمد العمرو. وكالة المطبوعات والبحث العلمي بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- الإسلام والأمن الاجتماعي. محمد عمارة. دار الشروق، بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- الأمم المتحدة ومفهوم الإرهاب. عبد المنعم المشاط, ١٩٨٦ م.
- الأمن الفكري: المفهوم, التطورات, الإشكالات. د/ إبراهيم الفقي. بحيث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري. بتاريخ ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠هـ. كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود.
- الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية. حيدر بن عبد الرحمن الحيدر. رسالته دكتوراه في أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية. الطبعة الأولى, ١٤٢٣هـ.
- الأمن الفكري ماهيته وضوابطه. د/ عبد الرحمن اللويحق المطيري. ملتقى الأمن الفكري بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الطبعة الأولى. ١٤٢٦هـ.
- الأمن الفكري مفهومه وأهميته ومتطلبات تحقيقه. د/ عبد الحفيظ بن عبد الله المالكي مجلة البحوث الأمنية, العدد (٤٣) أغسطس ٢٠٠٩م.
- الأمن الفكري مفهومه، ضرورته، مجالاته. إبراهيم الزهراني. ورقة عمل بالاجتماع الدوري الخامس لهيئة الأمر بالمعروف والمنهي عن المنكر. موقع السكينة.

<http://www.assakina.com/news/news4/6302.html#i>

. xzz\gRRY\۱۲ag

- الأمن الفكري وأسس في السنة النبوية. د/ جمال بادي و د/ إبراهيم شوقار. بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري. بتاريخ ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠هـ. كرسى الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود.
- الأمن الفكري والعقائدي مفاهيميه، وخصائصه، وكيفية تحقيقه. أحمد بن علي المجدوب. بحث علمي ضمن أوراق الندوة العلمية: نحو إستراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- الأمن الفكري وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم. د / عبد العزيز بن فواز بن فوزان. ورقة عمل مقدمة للملتقى لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم بالمملكة العربية السعودية المقام بالمنطقة الشرقية، ٢٩/٢-١/٣/١٤٣٠هـ. <http://www.quran-er.org/index.php>
- الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به. د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. أصل الكتاب محاضرة أُلقيت في مدينة تدريب الأمن العام بمكة المكرمة ١٤٢٢/٣/٥ هـ. (بدون دار نشر).
- الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني. محمد شحاته الخطيب (بدون دار نشر ١٤٢٦هـ).
- بناء المفاهيم ودراستها في ضوء المنهج العلمي (مفهوم الأمن الفكري أنموذجاً). د/ عبد الرحمن بن معلا اللويحق. بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري. بتاريخ ٢٢-٢٥ جماد الأول

٥١٤٣٠. كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري. بجامعة الملك

سعود.

- البداية والنهاية. الحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق: د/عبدالله بن عبدالمحسن التركي. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. الطبعة الأولى، ٥١٤١٧.
- بين الأمن العام والأمن السياسي. علي الدين هلال، ١٤٠٦هـ.
- التربية الأمنية في حفظ القرآن الكريم (دراسة موضوعية). د/عبد السلام اللوح، و د/محمود هاشم. مجلة الجامعة الإسلامية (١٤/١)، يناير ٢٠٠٦ م.
- التعريفات. علي بن محمد الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الالبيري. دار الكتاب العربي، بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- التفسير الميسر. نخبة من العلماء. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الثانية، ٥١٤٣١.
- تميز الأمة الإسلامية مع دراسة نقدية الموقف المستشرقين منه. د/إسحاق بن عبد الله السعودية. رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

فهرس

٧	التعليم فى الوطن العربى أمام التحديات التكنولوجية
١٢	واقع التعليم فى الوطن العربى
٣٠	مفهوم مدرسة المستقبل.....
٣٧	كيفية مواجهة التحديات التكنولوجية
٤٠	مفهوم الأمن الفكرى
٥٠	طبيعة الأمن الفكرى
٥٧	خصائص الأمن الفكرى
٦١	العوامل المؤثرة فى استقرار الأمن الفكرى
٧٤	الواقع المعاصر للأمن الفكرى
٧٩	أهمية وأهداف الأمن الفكرى
٨٩	دور المدرسة والمعلمين فى تعزيز الأمن الفكرى
١٠٢	دور الأسرة التربوى فى تعزيز الأمن الفكرى
١١٠	المجهودات المبذولة لترسيخ الأمن الفكرى
١١٤	الإستراتيجية المقترحة لتعزيز الأمن الفكرى
١٢٤	برامج وآليات إستراتيجية تعزيز الأمن الفكرى

ثقافة الأمن الفكري

١٣٣ آثار تحقيق الأمن الفكري على الفرد
١٣٦ آثار تحقيق الأمن الفكري على المجتمع
١٣٨ الخاتمة
١٤٠ التوصيات
١٤٩ المصادر والمراجع
١٥٩ الفهرس

